10.21608/MEAE.2025.370709.1374

المجلة المصرية للإقتصاد الزراعى
ISSN:2735-4040(Online), 1110-6832 (print)
https://meae.Journals.ekb.eg/

دور الإتفاقات التجارية الإقليمية في تحقيق الأهداف التصديرية المصرية بعيدة المدي من السلع الزراعية الطازجة والمصنعة

أ.د. سعد زكي نصار[1] أ.د. جمال محمد صيام[2] د. يسري نصر أحمد[3] د. صالح فاروق نصر[4] د. محمد سيد أحمد[5]

1-أستاذ الاقتصاد الزراعي، كلية الزراعة جامعة القاهرة، ومحافظ الفيوم الأسبق.
2-أستاذ الاقتصاد الزراعي، كلية الزراعة، جامعة القاهرة.
3-مدرس الاقتصاد الزراعي، كلية الزراعة، جامعة القاهرة.
4-مدرس الاقتصاد، معهد الدراسات البيئية، جامعة العريش.
5-باحث اقتصادي اول بالمكتب الفني لرئيس قطاع الصناعة، وزارة الصناعة.

المستخلص

تهدف الدراسة إلى تحليل دور الاتفاقات التجارية الاقليمية لمصر في تحقيق الأهداف التصديرية بعيدة المدي من السلع الزراعية الطازجة والمصنعة. وفى إطار هذا الهدف ركزت الدراسة علي تقييم أداء قطاع صادرات الأغذية الزراعية (الطازجة والمصنعة)، وتحديد الامكانيات التصديرية فى كل من المنتجات الزراعية الطازجة والمنتجات الزراعية المصنعة، واقتراح وتوصيف السياسات الزراعية وسياسات التصنيع الغذائي اللازمة.وقد اعتمدت الدراسة علي اساليب التحليل الوصفي والكمي المناسبة، بما فى ذلك استخدام نموذج التوازن العام التطبيقي الإقليمي.

وقد خلصت الدراسة إلى أن مصر لا تصدر من المنتجات الزراعية الطازجة والمصنعة إلا ما يقرب من نصف إمكاناتها فى هذا المجال. وتعزي هذه الفجوة المتمثلة فى الصادرات الزراعية غير المحققة إلي العديد من التحديات والمعوقات ، سواء تلك التي تواجه قطاع الإنتاج الزراعي الأولي ، والتي تؤثر سلبا علي قدرة القطاع علي تسريع نمو الصادرات الطازجة من ناحية، وإنتاج مواد خام ذات مواصفات ملائمة للتصنع من ناحية أخري،أو تلك التحديات والمعوقات التي تعرقل الإنتاج التصديري فى قطاع الصناعات الغذائية. وتحدد الدراسة وبصورة تفضيلية، السياسات التي ينبغى اتباعها على مستوي قطاعي إنتاج الأغذية الزراعية لمواجهة هذه التحديات والمعوقات، ومن ثم تمكين مصر من الإسراع بمعدلات النمو فى المنتجات التصديرية ذات الميزة التنافسية والاستفادة بالمزايا التي تتمتع بها فى أسواق الكتل الاقتصادية التي ترتبط بها مصر، على النحو الذي يمكنها من الوصول إلى مستويات الإمكانات التصديرية القصوي التي تم تقديرها .

بيانات البحث

استلام 2025/3/23
قبول 30 / 3/ 2025

الكلمات المفتاحية:
الإمكانات التصديرية الزراعية المصرية، الاتفاقات التجارية الإقليمية، قطاع الأغذية الزراعية، الهيكل السلعي والسوقي للصادرات الزراعية، نموذج التوازن العام التطبيقي الإقليمي.

الباحث المسئول: أ.د/ سعد زكى نصار
البريد الإلكتروني: saad.nassar@yahoo.com

10.21608/MEAE.2025.370709.1374

Egyptian Journal Of Agricultural Economics
ISSN:2735-4040(Online), 1110-6832 (print)
https://meae.Journals.ekb.eg/

The Role of Regional Trade Agreements in Achieving Egypt's Long-term Export Goals for Fresh and Processed Agricultural (Food) Commodities

Prof. Dr. Saad Zaki Nassar[1] Prof. Dr. Gamal Mohamed Siam[2]
Dr. Yosry Nasr Ahmed[3] Dr. Saleh Farouk Nasr[4] Dr. Mohamed Sayed Ahmed[5]

1- Professor, Agricultural Economics, Faculty of Agriculture, Cairo University and Former Governor of Fayoum
2- Professor, Agricultural Economics, Faculty of Agriculture, Cairo University
3- Lecturer, Agricultural Economics, Faculty of Agriculture, Cairo University
4- Lecturer of Economics, Institute of Environmental Studies, Arish University.
5- Senior Economic Researcher, Technical Office of the Head of Industry Sector, Ministry of Industry

ARTICLE INFO

Article History
Received:23.3.2025
Accepted:30- **3- 2025**

Keywords:
Egyptian agricultural export potential, regional trade agreements, agrifood sector, commodity and market structure of agricultural exports, Regional Computable General Equilibrium Model.

ABSTRACT

The study aims to analyze the role of Egypt-related regional trade agreements in achieving Egypt's long-term export goals for fresh and processed agricultural commodities, focusing on evaluating the performance of the agri-food export sector, compared to the export potential of fresh and processed agricultural products. In addition, the needed agricultural and food processing policies are recommended. The study relies on various qualitative and quantitative analyses. For estimating Egypt's export potential, two integrated methods are used; first, the potential estimated by the International Trade Center (ITC), and second, the potential estimated through using the Regional Computable General Equilibrium Model to simulate the removal of non-tariff barriers between Egypt and the eight economic blocs to identify the impact of deep trade liberalization on Egyptian agri-food exports.

The results of the study indicate that Egypt's actual exports of fresh and processed food products are only approximately half of its potential. Such gap, represented in unrealized agricultural exports, is attributed to numerous challenges and obstacles, facing both the primary agricultural production and food processing sectors.

The study specifically identifies the policies that should be adopted in the agricultural and food production sectors to address these challenges and constraints, thereby enabling Egypt to accelerate growth rates in competitive export products and leverage the advantages they enjoy in the markets of the economic blocs with which Egypt is linked, enabling it to reach the estimated export potential.

Corresponding Author: Saad Zaki Nassar
Email: saad.nassar@yahoo.com

10.21608/MEAE.2025.370709.1374

مقدمة

رغم ما تبذله الدولة من جهود للنهوض بالصادرات الزراعيةٌ بقسميها الطازجة والمصنعة، فإن مستوياتها الفعلية تقل كثيرا عن نظيراًتها فى الدول المنافسة. فطبقا لمنظمة التجارة العالميةٌ، قدرت قيمة صادرات مصر الزراعية الطازجة والمصنعة عام 2023 بنحو 8.7 مليار دولار، وهي أقل من الصادرات الزراعية لكل من إسبانيا وتركيا وجنوب أفريقيا ورومانيا والتي بلغت نحو 41.5 ، و 25.0 ، و 12.1 ، و 11.7 مليار دولار على التوالي خلال ذات العام. كما أشارت بعض الدراسات السابقة إلي أن إلإمكانيات التصديريةٌ غيرٌ المستغلة للصادرات الزراعية المصرية الطازجة والمصنعة تعد كبيرة، حيث تمثل نحو 60 % للفاكهة، و 57 % للخضروات من نظيرٌتها المتاحة. بل إن هناك دراسات أخري تقدر الإمكانيات التصديرية غير المستغلة بتقديرات أعلي من ذلك. وتعزي هذه الفجوة بين الإمكانيات من جانب والمستوي الفعلي من جانب آخر، إلي العديد من المعوقات، من بينها ضعف استغلال الاتفاقات التجارية الإقليمية التي تربط مصر بمختلف الكتل والتجمعات التجارية الأفليمية والقارية والعالمية .

وتعد الاتفاقيات التجارية الدولية صورة من صور التكامل الاقتصادي Economic integration والاستثماري بين الدول، تساعد على خفض المعوقات التي تواجه الاستثمار والمستثمرين وتنظم المنافسة فى مجال المنتجات القابلة للتصدير، وعلى الجانب الآخر قد يستفيد المستثمرون فى مجال الصادرات الزراعية الطازجة والمصنعة من الاتفاقيات الدولية، التي تسهل لهم النفاذ إلي أسواقً جديدة لمنتجاتهم المُعفاة من القيود الجمركية وغير الجمركية. وتوفر اتفاقيات التجارة الحرة المتعددة الوصول إلى 1.5 مليار مستهلك على مستوي العالم، منهم أكثر من 100 مليون مستهلك في مصر، بالإضافة إلى أنها تربط المستثمرين بالأسواق القائمة والناشئة بنسبة 8٪ من التجارة العالمية التي تمر عبر قناة السويس.

وفضلا عن عضوية مصر بمنظمة التجارة العالمية ، تتمتع مصر بعضوية عشر من الاتفاقيات التجارية الإقليمية ، وهي اتفاقية الشراكة بين الاتحاد الأوروبي ومصر ، ومنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى (جافتا)، واتفاقية التجارة الحرة الأفريقية واتفاقية السوق المشتركة لشرق وجنوب أفريقيا (كوميسا)، اتفاقية أغادير للتجارة الحرة، ، واتفاقية التجارة الحرة بين مصر وتركيا،واتفاقية التجارة الحرة بين مصر ورابطة التجارة الحرة الأوروبية (إفتا) ، بروتوكول المناطق الصناعية المؤهلة (الكويز) ، واتفاقية التجارة الحرة بين مصر والسوق المشتركة الجنوبية (ميركوسور) ، والعديد من اتفاقيات التجارة الحرة والتفضيلية الثنائية مع الدول العربية.

i. أهمية الدراسة

تعد هذه الدراسة علي قدر كبير من الأهمية سواء بالنسبة لصانعي السياسة ومتخذي القرار أو بالنسبة لرجال الأعمال علي حد سواء. وفيما يتعلق بصانعي السياسة ومتخذي القرار، تعتبر الصادرات أحد المصادر المهمة للعملة الأجنبية وخاصة الدولار الأمريكي، وفى هذا الصدد حددت الدولة أهدافا طموحة تصعد بالصادرات الكلية غير البترولية من نحو 40 مليار دولار فى الوقت الحالي إلي 145 مليار دولار بحلول 2030 ، مما يعني ضرورة تحقيق معدل نمو فى الصادرات يبلغ نحو 20% سنويا. وبتطبيق هذا المعدل علي قطاع تصدير الأغذية الزراعية (الطازجة والمصنعة) ، فذلك يتطلب زيادة صادراته إلي نحو 30 مليار خلال السنوات الخمس القادمة.وهذا ما تحاول هذه الدراسة استكشاف إمكان تحقيقه والسياسات المؤدية إليه بالتركيز علي إدارة الاتفاقات الإقليمية كإحدي أدوات هذه السياسات. أما بالنسبة للمستثمرين ورجال الأعمال ، فالأمر علي نفس القدر من الأهمية باعتبارهم أصحاب

10.21608/MEAE.2025.370709.1374

المصلحة Stakeholders والمعنيين الأساسيين بتنفيذ السياسات التصديرية فى اتجاه تحقيق الأهداف المشار إليها. ومما يؤكد كذلك ، علي أهمية هذه الدراسة ، أنها تربط بين القطاع الزراعي وقطاع التصنيع الغذائي فى إطار ما يطلق عليه قطاع الأغذية الزراعية Agri-food sector ، ولطالما عانت عملية اتخاذ القرار من الفصل بين القطاعين ، مما أهدر الكثير من المكاسب التي كانت تتحقق من تعزيز التكامل بينهما.وبينما فى مصر يتم تصنيع نحو 10% فقط من اللإنتاج الزراعي ، فإن دولا نامية أخري تقوم بتصنع أكثر من 20% من إنتاجها الزراعي ، وترتفع هذه النسبة إلي أكثر من 50% فى الدول المتقدمة.

ii. مشكلة الدراسة

يتعلق السؤال البحثي الرئيسي فى هذه الدراسة بماهية الدور الذي تلعبه الاتفاقات التجارية الاقليمية التي ترتبط بها مصر، في تحقيق الأهداف التصديرية بعيدة المدي من السلع الزراعية والزراعية المصنعة ، ومدي فعالية هذا الدور، وما إذا كان هذا الدور يمكن تعظيمه من خلال السياسات الملائمة. ويتفرع من هذا السؤال، الأسئلة البحثية التالية:

- ما هي الديناميات والاتجاهات الرئيسية لتجارة مصر الخارجية فى السلع الزراعية والسلع الزراعية المصنعة فى الوضع الراهن؟
- ما هي مؤشرات الأداء لقطاعي تصدير السلع الزراعية الطازجة والسلع الزراعية المصنعة؟
- ما هي التحديات والمعوقات والمشكلات التي تواجه التصدير فى قطاع الزراعة والأغذية؟
- ما هي الإمكانات التصديرية فى كل من مجموعتي السلع الزراعية الطازجة والسلع الزراعية المصنعة؟
- ماهي إمكانيات إحلال الصادرات الزراعية المصنعة محل الصادرات الزراعية الطازجة؟
- ماهي السياسات التنموية والتصديرية اللازمة لتحقيق الإمكانات التصديرية لقطاع الأغذية الزراعية؟

iii. هدف الدراسة

يتمثل الهدف الرئيسي للدراسة فى تحليل دور الاتفاقات التجارية الاقليمية التي ترتبط بها مصر في تحقيق الأهداف التصديرية بعيدة المدي من السلع الزراعية الطازجة والمصنعة.

الأهداف الفرعية:

أ. توصيف الوضع الراهن لقطاع التصدير فى قطاع الزراعة والأغذيةAgri-food sector
ب.تقييم أداء قطاع الصادرات الزراعية والزراعية المصنعة (الأغذية الزراعية) ومساهمته فى الاقتصاد القومي
ت.تحديد التحديات والمعوقات والمشكلات التي تواجه التصدير الزراعي الطازج والمصنع
ث.تحديد الامكانيات التصديرية فى كل من المنتجات الزراعية الطازجة والمنتجات الزراعية المصنعة فى مختلف أسواق الاتفاقات التجارية الإقليمية
ج. توصيف السياسات الزراعية وسياسات التصنيع الغذائي اللازمة لتحقيق الأهداف التصديرية بعيدة المدي

iv. منهجية الدراسة ومصادر البيانات

تعتمد الدراسة فى تحقيق الأهداف البحثية المشار إليها علي استخدام أسلوبي التحليل الوصفي والكمي.وتركز الدراسة علي الفترة 2010- 2023 ، وهي فترة تتسم باشتمالها علي فترتين فرعيتين متميزتين ، الأولي 2010-2016

10.21608/MEAE.2025.370709.1374

وتتميز بالاستقرار الاقتصادي النسبي سواء بالنسبة لسعر الصرف أو المتغيرات العالمية، بينما تتسم الفترة الثانية بتنفيذ برنامج الإصلاح الاقتصادي ، بدءا بالتعويم الأول للجنيه المصري مقابل العملات الأجنبية فى نوفمبر 2016 وما تلاه من إجرءات إصلاحية تؤثر بشكل مباشر أو غير مباشر بالصادرات الزراعية الطازجة والمصنعة. وتستخدم الدراسة استخدام اسلوب الانحدار البسيط فى توصيف العلاقة بين الصادرات الزراعية والزراعية المصنعة المصرية بشكل عام كمتغير تابع، وسعر الصرف كمتغير مستقل, .وتستخدم الدراسة أيضا التحليل الرباعي SWOT Analysis، فضلا عن أسلوب النمذجة لمحاكاة أثر بعض السياسات المقترحة الهادفة إلي الإسراع بمعدلات النمو فى الصادرات المصرية من السلع الزراعية والسلع الزراعية المصنعة. وفيما يتعلق بمنهجية تقييم إمكانات التصدير غير المستغلة تعتمد الدراسة علي المزج بين نوعين من التقديرات ، الأول، يتمثل فى تقديرات مركز التجارة العالمي ، الثاني، تقدير الإمكانات من خلال نتائج المحاكاة لنموذج التوازن العام التطبيقي الإقليمي.

أولا: تقديرات مركز التجارة العالمي للإمكانيات التصديرية

تعتمد تقديرات مركز التجارة العالمي لإمكانات التصدير للدول على استخدام نموذج اقتصادي مستوحى من نموذج الجاذبية(Decreux and Spies, 2016) . وذلك من خلال الجمع بين ثلاثة مكونات: قدرة الإمداد (العرض) لدى المُصدر، والطلب على مستوى المنتج، وسهولة التصدير بين المُصدر والسوق المستوردة. ويمكن فى النهاية مقارنة إمكانات التصدير المحسوبة بالصادرات الفعلية لتحديد نطاق نمو الصادرات. وفيما يتعلق بمكون الإمداد (العرض) لدي المصدر على الحصة السوقية المتوقعة في غياب إعادة التصدير والرسوم الجمركية. وبالتالي، يشمل المكون حصة صادرات بلد ما في إجمالي صادرات منتج معين، مضروبا في معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي المتوقع للمُصدر بالنسبة للمُصدِّرين الآخرين (المنافسين) للمنتج نفسه، لاستخلاص الزيادة النسبية في قدرة الإمداد الإجمالية. ويتم تصحيح هذا المؤشر لاحتمال إعادة التصدير والوصول إلى الأسواق. **و**فيما يتعلق بمكون الطلب ، فهو يعتمد على الواردات المتوقعة، وبالتالي فإن طلب السوق على منتج معين، مدعوما بالنمو السكاني المتوقع (بمرونة متساوية) والنمو المتوقع في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (وفقًا لمرونة الإيرادات المقدرة للفرد من الطلب على الواردات على مستوى القطاع). ويأخذ المؤشر أيضا في الاعتبار ميزة الرسوم الجمركية في السوق المستهدفة والمسافة الثنائية مقارنة بمتوسط المسافة التي تستورد السوق المستهدفة المنتج من خلالها عادة. أما فيما يتعلق بسهولة التصدير فتعتمد على نسبة التجارة الفعلية بين المُصدِّر وسوق المنتجات ذات الإمكانات المحتملة إلى تجارتها المفترضة إذا كان للمُصدر نفس الحصة في السوق كما هو الحال في الأسواق العالمية. إذا وجدت الدولة المعنية أن التجارة مع السوق أسهل من التجارة مع العالم في المتوسط، فيمكن أن ينتج ذلك على سبيل المثال من قرب الدولتين جغرافيا، أو الاشتراك في نفس اللغة أو الثقافة أو إقامة روابط تجارية في الماضي.

ثانيا: تقدير الإمكانات التصديرية باستخدام نموذج التوازن العام التطبيقي الإقليمي

يقوم نموذج التوازن العام الإقليمي المستخدم فى هذه الدراسة على قاعدة بيانات مصفوفة المحاسبة الاجتماعية الإقليمية الصادرة عن مشروع تحليل التجارة العالمية GTAP 10، F0والتي تضم بيانات متكاملة تغطي أكثر من 141منطقة جغرافية عالمية وإقليمية و 65 قطاعًا اقتصاديًا، مما يوفر نظرة شاملة للعلاقات التجارية وسلاسل القيمة العالمية. يتيح الإصدار العاشر تحسينات كبيرة، مثل إدراج بيانات محدثة عن الانبعاثات الكربونية،

والاستهلاك الطاقي، والزراعة، مما يجعلها أداة أساسية لتقييم أثر السياسات الاقتصادية والتغيرات البيئية على مستوى الاقتصاد الكلي والجزئيالصادرات الزراعية.

وتحقيقا لهدف الدراسة الذي يتعلق بتحديد الإمكانات التصديرية فى قطاع الأغذية الزراعية على مستوي أسواق الاتفاقات التجارية التي ترتبط بها مصر حال إزالة الحواجز غير الجمركية، يتم استخدام النموذج المشار إليه لمحاكاة هذا السيناريو والذي تتم مقارنة نتائجه بنتائج سيناريو خط الأساس. وذلك من خلال اثنين من السيناريوهات حيث يمثل الاول **سيناريو محاكاة إزالة الحد الأدني** من الحواجز غير الجمركية، بينما يتناول **السيناريو الثاني محاكاة إزالة التعريفات والعوائق غير الجمركية بثلاثة اضعاف ما تناولها السيناريو الأول** (سيناريو الحد الأدني).

سيناريو المسار المرجعي / خط الأساس: يُشير خط الأساس إلى سيناريو المسار المرجعي (Reference scenario/ business-as-usual scenario) المتوقع للاقتصاد الإقليمي من سنة الأساس 2014 حتى 2030، استنادًا إلى البيانات الفعلية لمصفوفة المحاسبة الاجتماعية لعام 2014 وافتراضات النمو الاقتصادي، الإنتاجية، السياسات الحكومية، والنمو السكاني. ويتم تحديث المتغيرات الاقتصادية سنويًا وفقًا لاتجاهات تاريخية أو تقديرات رسمية، مما يسمح بمحاكاة التطورات المحتملة في القطاعات الإنتاجية، سوق العمل، الأسعار، والتجارة. ويُستخدم خط الأساس كمرجع لمقارنة السيناريوهات البديلة، مثل تأثير السياسات الجديدة أو الصدمات الاقتصادية والمناخية، مما يساعد صانعي القرار علي تقييم الخيارات الاستراتيجية لتحقيق التنمية المستدامة على المدى الطويل.

v.تنظيم الدراسة:

تشتمل الدراسة على سبعة أجزاء رئيسية، فضلا عن المقدمة. يتناول الجزء الأول ،الملامح الرئيسية للاتفاقات التجارية الإقليمية التي ترتبط بها مصر. ويعرض الجزء الثاني ،الوضع الراهن لقطاع الأغذية الزراعية وصادراته الطازجة والمصنعة (شاملا قطاعي الإنتاج الزراعي الأولي وقطاع الصناعلت الغذائية). ويتناول الجزء الثالث، التطورات الاتجاهية الزراعية والهياكل السلعية والسوقية للصادرات الزراعية الطازجة والمصنعة، مع الإشارة إلي معدلات النمو السنوي (2010- 2023) ، وأسواق الاتفاقات التجارية الإقليمية أما الجزء الرابع، فتتناول العوامل المؤثرة علي الصادرات المصرية من السلع الزراعية الطازجة والمصنعة مع التركيز علي القدرة التنافسية وسياسة دعم الصادرات وسياسات سعر الصرف والمؤسسات التصديرية. ويعرض الجزء الخامس، التحديات والمعوقات التي تواجه الصادرات الزراعية الطازجة والمصنعة بالاضافة الى العوامل المؤثرة علي الصادرات المصرية من السلع الزراعية الطازجة والمصنعة. ويتناول الجزء السادس، الإمكانيات التصديرية والفرص المتاحة في قطاعي الزراعة والصناعات الغذائية. ويتناول الجزء السابع، السياسات التصديرية المطلوبة لقطاع الأغذية الزراعية بما في ذلك تعظيم الاستفادة بالاتفاقات الاقليمية فى مجال تصدير السلع الزراعية الطازجة والمصنعة. وتنتهي الدراسة بالخلاصة والتوصيات.

1. الملامح الرئيسية للاتفاقات التجارية الإقليمية التي ترتبط بها مصر.

ترتبط مصر بالعديد من الاتفاقيات التجارية الإقليمية ، من أهمها اتفاقية أغادير للتجارة الحرة، واتفاقية السوق المشتركة لشرق وجنوب أفريقيا (كوميسا)، واتفاقية الشراكة بين الاتحاد الأوروبي ومصر، ومنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى (جافتا)، واتفاقية التجارة الحرة بين مصر وتركيا،واتفاقية التجارة الحرة بين مصر ورابطة التجارة الحرة الأوروبية (إفتا) ، بروتوكول المناطق الصناعية المؤهلة (الكويز) ، واتفاقية التجارة الحرة بين مصر والسوق

10.21608/MEAE.2025.370709.1374

المشتركة الجنوبية (ميركوسور) ، واتفاقية التجارة الحرة الأفريقية ، فضلا عن العديد من اتفاقيات التجارة الحرة والتفضيلية مع الدول العربية الفردية. وتتناول الدراسة في هذا الجزء الملامح الرئيسية لهذه الاتفاقيات.

1.1 اتفاقية الشراكة بين الاتحاد الأوروبي ومصر

وقعت مصر والاتحاد الأوروبي (27 دولة) اتفاقية الشراكة عام 2001 والتي دخلت حيز التنفيذ عام 2004، والتي تنشئ منطقة تجارة حرة بين الاتحاد الأوروبي ومصر عن طريق إلغاء التعريفات الجمركية على المنتجات الصناعية وتسهيل تجارة المنتجات الزراعية. ودخلت اتفاقية أخرى بشأن المنتجات الزراعية والزراعية والسمكية المصنعة حيز التنفيذ في 1 يونيو 2010 .

وفى يونيو 2013 ، بدأ الاتحاد الأوروبي ومصر محادثات حول تعميق التجارة والعلاقات الاستثمارية بينهما من خلال منطقة تجارة حرة عميقة وشاملة(Deep and Comprehensive Free Trade Area (DCFTA وتهدف "منطقة التجارة الحرة العميقة والشاملة" المستقبلية إلى تحسين الوصول إلى الأسواق ومناخ الاستثمار. كما أنه يدعم الإصلاحات الاقتصادية المصرية. وسوف يمتد إلى ما هو أبعد من اتفاقية الشراكة ليشمل التجارة في الخدمات والمشتريات الحكومية والمنافسة وحقوق الملكية الفكرية والاستثمارات. وقد قام الاتحاد الأوروبي بتكليف لجنة "تقييم تأثير الاستدامة "(SIA) لاتفاقية التجارة الحرة العميقة والشاملة المحتملة مع مصر في عام 2014. ومع ذلك، فإن مفاوضات اتفاقية التجارة الحرة العميقة والشاملة لم تبدأ بعد. واعتبارًا من يناير 2014، وبسبب اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي، توقفت مصر عن الاستفادة من الوصول التفضيلي إلى سوق الاتحاد الأوروبي بموجب نظام الأفضليات المعمم.(GSP)

وتهدف أولويات الشراكة المتفق عليها بين الاتحاد الأوروبي ومصر ، إلى معالجة التحديات المشتركة التي تواجه الاتحاد الأوروبي ومصر، وتعزيز المصالح المشتركة وضمان الاستقرار على المدى الطويل على جانبي البحر الأبيض المتوسط. وتسترشد أولويات الشراكة بالالتزام المشترك بالقيم العالمية للديمقراطية وسيادة القانون واحترام حقوق الإنسان. كما يهدفان إلى تعزيز التعاون لدعم "استراتيجية التنمية المستدامة – رؤية 2030" في مصر. وتشمل هذه الشراكة دعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة في مصر، والحكم الرشيد، وسيادة القانون، وحقوق الإنسان، والهجرة، والأمن، ومكافحة الإرهاب، والتعاون في السياسة الخارجية من خلال مشاورات مكثفة حول القضايا الإقليمية والدولية.

وفي مراجعة السياسة التجارية للاتحاد الأوروبي لشهر فبراير 2021، اقترح الاتحاد الأوروبي مبادرة جديدة للاستثمار المستدام ،على الشركاء المهتمين في أفريقيا والجوار الجنوبي للاتحاد الأوروبي. وذلك علي اعتبار أن تعزيز الترابط الاستراتيجي وتعزيز علاقات الاتحاد الأوروبي والتكامل الاقتصادي مع جواره الجنوبي يشكل ضرورة استراتيجية للاستقرار الإقليمي على المدى الطويل. وفي نوفمبر 2010، وقع الاتحاد الأوروبي ومصر على بروتوكول لإنشاء آلية لتسوية المنازعات تنطبق على الأجزاء التجارية من اتفاقية الشراكة. ولم تصدق مصر بعد على البروتوكول.

- تم إعفاء جميع السلع المصدرة من مصر إلى الاتحاد الأوروبي من الرسوم الجمركية على الفور
- يتم تفكيك التعريفات الجمركية على الصادرات في الاتحاد الأوروبي تدريجيا على مدى فترة 12 عاما

- يتم التعامل مع السلع الزراعية والسلع الزراعية المصنعة وفقا لحصص معينة لسلع محددة مع امتيازات جمركية ونوافذ سوقية معينة للتصدير من مصر
- في حين أن معايير القيمة المضافة المحددة في الاتحاد الأوروبي يمكن أن تصل إلى 60% و75% للمنتجات الحساسة مثل المنسوجات والملابس، إلا أن الشركات الأمريكية يمكن أن تستفيد في قطاعات معينة مثل الأغذية المصنعة حيث تواجه مصر تعريفات جمركية أقل إلى الصفر على الصادرات الزراعية.
- قواعد المنشأ: يتم تطبيق قواعد المنشأ اليورومتوسطى
- متطلبات المكونات المحلية (ما لا يقل عن 60% من مصر أو الاتحاد الأوروبي) لقواعد المنشأ في بلدان البحر الأبيض المتوسط تسمح أيضًا باستخدام المدخلات من بلدان ثالثة (التراكم القطري للمنشأ) للمحتوى المتبقي بنسبة 40%.

https://www.amcham.org.eg/egypttradehub/Agreement.asp

صورة التجارة بين مصر والاتحاد الأوروبي

- تعد مصر الشريك التجاري الثلاثين للاتحاد الأوروبي، حيث تمثل 0.6% من إجمالي تجارة السلع للاتحاد الأوروبي مع العالم في عام 2023.
- يعد الاتحاد الأوروبي أكبر شريك تجاري لمصر، حيث يغطي 25% من حجم تجارة مصر في عام 2023. وجاءت 23.3% من واردات مصر من الاتحاد الأوروبي في عام 2023، وذهبت 28.1% من صادرات مصر إلى الاتحاد الأوروبي.
- بلغ إجمالي التجارة في السلع بين الاتحاد الأوروبي ومصر 26.4 مليار يورو في عام 2023 .
- بلغت واردات السلع المصرية إلى الاتحاد الأوروبي 11.5 مليار يورو في عام 2023 وتتكون إلى حد كبير من الفئات الثلاث التالية: المنتجات المعدنية، 2.9 مليار يورو (25.0%)، في عام 2023. ؛ المنتجات الكيميائية، 2.5 مليار يورو (21.5%)؛ السلع المصنعة، 2.3 مليار يورو(19.5%)
- بلغت صادرات الاتحاد الأوروبي من السلع إلى مصر نحو 21.2 مليار يورو في عام 2023 . تتكون غالبيتها من الآلات ومعدات النقل، والتي بلغت 7.7 مليار يورو (36.3٪). وكانت أكبر فئات الصادرات في عام 2023 هي: المنتجات الكيميائية، 3.5 مليار يورو (16.3٪) ؛ السلع المصنعة، 2.2 مليار يورو.(10.5%)
- بلغت التجارة الثنائية في الخدمات 14.3 مليار يورو في عام 2022. وتمثل واردات الاتحاد الأوروبي من الخدمات من مصر 7.9 مليار يورو والصادرات إلى مصر 6.4 مليار يورو. صادرات الخدمات الرئيسية للاتحاد الأوروبي إلى مصر هي النقل والاتصالات وخدمات الأعمال الأخرى، في حين تتكون واردات الاتحاد الأوروبي من مصر بشكل أساسي من خدمات السفر والنقل.

https://policy.trade.ec.europa.eu/eu-trade-relationships-country-and-region/countries-and-regions/egypt_en

2.1 اتفاقية التجارة الحرة العربية الكبرى (جافتا)

انضمت مصر إلى الكتلة التجارية لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى (GAFTA) في عام 1998. ودخلت الاتفاقية حيز التنفيذ اعتبارًا من 1/1/ 2005، قامت جميع دول منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى البالغ عددها 18 دولة بإعفاء جميع الرسوم الجمركية والرسوم بين الدول العربية.

10.21608/MEAE.2025.370709.1374

- يبلغ الناتج المحلي الإجمالي لدول منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى مجتمعة أكثر من 780 مليار دولار أمريكي سنوياً ويبلغ عدد سكانها حوالي 320 مليون نسمة.
- تضم في عضويتها جميع الدول العربية وتهدف إلى تيسير وتطوير التجارة بين الدول العربية ونصت الاتفاقية على القضاء على الحواجز غير الجمركية من ضمنها الحواجز الإدارية والنقدية والمالية والفنية وتخفيض الرسوم الجمركية سنويا.
- بدء التخفيض بنسبة 20%فى عام 2001 واستمر سنوياً حتى وصل الى اعفاء تام بنسبة 100% في عام 2005.
- يتم تطبيق إعفاء تام من الرسوم الجمركية على السلع المتبادلة شريطة استيفاء قواعد المنشأ.
- لا تطبق موريتانيا والصومال وجنوب السودان أية تخفيضات جمركية وتُمنح التخفيضات الى فلسطين من جانب واحد.
- منتجات المناطق الحرة لا تتمتع بأي إعفاءات في إطار الاتفاقية
- تجري دول منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى حاليا مفاوضات لتحرير الخدمات والاستثمارات (باستثناء السودان واليمن).
- نسبة القيمة المضافة المطلوبة لمنح المنشأ هي 40% من تكلفة تسليم المصنع. وتعتبر العمالة المحلية بمثابة قيمة مضافة، ويشكل التجميع المصري للأجزاء الأمريكية تحولًا لتلبية متطلبات المنشأ بموجب منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى.
- قواعد المنشأ: يتم تطبيق قواعد المنشأ التفصيلية على بعض السلع، والبعض الآخر يتطلب استيفاء نسبة 40% قيمة مضافة
- تسمح متطلبات المكونات المحلية بموجب قواعد المنشأ لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى (GAFTA) أيضًا باستخدام المدخلات من جميع الأعضاء الآخرين (التراكم القطري للمنشأ).

3.1 السوق المشتركة لشرق وجنوب أفريقيا (كوميسا)

- تم التوقيع على اتفاقية السوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي (الكوميسا) عام 1994. أصبحت مصر عضوا في الكوميسا في عام 1998.
- الدول الأعضاء 21 دولة: مصر، السودان، إريتريا، إثيوبيا، بوروندي، رواندا، جزر القمر، جمهورية الكونغو الديمقراطية، جيبوتي، كينيا، مدغشقر، مالاوي، موريشيوس، أوغندا، سوازيلاند، زامبيا، ليبيا، سيشيل، زيمبابوي، تونس، الصومال
- يبلغ الناتج المحلي الإجمالي للكوميسا مجتمعة أكثر من 472 مليار دولار (2008) ويبلغ عدد سكانها 430 مليون نسمة
- بدأت اتفاقية السوق المشتركة لشرق وجنوب أفريقيا (الكوميسا) كمنطقة تجارة تفضيلية تهدف للوصول لإقامة منطقة تجارة حرة بين الدول الأعضاء لتصبح اتحادا جمركيا ثم سوقاً مشتركة ، وتعفي مصر كعضو في الكوميسا البضائع والمنتجات التي تحمل شهادات المنشأ من الكوميسا تماما من الرسوم الجمركية وأي رسوم وضرائب أخري ذات الأثر المماثل،
- وأعلنت الكوميسا اتحادها الجمركي في يونيو 2009 بهدف تخفيض وتوحيد التعريفة الجمركية الخارجية خطيًا على مدار عشر (10) سنوات تبدأ في عام 2009 وتنتهي في عام 2018.

10.21608/MEAE.2025.370709.1374

- تعفى كافة السلع بين الدول الأعضاء بحد أدنى للقيمة المضافة المحلية 45%
- حققت إحدى عشرة دولة تخفيضاً بنسبة 100% في الرسوم الجمركية على الواردات من الدول الأعضاء الأخرى.
- سيكون للشركات الأمريكية المصدرة من مصر أفضلية في دخول دول الكوميسا التسعة عشر، حيث تصل رسوم الاستيراد العامة إلى 15%. وستدخل هذه المنتجات معفاة من الرسوم الجمركية عبر مصر.

قواعد المنشأ : تطبق الإعفاءات الجمركية على جميع واردات السلع التي يكون منشأها الدول الأعضاء بقيمة مضافة تصل على 35٪

فوائد كوميسا لمصر : تتمتع مصر، أكبر اقتصاد في الاتفاقية، بميزة امتلاك الموقع الاستراتيجي ورأس المال البشري والبنية التحتية اللازمة للسماح للشركات العالمية التي تنشئ لها فروعا في مصر، بالوصول إلى سوق الكوميسا من خلال مجموعة متنوعة من المشاريع المشتركة، مستغلة الإمكانات الهائلة لسوق الكوميسا. ومستفيدين من الإعفاءات الجمركية الممنوحة للدول الأعضاء في الكوميسا. وبالتالي، على سبيل المثال، من الممكن استخدام الاستثمارات الأجنبية المباشرة في مصر كمركز صناعي متقدم داخل الكوميسا لإنشاء مركز تصنيع يستهدف دول الكوميسا. وفضلا عن ذلك يمكن أن تكون مصر أيضًا مركزًا تجاريًا للمنتجات لإعادة تصديرها إلى دول أخرى في الاتفاقية.

4.1 اتفاقية أغادير للتجارة الحرة

تم توقيع الاتفاقية فى 2/22/ 2004 ودخلت حيز النفاذ فى 2007/3/26
الدول الأعضاء: مصر والأردن والمغرب وتونس، ويتم تطبيق اعفاء تام من الرسوم الجمركية.
وتهدف الاتفاقية الى:

- تطبيق قواعد تراكم المنشأ لدعم وتعزيز التعاون الاقتصادي والتجاري بين الدول الأعضاء.
- السعي نحو إقامة وتطوير منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى كمساهمة للجهود المبذولة لإقامة سوق عربية مشتركة.
- تنمية التبادل التجاري بين مصر والدول العربية المُوقِّعة عليه حيث إن حجم التجارة العربية بين الدول العربية بعضها بعضًا لا يتجاوز 10٪ من حجم تجارتها الحالية
- تتناول هذه الاتفاقية العديد من القضايا الهامة مثل الأنظمة الجمركية وقواعد المنشأ والمشتريات الحكومية والمعاملات المالية وتدابير الحماية والصناعات الجديدة والدعم والإغراق والملكية الفكرية والمواصفات وإنشاء آلية لتسوية المنازعات. كما تعتبر قواعد المنشأ من أهم المواد المنصوص عليها في اتفاقية أغادير حيث من المتوقع زيادة إمكانية الوصول إلى الأسواق الأوروبية بالنسبة لمنتجات الدول الأعضاء مما يشجع بالتالي الاستثمارات ويزيد التعاون الإقليمي بين الدول.

5.1 اتفاقية التجارة الحرة بين مصر ورابطة التجارة الحرة الأوروبية (إفتا)

تم توقيع الاتفاقية فى 1/27/ 2007 ودخلت حيز النفاذ فى 2007/8/1

10.21608/MEAE.2025.370709.1374

الدول الأعضاء: مصر وأيسلندا وليختنشتاين والنرويج وسويسرا تهدف الاتفاقية إلى دعم وزيادة التجارة الثنائية بين مصر ودول (الإفتا)، وكذلك تعزيز التكامل الاقتصادي في منطقة الأورو متوسطي من خلال تحرير التجارة في المنتجات الصناعية والزراعية المصنعة. تم تحرير كافة الصادرات والواردات من السلع الصناعية من كافة الرسوم الجمركية والرسوم ذات الاثر المماثل.. وفيما يتعلق بالسلع الزراعية المصنعة لا يتم تبادل تخفيضات او اعفاءات جمركية حاليا على السلع الزراعية المصنعة وجارى التنسيق مع دول الافتا للتفاوض بشأن معاملة السلع الزراعية المصنعة للجانبين.
قواعد المنشأ: تطبق قواعد المنشأ الأورو متوسطية.

المزايا التجارية للاتفاقية:

- حصول مصر على مساعدات مالية وتقنية من دول الإفتا لتنمية القطاع الزراعي وقطاع مصائد الأسماك والمساهمة في العديد من المشروعات التي تهدف إلى نقل خبراتها في مجالات المنسوجات والملابس والمنتجات الدوائية.
- التزام دول الإفتا بتعزيز تعاونها الاقتصادي مع مصر وتوفيرها للمساعدات الفنية لتسهيل تطبيق الاتفاقية، ويشمل هذا التعاون العمل على تحسين الفرص التجارية والاستثمارية ودعم استمرارية الإنجازات في مجال التنمية الاقتصادية والاجتماعية. 3. تركيز التعاون الاقتصادي على القطاعات التي تواجه التحديات وعلى النمو وكذلك على توفير فرص العمل في مصر.

6.1 بروتوكول المناطق الصناعية المؤهلة (الكويز) Qualified Industrial Zones (QIZ)

تم توقيع الاتفاقية فى 2004/12/14 ودخلت حيز النفاذ فى يناير2005
الدول الأعضاء: مصر والولايات المتحدة الأمريكية واسرائيل. والمناطق الصناعية المؤهلة (الكويز) هي مناطق جغرافية محددة داخل مصر تتمتع بالإعفاء من الرسوم الجمركية عند دخول السلع إلى الولايات المتحدة الأمريكية ويُسمَح للشركات المنشأة داخل هذه المناطق الدخول إلى الأسواق الأمريكية بدون رسوم جمركية شريطة استيفائها لقواعد المنشأ المتفق عليها والمحددة مسبقًا وتتنوع مزايا (الكويز) في مصر وتعتبر ميزة سهولة الوصول إلى الأسواق الأمريكية بدون حصص محددة هي الأكثر أهمية فضلاً عن إلغاء الحواجز الجمركية وغير الجمركية ومن المزايا الأخرى لهذه الاتفاقية انخفاض التكلفة وتوفير فرص عمل كثيرة وبفضل المزايا الإضافية التي توفرها الاتفاقيات التجارية المبرمة مع الأسواق الأخرى .وتعتبر مصر من أنسب الدول التي تقدم مزايا اقتصادية عديدة للصناعات الموجودة داخل هذه المناطق .وما زال الأثر الاقتصادي الإيجابي للكويز حتى الآن هو السعي المستمر لكل من المستثمرين الأجانب والشركات المصرية على حد سواء من أجل التواجد داخل هذه المناطق وتأهيل استثماراتهم لزيادة قدرتها على المنافسة وحجم أرباحها .وتتواجد المناطق الصناعية التي تعمل بنظام (الكويز) في الإسكندرية وقناة السويس والقاهرة الكبرى والدلتا كما تم إضافة مناطق جديدة في المنيا وبني سويف.

7.1 اتفاقية التجارة الحرة بين مصر وتركيا

تم توقيع الاتفاقية فى 122005/27 ودخلت حيز النفاذ فى 2007/3/1
السلع الصناعية: تحرير كافة الصادرات والواردات من السلع الصناعية من كافة الرسوم الجمركية والرسوم ذات الاثر المماثل.

10.21608/MEAE.2025.370709.1374

السلع الزراعية المصنعة: منح بعض المنتجات من الصادرات المصرية، اعفاءا كاملا من الرسم الجمركي على المكون الصناعي وتخفيض 15% من الرسم الجمركي على المكون الزراعي.
منح الواردات المصرية المعاملة التفضيلية لبعض المنتجات في إطار حصة جمركية.

وتهدف الاتفاقية إلى:

- إزالة القيود المفروضة على تجارة السلع بما في ذلك المنتجات الزراعية.
- خلق بيئة مناسبة لجذب المزيد من الاستثمارات.
- توفير منافسة تجارية عادلة بين الدولتين.
- خلق ظروف مواتية لزيادة وتشجيع الاستثمارات المشتركة بين البلدين.
- تنمية التجارة والتعاون بين الدولتين في أسواق دول ثالثة.
- تسهيل الوصول إلى سوق الاتحاد الأوروبي.

8.1 اتفاقية التجارة الحرة بين مصر والسوق المشتركة الجنوبية (ميركوسور):

تم توقيع الاتفاقية في 2010/7/15 ودخلت حيز النفاذ في 2017/9/1
الدول الأعضاء: مصر - البرازيل- الأرجنتين - بارجواي – أوروجواي
تم اعداد أربع قوائم للصادرات والواردات من كافة السلع، يخضع بعضها للإعفاء الفوري ويخضع البعض الاخر للإعفاء التدريجي من الرسوم الجمركية ، بالإضافة الى قائمة من السلع الحساسة التي لا يطبق عليها أي تخفيضات جمركية ويعد الموقف التنفيذي للقوائم الاربع في الوقت الحالي كالتالي:

القائمة الاولى والثانية تم اعفاؤها بالكامل من الرسوم الجمركية.
القائمة الثالثة والرابعة يتم تحريرها تدريجياً.

تهدف الاتفاقية إلى:

- العمل على تقليص التعريفات الجمركية بأكثر من 90% بين مصر ودول "الميركسور"، وكذلك تحرير البضائع الزراعية من الجمارك مع وجود حلول لقضايا قواعد المنشأ والضمانات التفضيلية والتعاون في مجالات الاستثمار والخدمات وغيرها.
- فتح أسواقً جديدة وواعدة أمام الصادرات المصرية، كما تتيح في الوقت نفسه وضعًا تنافسيًا أفضل لهذه الصادرات خاصة في أسواق الأرجنتين والبرازيل اللتان تُعدان من أهم القوى الاقتصادية الصاعدة في العالم.
- تأمين وضمان حصول مصر على احتياجاتها من المواد الغذائية على المدى البعيد بأسعار أفضل وزيادة ثقة المستثمرين بأمريكا اللاتينية في مصر وبالتالي زيادة الاستثمارات في المشروعات المشتركة.
- تعميق التعاون الاقتصادي بين دول الجنوب من جانب ، وتفتح بين قارتي إفريقيا وأمريكا اللاتينية من جانب أخر، حيث ترتبط مصر باتفاق التجارة الحرة مع معظم الدول الإفريقية أعضاء تجمع "الكوميسا" وكذلك مع الدول العربية.
- قواعد المنشأ: يتم تطبيق قواعد المنشأ التفصيلية.

10.21608/MEAE.2025.370709.1374

9.1 اتفاقية التجارة الحرة الأفريقية

تم توقيع الاتفاقية فى 3/12/ 2018 ودخلت حيز النفاذ فى يناير 2021

صدرالقرار الجمهوري رقم 87 لسنة 2019 بشأن الموافقة على الاتفاق المؤسس لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية وبروتوكولاته الملحقة وبلغ عدد الدول الأعضاء الموقعة على الاتفاقية 54 دولة افريقية حيث وقعت جميع دول القارة الافريقية على الاتفاقية عدا دولة اريتيريا وقامت 47 دولة بالتصديق. تهدف الاتفاقية إلى تحسين القدرة التنافسية لاقتصادات الدول الأفريقية وجذب الفرص الاستثمارية داخل القارة الأفريقية وإزالة الحواجز والمعوقات الجمركية وغير الجمركية وخلق سوق أفريقية موحدة للسلع والخدمات. تم تنفيذ اول صفقة تجارية تحت مظلة اتفاقية التجارة الحرة القارية الافريقية في أكتوبر 2022بين مصر وغانا، حيث قامت سكرتارية الاتفاق بأطلاق مبادرة التجارة الموجهة لتنفيذ اول صفقة تجارية بين عدد محدود من الدول مثل مصر-غانا- تنزانيا- الكاميرون- كينيا- رواندا- موريشيوس- تونس – الجزائر . وقد انضمت إليهم دولة جنوب افريقيا في يناير 2024.

يضم الاتفاق ثلاث قوائم سلعية:

- القائمة الأولى: قائمة السلع غير الحساسة حيث تم الاتفاق على تفعيل التجارة التفضيلية بداية من تاريخ دخول الاتفاق حيز النفاذ في يناير 2021 وبناءً على قواعد المنشأ المتفق عليها، وذلك فيما عدا منتجات الملابس والمنسوجات والسيارات نظرا لعدم التوافق بشأنها. ويتم تطبيق التخفيض التدريجي للتعريفة الجمركية على الصادرات والواردات من دول (رواندا- تنزانيا موريشيوس - تونس- الجزائر) على مدار خمس سنوات وتكون نسبة التخفيض 80% من رسم الوارد اعتبارا من 2024/1/1. بينما صادرات وواردات مصر من الدول (غانا- كينيا- الكاميرون) يتم منح التخفيض على مدار10 سنوات وتكون نسبة التخفيض 40% من رسم الوارد اعتبارا من 2024/1/1
- القائمة الثانية: قائمة السلع الحساسة لم تدخل حيز النفاذ بعد.
- القائمة الثالثة: قائمة السلع المستثناة لم تدخل حيز النفاذ بعد.

قواعد المنشأ: يتم تطبيق قواعد المنشأ التفضيلية

10.1 تجمع بريكس BRICS

أصبحت مصر عضوا فى تجمع بريكس اعتبارا من يناير 2024 وذلك بجانب السعودية والإمارات وإثيوبيا وإيران بالإضافة إلي الأعضاء الخمسة المؤسسين، وهم البرازيل وروسيا والهند والصين وجنوب أفريقيا

نشأة التكتل: تكتل "البريكس" هو تجمع اقتصادي يضم خمس دول: روسيا الاتحادية (من أوروبا الشرقية)، الصين والهند (من آسيا)، البرازيل (من أمريكا اللاتينية)، وجنوب أفريقيا (من أفريقيا). تشكل التكتل لأول مرة على هامش قمة مجموعة الثمانية المنعقدة في اليابان في يوليو 2008، حيث كان يضم أكبر أربع اقتصادات صاعدة في العالم وقتها: الصين، الهند، روسيا، والبرازيل. انعقدت القمة الأولى للبريكس في موسكو عام 2009 قبل انضمام جنوب أفريقيا، وفي عام 2010 انضمت جنوب أفريقيا إلى المجموعة، ليصبح الاسم "بريكس" اختصارًا للحروف الأولى من أسماء الدول الخمس باللغة الإنجليزية.BRICS :

10.21608/MEAE.2025.370709.1374

أهداف التكتل: أبرز أهداف تكتل البريكس، كما جاء في بيان قمة موسكو الختامي، هي تأسيس نظام عالمي ثنائي القطبية من خلال تحقيق توازن تدريجي بين الدول المتقدمة والدول الصاعدة، وصولًا إلى تشكيل نظام اقتصادي دولي متعدد الأقطاب. يهدف التكتل أيضًا إلى تكوين اتحاد مالي قوي لتمويل اقتصادات أعضائه بدلاً من الاعتماد على المؤسسات المالية الدولية مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي.

2. الوضع الراهن لقطاع الأغذية الزراعية وصادراته الطازجة والمصنعة.

يتكون قطاع الأغذية الزراعية بصورة رئيسية من قطاع الإنتاج الزراعي الأولي وقطاع الصناعات الغذائية مجتمعين. والعلاقة بين القطاعين علاقة وثيقة من خلال الروابط الأمامية و(بالنسبة للقطاع الأولي) والروابط الخلفية (بالنسبة لقطاع الصناعات الغذائية). ويتناول هذا الجزء الوضع الراهن لهذين القطاعين بما فى ذلك أهميتهما وهيكليهما منفردين أو مجتمعين فى الاقتصاد الكلي. ويتناول كذلك الوضع الراهن للصادرات المصرية من الأغذية الزراعية (طازجة ومصنعة).

1.2 قطاع الإنتاج الزراعي الأولي

يعد القطاع الزراعي مكونًا حيويًا ومتكاملًا للاقتصاد المصري, وهو يعد ثالث أكبر قطاع فيه بمساهمة في الناتج المحلي الإجمالي بنحو 10.8% في عام 2023، ويقوم القطاع بتوظيف الجزء الأكبر من القوى العاملة مقارنة بالقطاعات الأخري بالاقتصاد، وتبلغ أكثر من 5.3 مليون عامل يمثلون نحو 18.3% من القوى العاملة في عام 2023.و يعتمد حوالي 40% من سكان مصر على القطاع الزراعي كمصدر رئيسي للدخل، ويبلغ إجمالي المساحة المزروعة حوالي 9.8 مليون فدان. (2023). ويتسم نظام الإنتاج بسيادة الزراعة المختلطة القائمة على صغار المزارعين (80٪ من المزارع تزرع أقل من 3 أفدنة) . وتبلغ المساحة المحصولية نحو 16 مليون فدان بمعامل تكثيف محصولي يبلغ نحو 1.6 .والمنتجات الزراعية الرئيسية هي القمح والقطن والأرز والذرة والفواكه والخضروات والدواجن والأبقار والجاموس والأغنام والماعز .وتشمل الصادرات الزراعية الرئيسية من مصر الفواكه والخضروات بشكل عام، وتعد مصر مستوردًا صافيًا للمنتجات الزراعية الغذائية، وقد انخفضت نسبة الاكتفاء الذاتي لمختلف المنتجات الزراعية الغذائية بشكل كبير منذ الستينيات .وفى الوقت الراهن ، يتم تلبية حوالي 40٪ من الطلب القومي على الغذاء من خلال الإنتاج المحلي .وتعاني مصر من نقص حاد في الغذاء، وخاصة في السلع الغذائية الأساسية بما في ذلك القمح والذرة وزيت الطعام والسكر .ويتم تغطية هذا النقص من خلال الاعتماد المتزايد على الغذاء المستورد. وتعتبر مصر مستوردًا صافيًا للغذاء حيث تمثل واردات الغذاء 21.48% من إجمالي السلع في عام 2022، مقارنة بصادرات الغذاء التي تمثل حوالي 13.61% من إجمالي السلع. ويُفسَّر عجز الميزان التجاري الغذائي إلي حد كبير بالارتفاع السكاني بمعدل نمو سكاني بلغ 1.6 في المائة، مما يفرض ضغوطًا على إمدادات الغذاء ويوسع فجوة العرض والطلب على الغذاء .كما زاد الاعتماد على واردات الغذاء، وخاصة واردات الحبوب، حيث تجاوزت نسبة الاعتماد بالنسبة للحبوب 40%. ويجعل الاعتماد على واردات الغذاء البلاد عُرضة لأي تقلب في أسعار الغذاء العالمية، والصدمات الخارجية، وأي انقطاع في سلسلة إمدادات الغذاء العالمية . الأمر الذي لوحظ خلال أزمة الغذاء عام 2008، وجائحة كوفيد-19، خلال الفترة 2020-2022 ، والحرب الروسية الأوكرانية. ، خاصة فى الشهور الأولي من بدايتها فى فبراير 2022، وهي مازالت مستمرة حتي الآن، ثم الحرب الإسرائيلية علي غزة ، وإن كانت آثارها غير مباشرة.

10.21608/MEAE.2025.370709.1374

يمكن تصنيف الأراضي الزراعية في مصر إلى فئتين رئيسيتين: "الأراضي الجديدة"، أو الأراضي الصحراوية التي تم استصلاحها ، و"الأراضي القديمة"، وهي التي تقع فى وادي النيل ودلتا النيل، والتي تم ريها وزراعتها بكثافة منذ الحضارات المبكرة (World Bank, 2020). أظهرت بيانات وزارة الزراعة واستصلاح الاراضي أنه في عام 2023، كانت المحاصيل الخمس الأولى (من حيث المساحة المزروعة) التي أنتجتها مصر هي القمح والذرة الشامية والأرز والبرسيم وبنجر السكر والبطاطس . ولا يختلف التركيب المحصولي بشكل كبير في جميع أنحاء مصر. .

تتميز "الأراضي القديمة" بخصوبة عالية وتعتمد بشكل أساسي على النيل كمصدر رئيسي للمياه للري. وتظهر نتائج دراسة (Radwan et al,2019) أن 178 ألف فدان من الأراضي الزراعية الخصبة في دلتا النيل (الأراضي القديمة) فقدت من الرقعة الزراعية بسبب التوسع الحضري على مدى فترة 24 عامًا (1992-2015)، بينما تم تحويل نحو نصف مليون فدان من الأراضي الصحراوية إلى أراضٍ زراعية (الأراضي الجديدة). وتشير التقديرات إلى أن 5.4% فقط من الموارد الأرضية تعتبر ممتازة الجودة في الوقت الحاضر، في حين أن حوالي 40% منها رديئة الجودة بسبب ارتفاع معدلات الصوديوم والملوحة. ويعاني حوالي 2.4 مليون فدان من الأراضي الزراعية المروية في مصر من مشاكل التشبع بالمياه والملوحة والصوديوم. وفي الجزء الشمالي الأوسط من دلتا النيل، توجد مساحة كبيرة من الأراضي المتأثرة بالتملح بسبب سوء الصرف وتسرب مياه البحر(ElRamady et al, 2019) .

وفيما يتعلق بالأراضي الجديدة ، فهي تشكل حوالي 15% من المساحة المزروعة في مصر وتشمل كلا من المزارع الصغيرة والمزارع التجارية الكبيرة ، والأراضي الجديدة أقل خصوبة من الأراضي القديمة ، لذا ينتشر استخدام الأسمدة الكيماوية في هذه المناطق – وخاصة فى الأراضي الصحراوية المستصلحة حديثا ضعيفة الخصوبة- بشكل متزايد ، حيث زاد معدل استخدام الأسمدة النيتروجينية من 57 كجم (1961-1970) إلى 130 كجم نيتروجين / فدان / سنة (2010-2016). ومع ذلك، فإن كفاءة استخدام النيتروجين تتناقص أيضاً، من 71% في الستينيات إلى 44% خلال الفترة 2010-2016 (FAO,2020b) .

2.2 قطاع الصناعات الغذائية

يعد قطاع الصناعات الغذائية من أهم القطاعات الإنتاجية في الاقتصاد القومي، حيث يساهم بقيمة مضافة حوالي 18 مليار دولار بنسبة 4.6% من الناتج المحلي الاجمالي عام 2023، كما يساهم بنسبة 30.5% من الناتج الصناعي في مصر. ويستخدم القطاع حوالي 24.6 مليون طن من المنتجات الزراعية كمواد خام بنسبة 10% من الإنتاج الزراعي، ويسهم في إيجاد الآلاف من فرص العمل المباشرة وغير المباشرة حيث يعمل به حوالي مليون عامل يمثلون 3.5% من جملة العمالة القومية، و 27% من جملة المشتغلين بالقطاع الصناعي في مصر. كما يساهم أيضاً في توفير احتياجات السوق المحلى والتصدير للأسواق الإقليمية والعالمية حيث تبلغ صادرات الصناعات الغذائية 4.8 مليار دولار تمثل 11.4% من الصادرات المصرية، وتنمو بمعدل 4.8% سنوياً، كما يتركز به نحو 95٪ من المنشآت الصناعية. ويساهم القطاع الخاص في إنتاجه بنحو 38٪، بينما يساهم القطاع العام بالنسبة الباقية (71٪).ويوضح شكل (1) أهم مؤشرات قطاع الصناعات الغذائية

10.21608/MEAE.2025.370709.1374

شكل (1): أهم مؤشرات قطاع الأغذية المصنعة في مصر.

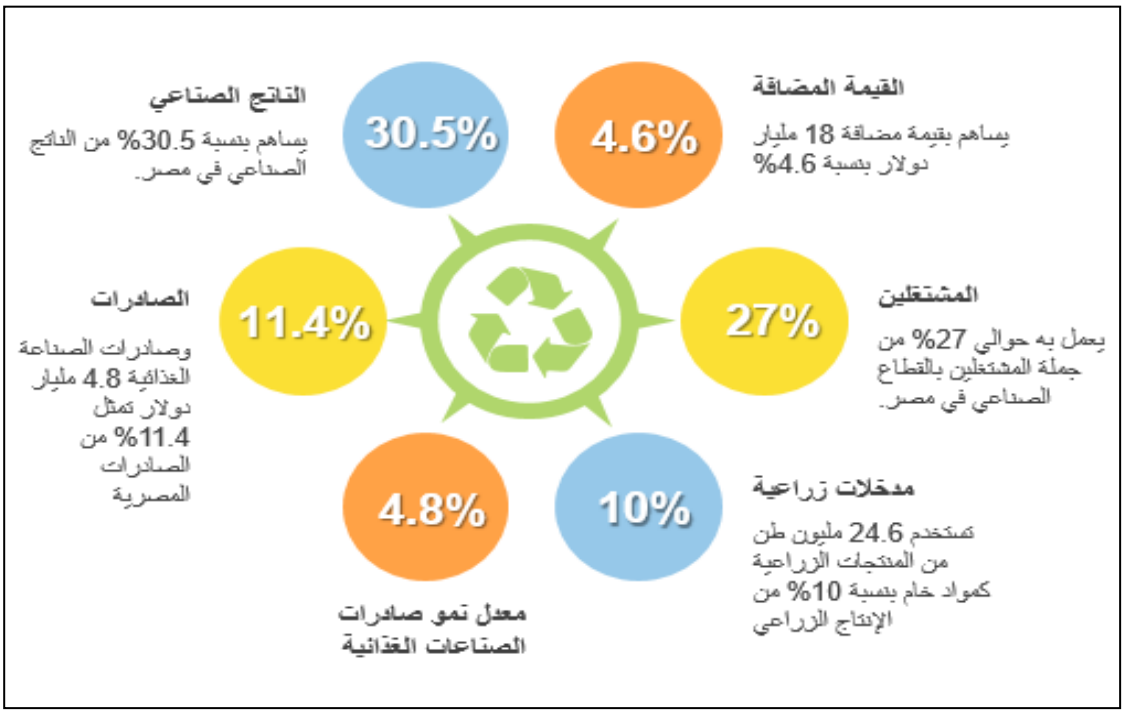

المصدر: المؤلفون

ويعد قطاع الصناعات الغذائية أكثر القطاعات قابلية للتجارة (Tradability)، ومن ثم يمكن أن يساهم توطين الصناعة في زيادة الصادرات وتقليل الواردات، مما يعزز الفائض التجاري، أو يساهم في الحد منه، ويزيد من تدفق العملة اجنبية، ويساهم في تحقيق الاكتفاء الذاتي وخصوصا في السلع الاستراتيجية. إضافة إلى ذلك، يساهم توطين الصناعات الغذائية في توفير فرص العمل، وتخفيض معدلات الفقر.

3.2 الهيكل الإنتاجي والطاقات الانتاجية للصناعات الغذائية

تشمل الصناعات الغذائية طيفا واسعا من المنتجات، حيث يعرض شكل (2) أهم هذه المنتجات والتي يقوم تصنيعها جميعا على استخدام المنتجات الزراعية (الأولية) كمواد خام. وتصدر وزارة الزرعة نشرة إحصاءات الإنتاج السمكي والحشري والتصنيع الغذائي تشتمل على عدد المصانع في كل صناعة، وكذلك الطاقة انتاجية مقدرة بكمية المواد الخام المستخدمة من المنتجات الزراعية، فضلا عن الطاقة انتاجية الفعلية من المنتجات الغذائية في 2023. ويبلغ إجمالي عدد المصانع 1751 مصنعا موزعين علي الفروع المختلفة للصناعات الغذائية ، وهي تصنيع الألبان ومنتجاتها (1317 مصنعا) ، إنتاج الزيوت والمسلي (289 مصنعا) ، ومصانع إنتاج السكر (17 مصنعا) ، وتجفيف الخضر والفاكهة (59 مصنعا) ، وإنتاج صلصة الطماطم (20 مصنعا) ، والعصائر والمربات والشربات (59 مصنعا). وتشمل **مصانع الالبان ومنتجاتها**، انتاج كل من اللبن المحفوظ واللبن الخام وانتاج الجبن المختلفة والزبادي، ويبلغ عدد هذه المصانع 1317 مصنعا، موزعة على محافظات الجمهورية وتبلغ طاقتها الانتاجية الفعلية 1.3 مليون طن، وهي تمثل حوالي 70% من الطاقة الكلية لهذه المصانع والتي تبلغ 1.8 مليون طن مما يعني وجود حوالي 500 الف طن يمكن زيادتها من هذه المصانع. وتشتمل مصانع **انتاج الزيوت والمسلي** على ثلاث انواع رئيسية وهي انتاج واستخلاص الزيوت، وتكرير الزيوت، وانتاج المسلى، وذلك من خلال 289 مصنع على مستوى

10.21608/MEAE.2025.370709.1374

الجمهورية ، حيث يتم انتاج 1.5 مليون طن فعلياً تمثل حوالي 46% من الطاقة الكلية لهذه المصانع والتي تبلغ 3.3 مليون طن مما يعني وجود فرصة لزيادة الانتاج بمعدل 1.8 مليون طن من هذه المصانع. وتتركز **مصانع السكر** في المحافظات التي تنتج كل من قصب السكر وبنجر السكر حيث يبلغ عدد مصانع انتاج السكر في مصر 17 مصنعا، منها 8 لإنتاج سكر القصب و 9 لإنتاج سكر البنجر، وتبلغ الكمية الموردة فعليا 21.7 مليون طن من القصب والبنجر بينما تبلغ الطاقة الكلية لهذه المصانع 22.2 مليون طن، وتنتج هذه المصانع حوالي 1.8 مليون طن من سكر البنجر وحوالي 767 الف طن من سكر القصب. أما مصانع **تجفيف الخضر والفاكهة (59)** ، فتشمل 19 مصنعا لتجفيف الخضر و 40 مصنعا لتجفيف الفاكهة حيث تبلغ طاقتها الانتاجية الفعلية حوالي 49 الف طن تمثل 49% من طاقتها الكلية والتي تبلغ 100 الف طن. ولدي صناعة تجفيف الخضر فرصة اكبر لزيادة انتاجها، حيث تبلغ كفاءة التشغل حوالي 36% مقابل 66% للفاكهة، مما يعني وجود قدرات يمكن استغلالها لزيادة الانتاج تبلغ حوالي 51 الف طن. وبالنسبة لمصانع **انتاج صلصة الطماطم (20)** فتبلغ طاقتها الفعلية حوالي 22.4 الف طن ، تمثل 26% من طاقتها الكلية والتي تبلغ 86.1 الف طن، وتبلغ الطاقة المعطلة لمصانع انتاج الصلصة حوالي 64 الف طن. وفيما يتعلق بمصانع **العصائر والمربات والشربات** فتعتمد على تصنيع الفاكهة بشكل اكبر حيث يبلغ عدد هذه المصانع 59 مصنعا، 9 منها لانتاج العصائر و 38 لإنتاج المربات و 12 لإنتاج الشربات، وتبلغ طاقتها الانتاجية الفعلية 227 الف طن بما يعادل 61% من طاقتها الكلية والبالغة 374 الف طن.

شكل (2): كفاءة تشغيل مصانع التصنيع الغذائي في مصر 2023.

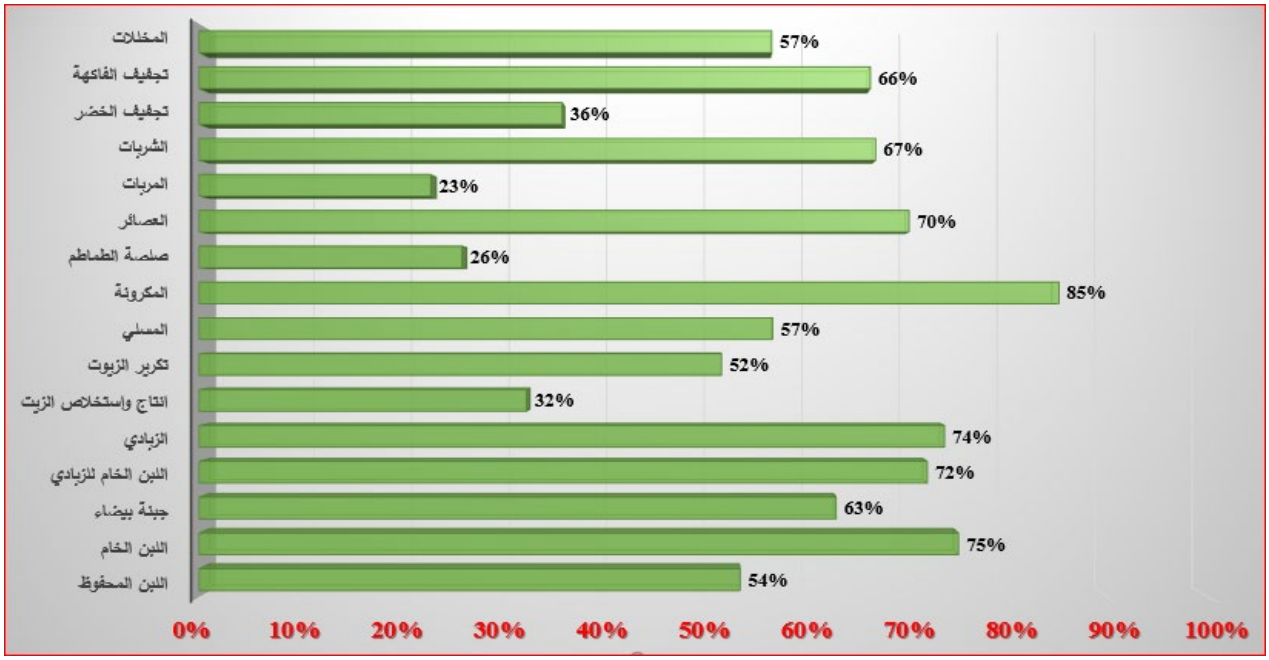

المصدر: حسبت من بيانات وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي ، نشرة احصاءات الانتاج السمكي والحشري والتصنيع الغذائي، 2023.قطاع الشئون الاقتصادية.

الشركات العاملة بقطاع الصناعات الغذائية:

يوضح شكل (3) تطور عدد الشركات العاملة في قطاع الصناعات الغذائية خلال الفترة 2010-2023، حيث يتضح ارتفاع عدد هذه الشركات من 262 شركة عام 2010 الى 1284 شركة عام 2023 بزيادة قدرها 390%، كما

10.21608/MEAE.2025.370709.1374

يتضح ارتفاع رأس مال شركات الصناعات الغذائية من 968 مليون جنيه عام 2010 الى 6496 مليون جنيه عام 2023 بزيادة قدرها 571%.

شكل (3): تطور عدد الشركات العاملة ورأس المال المصدر بقطاع الصناعات الغذائية خلال الفترة 2010-2023.

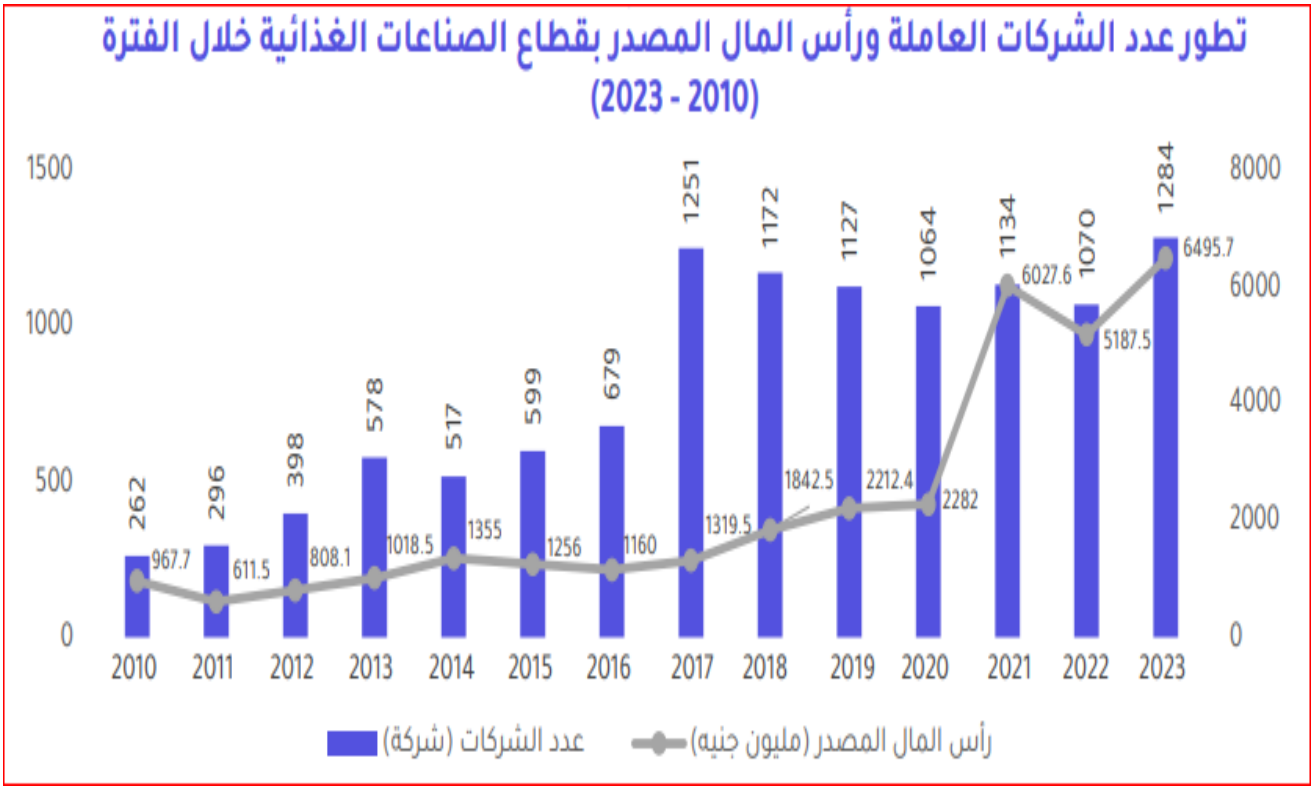

المصدر: الهيئة العامة للأستثمار والمناطق الحرة.

4.2 البنية التحتية للخدمات التسويقية والتصديرية

يعد الاستثمار في البنية التحتية التسويقية والتصديرية الزراعية عنصرا أساسيا لضمان لنمو الصادرات الزراعية وتعزيز القدرة التنافسية في الأسواق العالمية، مما يسهم في تحقيق التنمية الاقتصادية ودعم المزارعين والصناعات المرتبطة بالقطاع الزراعي. وقد بلغ عدد ثلاجات التبريد والتجميد على مستوى الجمهورية حوالي 2152 ثلاجة موزعة على محافظات منها 1547 ثلاجة للتبريد 605 ثلاجة للتجميد بطاقة تخزينية بلغت 3.7 مليون طن، وقد بلغت كفاءة التشغيل حوالي 74% مما يعني وجود فرصة لزيادة الطاقة التخزينة بحوالي مليون طن اضافي، وذلك في أخر احصائية لقطاع الشئون الاقتصادية 2023، بينما بلغ عدد محطات التعبئة والتغليف في مصر 357 محطة بطاقة انتاج بلغت 2.3 مليون طن يتم استخدام 1.4 مليون طن منها وهي تعادل 62%، مما يعني قدرة هذه المحطات على استيعاب 871 الف طن اضافي خلال الموسم الانتاجي الواحد، يمكن ان تساهم في زيادة قدرة الدولة على رفع معدلات الانتاج والتصدير. ويوضح جدول (1) الطاقات الانتاجية والتخزينية وعدد ثلاجات التبريد والتجميد ومحطات الفرز والتعبئة وكفاءة تشغيلها عام 2023

10.21608/MEAE.2025.370709.1374

جدول (1): الطاقات الانتاجية والتخزينية وعدد ثلاجات التبريد والتجميد ومحطات الفرز والتعبئة وكفاءة تشغيلها عام 2023.

الخدمات التسويقية	عدد ثلاجات التبريد والتجميد	الطاقة التخزينية	التخزين الفعلي	كفاءة التشغيل
	وحده	الف طن	الف طن	%
التبريد والتجميد	2152	3740	2780	**74**
التبريد	1547	2570	1763	**69**
التجميد	605	1170	1017	**87**
محطات الفرز والتعبئة	357	2281	1410	**62**
الاجمالي	**2509**	**6021**	**4190**	

المصدر: جمعت وحسبت من وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي ، نشرة احصاءات الانتاج السمكي والحشري والتصنيع الغذائي، 2023.قطاع الشئون الاقتصادية.

5.2 نظرة عامة علي الصادرات الزراعية المصرية

تصدر مصر بشكل أساسي المنتجات الخام مثل الفاكهة والخضروات والقطن والنباتات الطبية والعطرية وتستورد المنتجات الوسيطة من المستلزمات والمواد الخام لنسبة كبيرة من المنتجات الزراعية المجهزة ونصف المجهزة التي يتم تصديرها ، بجانب المنتجات النهائية (Kamel and Elbilali, 2022; Rocha et al,2023; USAID,2024) . وتتسم القيمة المضافة لنظام الأغذية الزراعية بأنها منخفضة وأقل من إمكانات القطاع .واستنادًا إلى تقديرات مجموعة أكسفورد للأعمال (2022)، تقوم مصر بتصنيع أقل من 10% من إنتاجها الزراعي الطازج وتصدر أقل من 1% من منتجاتها المصنعة .بالإضافة إلى ذلك، يعاني قطاع الأغذية الزراعية من ارتفاع تكاليف المعاملات بسبب ضعف الروابط بين المنتجين والمصنعين، والطابع غير الرسمي، والمعلومات غير الدقيقة .وعلى الرغم من أن مصر تعد واحدة من أكبر منتجي الفاكهة والخضروات في العالم وأكبر مصدر للموالح الطازجة في العالم، إلا أن مصر ليست على قائمة أفضل مصنعي الأغذية لأي من هذه المنتجات UNIDO and Swiss (Embassy,2022). إن صغار المزارعين، الذين يمثلون غالبية الإنتاج الزراعي المحلي، لديهم نفاذ محدود إلى سلسلة القيمة العالمية بسبب المنافسة ومتطلبات الجودة والسلامة .وهم فقراء في الغالب، يحوزون مساحات صغيرة من الأرض، ولهم نفاذ محدود إلى التكنولوجيا والسوق .ويضطرون إلى بيع منتجاتهم من خلال التجار، وفي أغلب الأحيان دون عقد قانوني .بالإضافة إلى ذلك، تهيمن الشركات الصغيرة والمتوسطة على قطاع التصنيع الغذائي ، مما يحد من مزايا اقتصاديات الحجم، ويؤدي إلى تصنيع منتجات ذات جودة وتعبئة دون المستوى الأمثل .وقد يفسر كل ذلك ، انخفاض القيمة المضافة في سلسلة القيمة العالمية (Kamel and Elbilali, 2022).

6.2 أهمية الصادرات الزراعية الطازجة والمصنعة في الاقتصاد المصري

أهمية الصادرات الزراعية فى الناتج المحلي الإجمالي

تُشكل الصادرات الزراعية نسبة ضئيلة في الناتج المحلي الإجمالي، حيث تراوحت بين 1.45% كحد أدنى (2020) و 2.35 % كحد أقصى (2010)، ، قبل أن تعاود الارتفاع قليلاً خلال عام 2023 (شكل 4) . كما شكلت الصادرات الزراعية نسبة من الناتج المحلي الزراعي تراوحت بين 12.6% و 19.0% خلال الفترة 2010-2023 فقد أخذت اتجاهاً عاماً متناقصاً خلال الفترة (2010- 2016) قبل أن تعاود الارتفاع قليلاً خلال عام 2017.

10.21608/MEAE.2025.370709.1374

شكل (4): تطور نسبة قيمة الصادرات الزراعية إلى الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (2010- 2023).

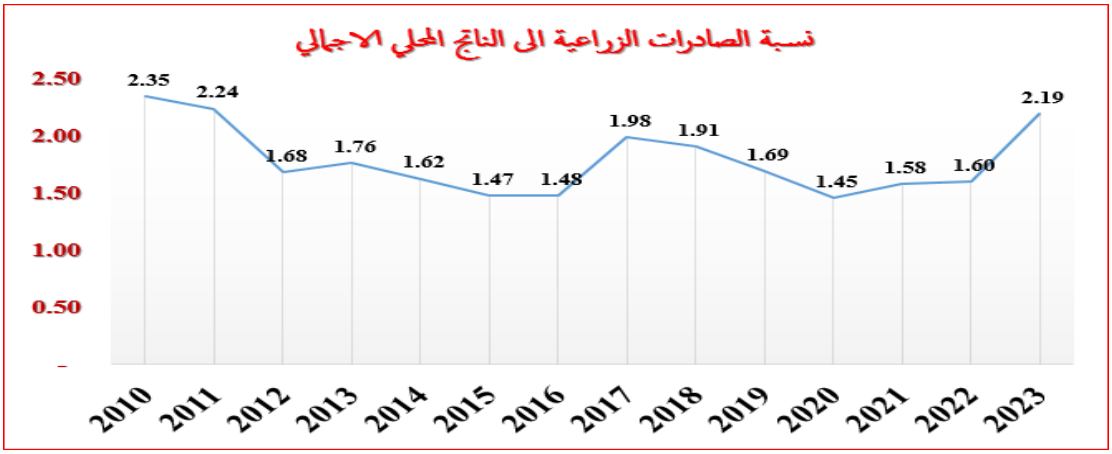

المصدر: جمعت وحسبت من: قاعدة بيانات مركز التجارة العالمية، قاعدة بيانات البنك الدولي World Bank Data .

7.2 أهمية الصادرات الزراعية إلى الصادرات السلعية:

شهدت قيمة الصادرات الزراعية الطازجة والمصنعة اتجاهاً عاماً متزايداً خلال الفترة (2010- 2023) حيث ارتفعت من 5.14 مليار دولار عام 2010 إلى 8.69 مليار دولار عام 2023، بزيادة قدرها 69.2%، كما يتضح من شكل (5)، وقد زادت مساهمتها في اجمالي الصادرات الكلية زيادة طفيفة ، من 19.5% عام 2010 الى 20.7% عام 2023.

شكل (5): تطور قيمة الصادرات الزراعية المصرية إلى إجمالي الصادرات السلعية خلال الفترة 2010-2023.

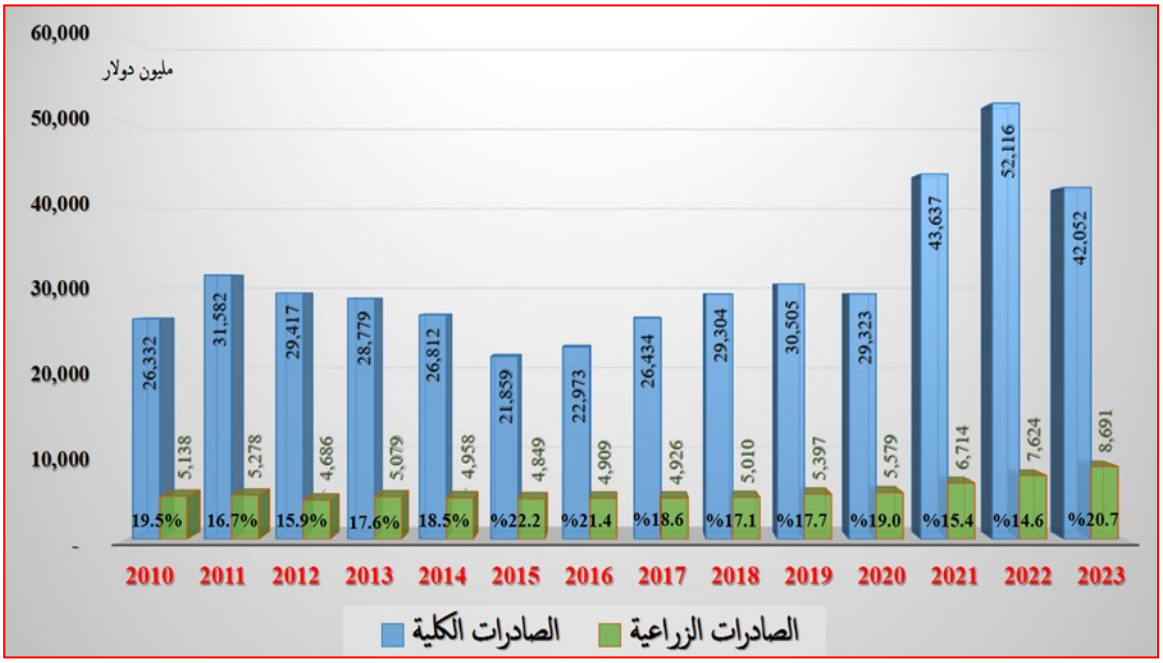

المصدر: حسبت من قاعدة بيانات مركز التجارة العالمية
ITC calculations based on UN COMTRADE statistics

10.21608/MEAE.2025.370709.1374

8.2 تطور الصادرات الزراعية الطازجة والمصنعة:

اتجهت قيمة الصادرات الزراعية الطازجة للتزايد خلال الفترة 2010-2023 ، بمعدل نمو بلغ حوالي **2%** سنويا لتصل الي حوالي **3.9** مليار دولار عام 2023، وكذلك شهدت الصادرات الزراعية المصنعة اتجاهاً متزايداً خلال الفترة من 2010-2023 بمعدل نمو بلغ **4.8% سنويا** لتصل الى **4.79** مليار دولار عام 2023. بينما اتخذ إجمالي قيمة صادرات الاغذية الزراعية (الطازجة والمصنعة) اتجاهاً عاماً متزايداً بمعدل نمو بلغ **3.4%** سنويا خلال نفس الفترة، وقد شهدت نسبة مساهمة الصادرات الزراعية الطازجة في الصادرات الزراعية حيث بلغت **44.9%** من الصادرات الزراعية، وذلك لصالح نصيب الصادرات الزراعية المصنعة في الصادرات الزراعية لتشكل حوالي **55.1%** عام 2023. ويوضح شكل (6) تطور نصيب كل من الصادرات الزراعية الطازجة والمصنعة في الصادرات الزراعية المصرية خلال الفترة 2010-2023.

شكل (6): تطور نصيب كل من الصادرات الزراعية الطازجة والمصنعة في الصادرات الزراعية المصرية خلال الفترة 2010-2023.

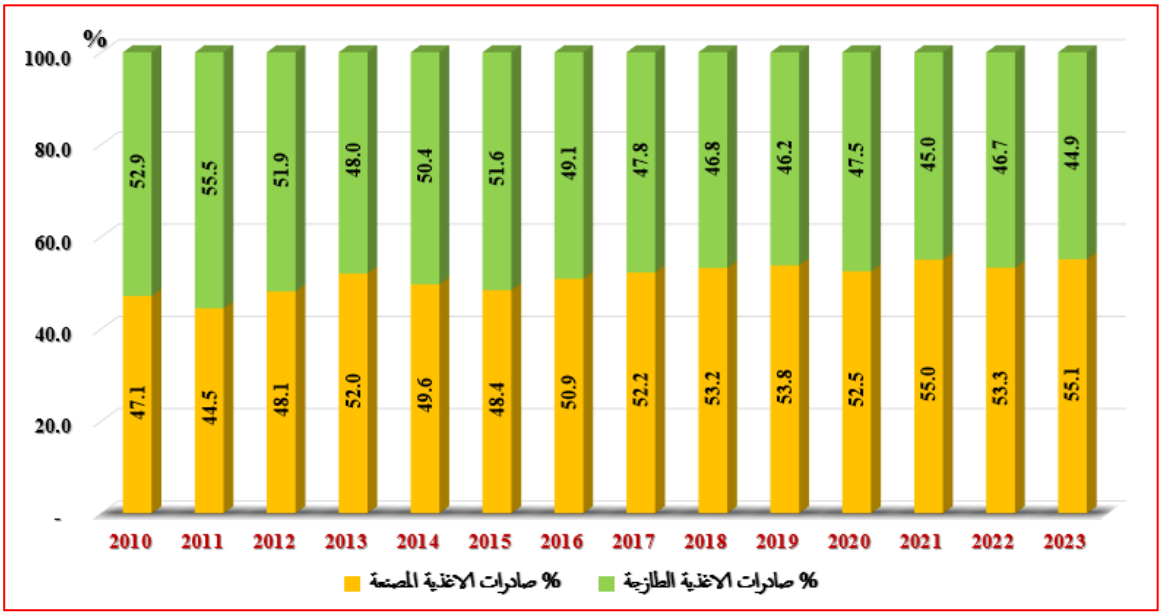

المصدر: حسبت من قاعدة بيانات مركز التجارة العالمية
ITC calculations based on UN COMTRADE statistics

9.2 تطور الميزان التجاري للأغذية الزراعية

شهد الميزان التجاري للأغذية الزراعية -متضمنا الطازجة والمصنعة- خلال الفترة (2010- 2023) عجزاً مستمراً، اتسم بالتذبذب السنوي خلال الفترة (2010- 2020)، حيث تراوحت قيمة العجز ما بين 4.86 مليار دولار عام 2010، و 10.5 مليار دولار عام 2012. وخلال الاعوام 2021:2023 حقق العجز في الميزان أقصى مستوى له بقيمة قدرها 13.36 مليار دولارعام 2022، تراجعت هذه القيمة الى 9.16 مليار دولار عام 2023 بانخفاض قدره 31.4% (شكل 7). ويلاحظ ان التغير في قيمة العجز في الميزان الزراعي إنما يرجع في الأساس إلى التذبذب في قيمة الواردات الزراعية التي تزايدات بمعدل نمو اقل من نمو الصادرات بلغ 3.1% سنويا.

10.21608/MEAE.2025.370709.1374

شكل (7): تطور الميزان التجاري للاغذية الزراعية خلال الفترة (2010- 2023):

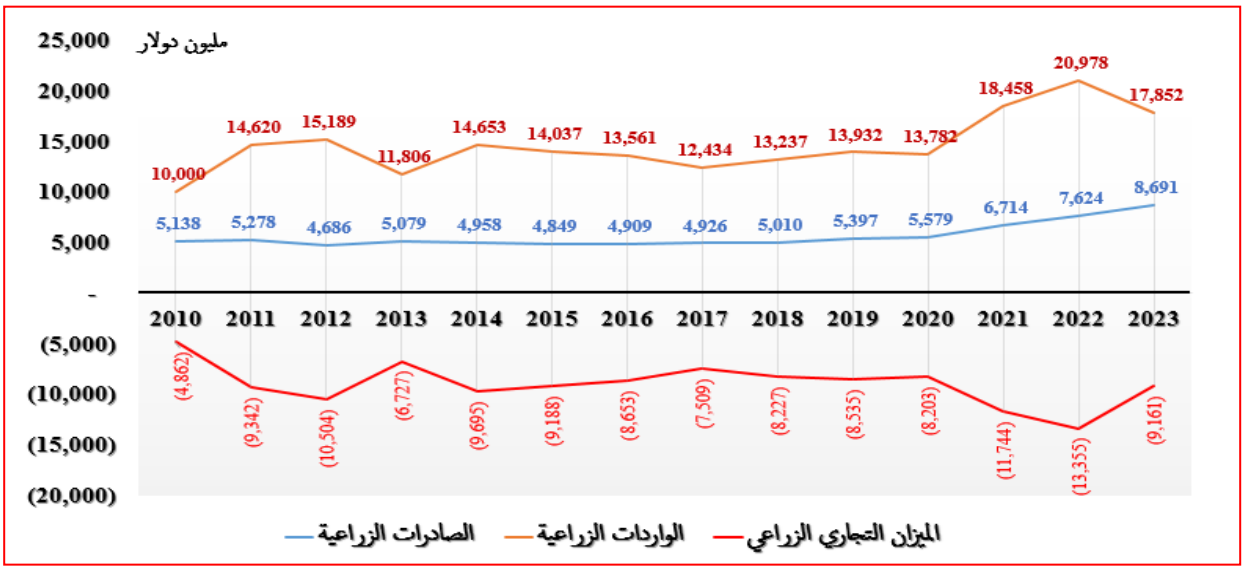

المصدر: حسبت من قاعدة بيانات مركز التجارة العالمية ( ) الأرقام بين الأقواس تعبر عن قيم سالبة
ITC calculations based on UN COMTRADE statistics

الميزان التجاري للأغذية الطازجة والمصنعة

يتضح من شكل (8) أن الميزان التجاري للصناعات الغذائية افضل بكثير من الاغذية الطازجة حيث ان واردات مصر من السلع المصنعة بلغ حوالي 6 مليار دولار في حيث بلغت واردات مصر من الاغذية الطازجة 11.9 مليار دولار عام 2023، كما حقق الميزان التجاري للصناعات الغذائية عجزا قدره 1.2 مليار دولار بينما بلغ نظيره للسلع الطازجة حوالي 8 مليار دولار.

شكل (8): تطور الميزان التجاري للأغذية الزراعية الطازجة والمصنعة (مليون دولار) خلال الفترة 2010-2023.

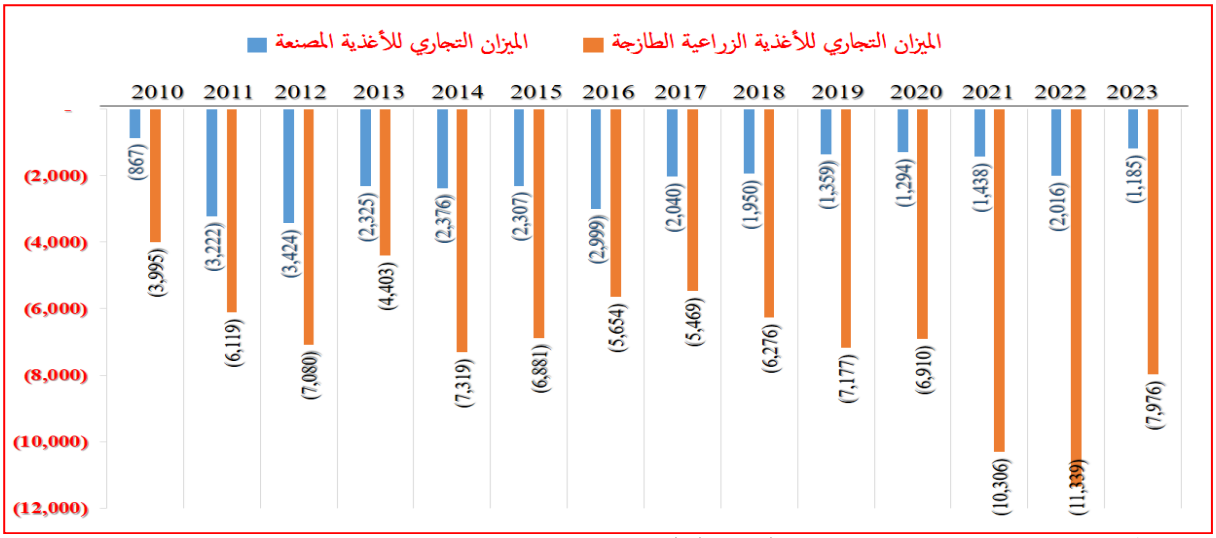

المصدر: حسبت من قاعدة بيانات مركز التجارة العالمية
ITC calculations based on UN COMTRADE statistics

10.21608/MEAE.2025.370709.1374

3. التطورات الاتجاهية والهياكل السلعية والسوقية للصادرات الزراعية الطازجة والمصنعة.

يركز هذا الجزء علي التطورات الاتجاهية للصادرات المصرية من الأغذية الزراعية (طازجة ومصنعة) بأقسامها المختلفة خلال الفترة 2010-2023. ويتناول كذلك بالتحليل والمناقشة كلا من الهيكل السلعي والسوقي لهذه الصادرات. وفيما يتعلق بالهيكل السوقى، تركز الدراسة علي أسواق الاتفاقات التجارية الإقليمية التي ترتبط بها مصر.

1.3 التطورات الاتجاهية لأوضاع صادرات مصر الزراعية من الخضر والفاكهة والطبية والعطرية خلال الفترة (2010 -2023):

يتضح من شكل (9) أهمية صادرات الخضر بالنسبة للصادرات الزراعية حيث تمثل حوالي 42% عام 2023، وبالرغم من نمو قيمة صادرات الخضر خلال هذه الفترة بمعدل نمو سنوي بلغ 7.3%، يليها في الأهمية صادرات الفاكهة حيث تمثل 37% من الصادرات الزراعية عام 2023.

شكل (9): تطور الأهمية النسبية لصادرات مصر من الخضر والفاكهة والطبية والعطرية خلال الفترة 2010-2023.

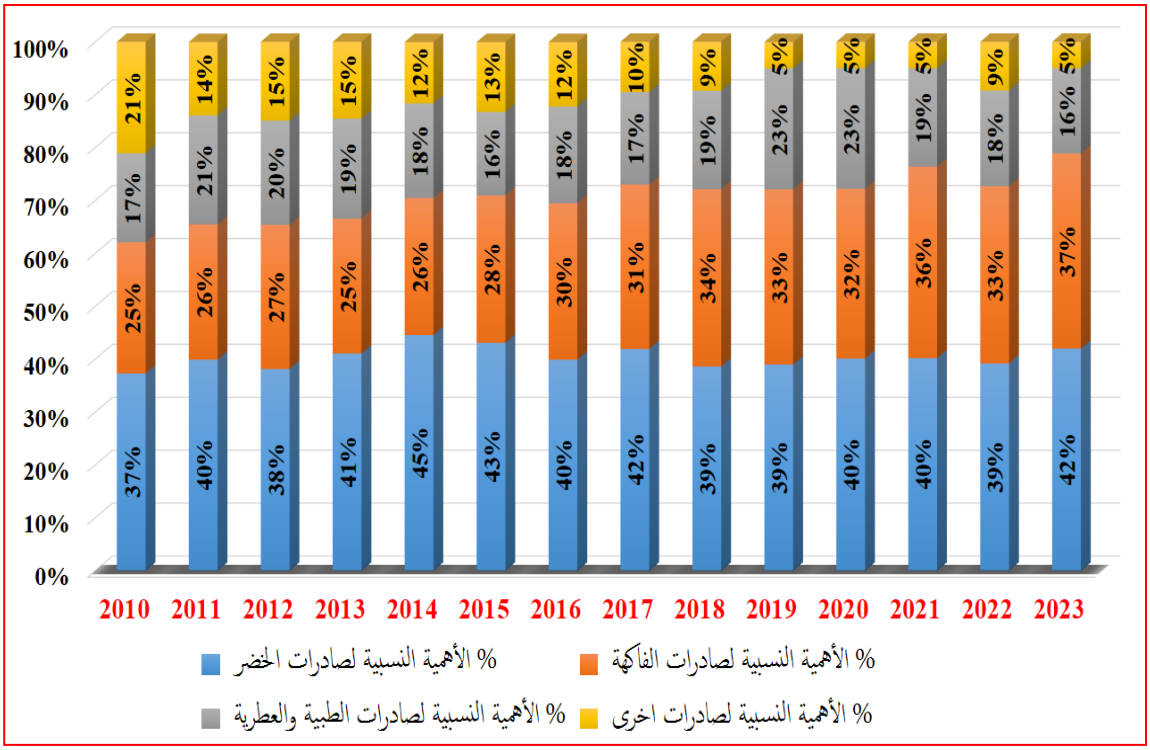

المصدر: وزارة التجارة الخارجية، قاعدة بيانات الهيئة العامة للرقابة على الصادرات والواردات.

وقد حققت صادرات الفاكهة طفرة كبيرة حيث بلغ معدل نمو صادرات الفاكهة 10.5% سنوياً. مما يعني أن صادرات الخضر كانت العامل الرئيسي لدفع النمو فى صادرات مصر الزراعية. تليها صادرات مصر من المنتجات الطبية والعطرية والتي تمثل حوالي 16% من الصادرات الزراعية، وقد نمت بمعدل 7.3% سنويا.

10.21608/MEAE.2025.370709.1374

2.3 أهمية الإتفاقيات التجارية الإقليمية فى التجارة الخارجية

تستحوذ أسواق اتفاقيات الاتحاد الأوروبي ومنطقة التجارة الحرة العربية الكبري علي الجزء الأكبر من التجارة الخارجية المصرية حيث تستحوذ الاتفاقيتان علي حوالي 62% من اجمالي صادرات مصر الكلية وحوالي 41% من اجمالي الواردات الكلية، باجمالي تجارة كلية 60.5 مليار دولار عام 2023، يليهما كل من اتفاقية الكوميسا والميركسور والإفتا بقيمة تجارة كلية بلغت 5.8، 5.3، 1.8 مليار دولار علي الترتيب (جدول 2).

جدول (2): الأهمية النسبية للإتفاقيات التجارية في التجارة الخارجية المصرية 2023.

الترتيب	الاتفاقيات التجارية	% من الصادرات الكلية	% من الواردات الكلية	التجارة الكلية (ألف دولار)
1	الاتحاد الأوروبي	30.5	25.7	34,609
2	جافتا	31.6	14.8	25,924
3	الكوميسا	9.9	1.9	5,795
4	الميركوسور	1.8	5.3	5,254
5	الإفتا	1.14	1.51	1,757

المصدر: جمعت وحسبت من قاعدة بيانات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء.

3.3 الهيكل السوقي لصادرات الأغذية الزراعية عبر الأتفاقيات التجارية:

تم الاعتماد في هذه الجزء على بيانات الهيئة العامة للرقابة على الصادرات والواردات لتوزيع الصادرات المصرية عبر الاتفاقيات التجارية المختلفة واهميتها النسبية رغم وجود بعض الاختلافات عن البيانات السابقة لاختلاف المصدر، حيث بلغت صادرات الاغذية الزراعية المصرية عبر الاتفاقيات التجارية حوالي 6.3 مليار دولار كمتوسط للفترة (2020-2022)، ويشير الجدول (3) الى الأهمية النسبية للأتفاقيات التجارية حيث يتضح أن منطقة التجارة الحرة العربية الكبري تشغل المركز الأول ، حيث بلغ اجمالي الصادرات الغذائية اليها حوالي 1.4 مليار دولار وهو يمثل حوالي 21.7%، تليها اتفاقية الشراكة المصرية – الأوروبية والتي بلغت الصادرات الغذائية اليها حوالي 1.3 مليار دولار وتمثل حوالي 20.8%، تليها اتفاقية الكوميسا والتي تمثل حوالي 14.5% بما يعادل نحو 0.9 مليار دولار كمتوسط للفترة 2020-2022. تليها اتفاقية اغادير ثم اتفاق التجارة الحرة بين مصر ودول الافتا وكل من اتفاقية المشاركة المصرية البريطانية واتفاقية التجارة الحرة بين مصر وتركيا واخيرا اتفاق التجارة الحرة بين مصر وتجمع الميركوسور بما يعادل 6.6%، 5.2%، 4.5%، 4.2%، 1.1% على الترتيب.

4.3 الأهمية النسبية لصادرات الاغذية الزراعية الطازجة والمصنعة عبر الأتفاقيات التجارية:

تتنوع صادرات مصر من الاغذية الزراعية الى الاتفاقيات التجارية بين الصادرات الطازجة والمصنعة علي النحو المعروض بجدول (3)، حيث تحتل صادرات الاغذية الطازجة الى اتفاقية الشراكة المصرية – الأوروبية المركز الاول بقيمة 627 مليون دولار، وبما يعادل 25.1% من اجمالي الصادرات الطازجة تليها منطقة التجارة الحرة العربية الكبري بقيمة 586 مليون دولار، وبما يعادل نحو 23.5% ثم اتفاقية المشاركة المصرية البريطانية واتفاق التجارة الحرة بين مصر ودول الافتا، تليها اتفاقية التجارة الحرة بين مصر وتركيا بنسبة 7.8%، 4.6%، 4.3% على الترتيب، وقد احتلت اتفاقية الكوميسا المركز الاخير بقيمة 47 مليون دولار وهو يعادل 1.9% من اجمالي

10.21608/MEAE.2025.370709.1374

صادرات مصر الطازجة. بينما تصدرت اتفاقية الكوميسا صادرات مصر من الاغذية المصنعة بقيمة 863 مليون دولار تمثل 22.8% من صادرات الاغذية المصنعة، تليها منطقة التجارة الحرة العربية الكبري بقيمة 779 مليون دولار وبما يعادل 20.6% من صادرات الاغذية المصنعة، ويأتي في المركز الثالث اتفاقية الشراكة المصرية – الأوروبية بقيمة 681 تعادل 18% من الإجمالي.

جدول (3): صادرات مصر من الاغذية الطازجة والمصنعة عبر الاتفاقيات التجارية في متوسط الفترة 2020-2022، ومعدلات النمو السنوي في الصادرات خلال الفترة 2010-2022.

البيان		منطقة التجارة الحرة العربية الكبري	اتفاقية الكوميسا	اتفاقية الشراكة المصرية - الأوروبية	اتفاقية اغادير	اتفاقية التجارة الحرة بين مصر وتركيا	اتفاق التجارة الحرة بين مصر ودول الأفتا	اتفاق التجارة الحرة بين مصر وتجمع الميركسور	اتفاقية المشاركة المصرية البريطانية	اخرى	إجمالي
الفاكهة	متوسط الفترة (مليون دولار)	223	17	216	27	39	41	20	71	253	907
	معدل النمو الفترة (2010-2022)	7.1%	8.0%	8.5%	7.1%	6.0%	9.8%	-	-	4.5%	7.5%
الخضر	متوسط الفترة (مليون دولار)	241.6	20.0	274.8	31.7	45.7	48.9	23.0	82.7	294.5	1,063.0
	معدل النمو الفترة (2010-2022)	3.9%	4.7%	5.2%	3.8%	2.8%	6.5%	-	-	1.3%	4.3%
الطبية والعطرية	متوسط الفترة (مليون دولار)	121.2	9.9	136.2	16.0	22.8	24.7	10.6	40.3	143.6	525.3
	معدل النمو الفترة (2010-2022)	4.6%	5.4%	5.9%	4.5%	3.5%	7.2%	-	-	2.0%	5.0%
اجمالي الصادرات الطازجة	متوسط الفترة (مليون دولار)	586	47	627	74	107	115	54	194	691	2,495
	الأهمية النسبية	23.5	1.9	25.1	3.0	4.3	4.6	2.1	7.8	27.7	100
	معدل النمو الفترة (2010-2022)	5.2%	6.0%	6.4%	5.1%	4.1%	7.7%	-	-	2.5%	5.5%
اجمالي الصادرات المصنعة	متوسط الفترة (مليون دولار)	779	863	681	339	156	212	15	90	652	3,787
	(%)	20.6	22.8	18.0	8.9	4.1	5.6	0.4	2.4	17.2	100
	معدل النمو الفترة (2010-2022)	8.4%	4.1%	9.5%	17.9%	-	6.1%	7.3%	-	-11.7%	7.2%
جملة الصادرات الغذائية الفترة (مليون دولار)		1,365	910	1,309	413	263	327	68	284	1,343	6,282
(%)		**21.7**	**14.5**	**20.8**	**6.6**	**4.2**	**5.2**	**1.1**	**4.5**	**21.4**	**100**

المصدر: جمعت وحسبت من : وزارة التجارة الخارجية، قاعدة بيانات الهيئة العامة للرقابة على الصادرات والواردات.

5.3 الهيكل السلعي السوقي لصادرات الاغذية الزراعية الطازجة عبر الأتفاقيات التجارية:

تم اختيار أهم ثلاث منتجات يتم تصديرها في صورة طازجة لكل من حاصلات الفاكهة والخضر والطبية والعطرية، وقد تبين ان البطاطس تمثل المركز الاول بين صادرات مصر الطازجة كمتوسط للفترة 2020-2022 بقيمة 400 مليون دولار وهو يمثل حوالي 16% من اجمالي الصادرات الطازجة وبمعدل نمو سنوي بلغ 4.4% وذلك كما

10.21608/MEAE.2025.370709.1374

بالجدول (4)، كما يتضح من الجدول (5) ان صادرات البطاطس لاتفاقية الشراكة المصرية - الأوروبية تمثل المركز الاول بين الاتفاقيات التجارية بما يعادل حوالي 23% من اجمالي صادرات البطاطس تليها كل من منطقة التجارة الحرة العربية الكبري و اتفاق التجارة الحرة بين مصر ودول الافتا واتفاقية المشاركة المصرية البريطانية باهمية نسبية بلغت 19.3%، 12.9%, 11% على الترتيب.

ياتي في المركز الثاني بين اهم صادرات المنتجات الغذائية الطازجة، البصل والذي بلغت قيمة صادراته حوالي 322 مليون دولار وبما يمثل حوالي 12.9% من اجمالي الصادرات الطازجة وبمعدل نمو سنوي بلغ 4.5%، وقد اتضح ان صادرات البصل لاتفاقية الشراكة المصرية - الأوروبية تمثل المركز الاول بين الاتفاقيات التجارية بما يعادل حوالي 23% من اجمالي صادرات البطاطس، تليها كل من منطقة التجارة الحرة العربية الكبري و اتفاق التجارة الحرة بين مصر ودول الافتا و اتفاقية المشاركة المصرية البريطانية باهمية نسبية بلغت 19.3%، 12.8%, 11.1% على الترتيب.

وتحتل صادرات الموالح المركز الثالث صادرات الموالح ، بقيمة حوالي 308 مليون دولار كمتوسط للفترة 2020-2022، وتمثل حوالي 12.4% من اجمالي الصادرات الطازجة ، وزادت بمعدل نمو بلغ حوالي 2.5% سنويا. وقد بلغت صادرات الموالح لكل من اتفاقية الشراكة المصرية – الأوروبية و منطقة التجارة الحرة العربية الكبري مجتمعة حوالي 49.5% من اجمالي صادرات الموالح. وجاءت صادرات الطماطم (الطازجة والمجففة) في المركز الرابع بقيمة 193 مليون دولار كمتوسط للفترة 2020-2022، وتمثل حوالي 7.7% من اجمالي الصادرات الطازجة وبمعدل نمو بلغ حوالي 4.7% سنويا. وقد بلغ اجمالي صادراتها عبر اتفاقيات الشراكة المصرية – الأوروبية و منطقة التجارة الحرة العربية الكبري واتفاق التجارة الحرة بين مصر ودول الافتا مجتمعة حوالي 55.4% من اجمالي صادرات الطماطم الطازجة والمجففة. يليها صادرات البردقوش والريحان بقيمة 67، 56 مليون دولار وهما يمثلان حوالي 2.7%، 2.3% من اجمالي الصادرات الطازجة وبمعدل نمو سنوي بلغ حوالي 3.8%، 3.6% علي الترتيب. وقد بلغت صادراتهما عبر كل من اتفاقيتي الشراكة المصرية – الأوروبية و منطقة التجارة الحرة العربية الكبري مجتمعتين حوالي 50% من اجمالي صادرات البردقوش والريحان عبر الاتفاقيات التجارية.

جدول (4): الاهمية النسبية لصادرات الاغذية الطازجة عبر الاتفاقيات التجارية كمتوسط للفترة 2020-2022، ومعدل النمو للفترة 2010-2022.

المنتج	متوسط قيمة الصادرات للفترة 2020-2022 (مليون دولار)	%	معدل النمو السنوي (%)
الموالح	308	**12.4**	**2.5**
العنب	29	**1.1**	**0.2**
المانجو	17	**0.7**	**2.7**
البطاطس	400	**16.0**	**4.4**
البصل	322	**12.9**	**4.5**
الطماطم	193	**7.7**	**4.7**
العتر	46	**1.8**	**5.6**
الريحان	56	**2.3**	**3.6**
البردقوش	67	**2.7**	**3.8**
اخرى	1,058	**42.4**	
متوسط الصادرات الطازجة للفترة 2020-2022	**2,495**	**100**	**5.5**

المصدر: جمعت وحسبت من بيانات وزارة التجارة الخارجية، قاعدة بيانات الهيئة العامة للرقابة على الصادرات والواردات.

10.21608/MEAE.2025.370709.1374

جدول (5): الهيكل السلعي لأهم صادرات السلع الطازجة عبر الأتفاقيات التجارية فى متوسط الفترة 2020-2022، ومعدلات النمو السنوي للصادرات خلال الفترة 2010-2022.

		منطقة التجارة الحرة العربية الكبري	اتفاقية الكوميسا	اتفاقية الشراكة المصرية - الأوروبية	اتفاقية اغادير	اتفاقية التجارة الحرة بين مصر وتركيا	اتفاق التجارة الحرة بين مصر ودول الافتا	اتفاق التجارة الحرة بين مصر وتجمع الميركسور	اتفاقية المشاركة المصرية البريطانية	روسيا	اخرى	الاجمالي
الموالح	متوسط القيمة (مليون دولار)	71.7	8.0	81.0	13.3	10.3	13.3	15.3	14.3	57.7	23.0	308.3
	الاهمية النسبية %	23.2	2.6	26.3	4.3	3.4	4.3	5.0	4.6	18.7	7.5	100.0
	معدل النمو السنوي	**2.5%**	-	**3.5%**	**-0.3%**	**7.5%**	**-2.3%**	-	-	**1.7%**	**-8.8%**	**2.5%**
العنب	متوسط القيمة (مليون دولار)	1.7	0.7	4.3	2.0	2.7	3.0	-	2.3	7.3	4.7	28.5
	الاهمية النسبية %	5.8	2.3	15.2	7.0	9.3	10.5	-	8.2	25.7	16.4	100.0
	معدل النمو السنوي	**-2.5%**	-	**11.3%**	-	-	**2.3%**	-	-	**1.6%**	**-10.5%**	**0.2%**
المانجو	متوسط القيمة (مليون دولار)	3.7	0.3	4.7	-	0.3	1.0	-	2.0	2.7	2.3	16.6
	الاهمية النسبية %	22.1	2.0	28.1	-	2.0	6.0	-	12.0	16.1	14.0	100.0
	معدل النمو السنوي	**8.8%**	-	**3.8%**	-	-	**0.0%**	-	-	**3.2%**	**-5.5%**	**2.7%**
البطاطس	متوسط القيمة (مليون دولار)	77.0	13.0	92.0	21.3	13.0	51.7	3.0	44.0	67.3	17.3	399.5
	الاهمية النسبية %	19.3	3.3	23.0	5.3	3.3	12.9	0.8	11.0	16.9	4.3	100.0
	معدل النمو السنوي	**6.8%**	-	**4.1%**	-	-	**6.5%**	-	-	**1.3%**	**-7.0%**	**4.4%**
البصل	متوسط القيمة (مليون دولار)	62.3	10.7	74.0	17.3	10.0	41.3	2.3	35.7	55.0	14.0	322.3
	الاهمية النسبية %	19.3	3.3	23.0	5.4	3.1	12.8	0.7	11.1	17.1	4.3	100.0
	معدل النمو السنوي	**6.9%**	-	**4.3%**	-	-	**6.6%**	-	-	**1.5%**	**-6.7%**	**4.5%**
الطماطم الطازجة والمجففة	متوسط القيمة (مليون دولار)	37.3	6.7	44.3	10.7	5.7	25.3	1.3	21.3	33.0	8.7	193.0
	الاهمية النسبية %	19.3	3.5	23.0	5.5	2.9	13.1	0.7	11.1	17.1	4.5	100.0
	معدل النمو السنوي	**7.4%**	-	**4.5%**	-	-	**6.8%**	-	-	**1.8%**	**-6.3%**	**4.7%**
العتر	متوسط القيمة (مليون دولار)	6.4	0.4	16.3	1.1	2.4	2.8	1.1	3.6	5.4	6.2	45.6
	الاهمية النسبية %	14.1	0.9	35.6	2.3	5.3	6.1	2.3	8.0	11.8	13.5	100.0
	معدل النمو السنوي	**8.0%**	-	**8.2%**	**13.1%**	**12.5%**	**6.2%**	-	-	**5.9%**	**-4.6%**	**5.6%**
الريحان	متوسط القيمة (مليون دولار)	7.9	0.6	20.0	1.3	2.9	3.4	1.3	4.5	6.6	7.7	56.3
	الاهمية النسبية %	14.0	1.0	35.6	2.4	5.2	6.0	2.4	8.0	11.7	13.6	100.0
	معدل النمو السنوي	**6.0%**	-	**6.1%**	**10.5%**	**10.8%**	**4.0%**	-	-	**3.9%**	**-6.5%**	**3.6%**
البردقوش	متوسط القيمة (مليون دولار)	9.4	0.7	23.8	1.6	3.5	4.1	1.6	5.3	7.8	9.1	66.8
	الاهمية النسبية %	14.1	1.0	35.6	2.4	5.2	6.1	2.4	8.0	11.6	13.6	100.0
	معدل النمو السنوي	**6.3%**	-	**6.3%**	**11.2%**	**11.1%**	**4.4%**	-	-	**4.1%**	**-6.3%**	**3.8%**

المصدر: وزارة التجارة الخارجية، قاعدة بيانات الهيئة العامة للرقابة على الصادرات والواردات.

10.21608/MEAE.2025.370709.1374

6.3 أسواق صادرات الاغذية الزراعية المصنعة عبر الأتفاقيات التجارية:

تتصدر صادرات السكر ومصنوعاته المركز الاول فى صادرات الاغذية الزراعية المصنعة بقيمة 861 مليون دولار وهو يمثل حوالي 22.7% من صادرات الاغذية المصنعة كمتوسط للفترة 2020-2022, تليها كل من صادرات الخضر المحفوظة والمركزة بقيمة 630 مليون دولار وهو يعادل 16.6% تليها كل من عصير الفواكة والعصائر والمركزات ومصنعات الطماطم بقيمة 486، 438، 412 مليون دولار، وبما يعادل 12.9%، 11.6%، 10.9% من اجمالي صادرات الاغذية المصنعة علي الترتيب. ويأتي في المراكز الاخيرة كل من محضرات غذائية متنوعة و زيت النعناع ومنتجات الالبان بما يعادل 8.5%، 8.5%، 7.5% من اجمالي صادرات الاغذية المصنعة على الترتيب. وقد تصدرت صادرات الاغذية المصنعة الى دول اتفاقية الكوميسا المركز الاول بقيمة 863 مليون دولار تليها منطقة التجارة الحرة العربية الكبري بقيمة 779 مليون دولار واتفاقية الشراكة المصرية – الأوروبية بقيمة 681 مليون دولار وتمثل الاتفاقيات الثلاث مجتمعة ما يعادل 61.4% من صادرات الاغذية المصنعة عبر الاتفاقيات التجارية كمتوسط للفترة 2020-2022.

جدول (6): الهيكل السلعي لأهم صادرات السلع المصنعة عبر الإتفاقيات التجارية كمتوسط للفترة 2020-2022.

	منطقة التجارة الحرة جافتا	اتفاقية الكوميسا	اتفاقية الشراكة المصرية الأوروبية	اتفاقية اغادير	اتفاقية التجارة بين مصر وتركيا	اتفاق التجارة بين مصرو الافتا	اتفاق التجارة الحرة بين مصر والميركسور	اتفاقية المشاركة المصرية البريطانية	اخرى	الاجمالي	الاهمية النسبية
	مليون دولار										%
منتجات البان	126	13	14	26	12	3	1	7	82	284	**7.5**
عصائر ومركزات	94	31	106	40	18	26	2	11	111	438	**11.6**
السكر ومصنوعاتة	159	183	209	78	36	52	3	21	123	861	**22.7**
محضرات غذائية متنوعة	59	94	52	29	13	19	1	8	46	323	**8.5**
خضر محفوظة ومركزة	116	184	102	57	26	38	2	15	90	630	**16.6**
عصير فواكة	90	143	79	44	20	29	2	12	70	489	**12.9**
مصنعات طماطم	76	120	67	37	17	25	2	10	59	412	**10.9**
زيت النعناع	60	94	52	29	14	19	1	8	46	323	**8.5**
الاجمالي	779	863	681	339	156	212	15	90	526	3,787	**100**
الأهمية النسبية%	**20.6**	**22.8**	**18.0**	**8.9**	**4.1**	**5.6**	**0.4**	**2.4**	**16.6**	**100**	

المصدر: حسبت من وزارة التجارة الخارجية، قاعدة بيانات الهيئة العامة للرقابة على الصادرات والواردات.

4. العوامل المؤثرة علي الصادرات المصرية من السلع الزراعية الطازجة والمصنعة.

تتأثر الصادرات المصرية من الأغذية الزراعية (طازجة ومصنعة) بعدد كبير من العوامل ، سواء العوامل المؤثرة بصورة غير مباشرة ، وهي تلك التي تؤثر علي قطاعي الإنتاج الأولي والصناعات الغذائية ، وهما القطاعان المنتجان للسلع التصديرية الطازجة والمصنعة ، او العوامل المؤثرة علي الصادررات بصورة مباشرة. وسوف تتناول الدراسة المجموعة الأولي من العوامل فى الجزء التالي، فى إطار التحديات والمعوقات التي تواجه أداء القطاع التصديري. أما المجموعة الثانية، فيتناولها الجزء الحالي، ويتم التركيز علي القدرة التنافسية للصادرات الزراعية المصرية والسياسات الكلية وخاصة سياسة دعم الصادرات وسياسة سعر الصرف والمؤسسات التصديرية.

10.21608/MEAE.2025.370709.1374

1.4 القدرة التنافسية للصادرات الزراعية المصرية

يعتبر القاء الضوء على الوضع الراهن للقدرات التتنافسية للصادرات الزراعية المصرية نقطة انطلاق حقيقة لوضع السياسات والآليات المناسبة لتنميتها في الأسواق العالمية، الا انه من المهم التأكيد على أنم القدرات التنافسية لهذه الصادرات تختلف من سلعة لاخرى ومن سوق لاخر وفق متغيرات عديدة، وقد تختلف من موسم لأخر. وفي هذه الدراسة يتم القاء الضوء على الوضع الراهن للقدرات التنافسية لأهم الصادرات الزراعية والغذائية المصرية في أهم الأسواق العالمية من خلال ثلاثة مستويات الأول منها يتناول دراسة هذه المؤشرات بشكل تفصيلي لكل سلعة تصديرية بينما يتناول المستوى الثاني المؤشرات العامة لهذه القدرات التنافسية، ونظراً لتعدد النتائج وتباين القدرات التنافسية ما بين مؤشرات ايجابية واخرى سلبية كان من الاهمية بمكان الاعتماد على المستوى الثالث والذي يتناول تقدير مؤشر تنافسي مركب يأخذ في الاعتبار جميع المتغيرات الايجابية والسلبية ويراعي التباين بين القدرات التنافسية من حيث السلعة المصدرة أو السوق او حتى الدول المنافسة.

1.1.4 المؤشرات التفصيلية للقدرات التنافسية للصادرات الزراعية المصرية علي المستوي السلعي

يمكن تحديد الملامح العامة للقدرات التنافسية للسلع الزراعية الطازجة والمصنعة الرئيسية بصورة تفصيلية فيما يلي:

الموالح

في عام 2023 بلغت الصادرات المصرية من الموالح 2451 الف طن بمعدل نمو في قيمة الصادرات للعالم 8 % وبلغ النصيب السوقي للصادرات المصرية في العالم 6.2 % احتلت بها المركز 4 بين أهم الدول المصدرة للعالم. وكانت أهم الدول المستوردة لها هي روسيا ومثلت وارداتها 53.2 % من واردات العالم احتلت بها المركز 6 على مستوى العالم بين أهم الدول المستوردة، بمعدل نمو في الواردات من العالم 4 % ، في حين بلغ معدل النمو في واردتها من مصر -5 % وبلغ النصيب السوقي لمصر 16 % وكانت أهم الدول المنافسة لمصر هي تركيا بنصيب سوقي 40 % ومعدل نمو في التصدير 4 % ، كما بلغت النسبة السعرية مع مصر 0.98 % .

العنب

في عام 2023 بلغت الصادرات المصرية من العنب 11.8 الف طن بمعدل نمو في قيمة الصادرات للعالم 5 % وبلغ النصيب السوقي للصادرات المصرية في العالم 2.6 % احتلت بها المركز 13 بين أهم الدول المصدرة للعالم. وكانت أهم الدول المستوردة لها هي هولندا ومثلت وارداتها 31% من واردات العالم احتلت بها المركز 7 على مستوى العالم بين أهم الدول المستوردة، بمعدل نمو في الواردات من العالم 3 % . في حين بلغ معدل النمو في واردتها من مصر 7 % وبلغ النصيب السوقي لمصر 8 % وكانت أهم الدول المنافسة لمصر هي جنوب افريقيا بنصيب سوقي 25 % ومعدل نمو في التصدير 5 % ، كما بلغت النسبة السعرية مع مصر 1.1 % .

التمور

في عام 2023 بلغت الصادرات المصرية من التمور 49.2 الف طن بمعدل نمو في قيمة الصادرات للعالم 17 % وبلغ النصيب السوقي للصادرات المصرية في العالم 1.1 % احتلت بها المركز 17 بين أهم الدول المصدرة للعالم. وكانت أهم الدول المستوردة لها هي بريطانيا ومثلت وارداتها 6.6% من واردات العالم احتلت بها المركز الرابع على مستوى العالم بين أهم الدول المستوردة، بمعدل نمو في الواردات من العالم -2 % . في حين بلغ معدل النمو في واردتها من مصر 12 % وبلغ النصيب السوقي لمصر 6 % وكانت أهم الدول المنافسة لمصر هي اسبانيا بنصيب سوقي 24 % ومعدل نمو في التصدير -10 % ، كما بلغت النسبة السعرية مع مصر 0.97 %.

10.21608/MEAE.2025.370709.1374

المانجو

في عام 2023 بلغت الصادرات المصرية من المانجو 91.4 الف طن بمعدل نمو في قيمة الصادرات للعالم 30 % وبلغ النصيب السوقي للصادرات المصرية في العالم 1.3 % احتلت بها المركز 18 بين أهم الدول المصدرة للعالم . وكانت أهم الدول المستوردة لها هي ...روسيا... ومثلت واردتها 11% من واردات العالم احتلت بها المركز 2 على مستوى العالم بين أهم الدول المستوردة، بمعدل نمو في الواردات من العالم 11 % . في حين بلغ معدل النمو في واردتها من مصر 16 % وبلغ النصيب السوقي لمصر 37 % وكانت أهم الدول المنافسة لمصر هي هولندا بنصيب سوقي 30 % ومعدل نمو في التصدير 49 % ، كما بلغت النسبة السعرية مع مصر 0.7 %.

الفراولة

في عام 2023 بلغت الصادرات المصرية من الفراولة 80.2 الف طن بمعدل نمو في قيمة الصادرات للعالم 17 % وبلغ النصيب السوقي للصادرات المصرية في العالم 1.1 % احتلت بها المركز 17 بين أهم الدول المصدرة للعالم . وكانت أهم الدول المستوردة لها هي بريطانيا ومثلت واردتها 3.8% من واردات العالم احتلت بها المركز 7 على مستوى العالم بين أهم الدول المستوردة، بمعدل نمو في الواردات من العالم -2 % . في حين بلغ معدل النمو في واردتها من مصر 12 % وبلغ النصيب السوقي لمصر 7.9 % وكانت أهم الدول المنافسة لمصر هي جنوب افريقيا بنصيب سوقي 24 % ومعدل نمو في التصدير 5 % ، كما بلغت النسبة السعرية مع مصر 1.2 %.

البطاطس

في عام 2023 بلغت الصادرات المصرية من البطاطس 836 الف طن بمعدل نمو في قيمة الصادرات للعالم 15% وبلغ النصيب السوقي للصادرات المصرية في العالم 6.3 % احتلت بها المركز 5 بين أهم الدول المصدرة للعالم. وكانت أهم الدول المستوردة لها هي روسيا واحتلت المركز 9 بين أهم الدول المستوردة ومثلت واردتها 2% من واردات العالم بين أهم الدول المستوردة، بمعدل نمو في الواردات من العالم 6 % . في حين بلغ معدل النمو في واردتها من مصر 14 % وبلغ النصيب السوقي لمصر 6.4 % وكانت أهم الدول المنافسة لمصر هي اذربيجان بنصيب سوقي 22 % ومعدل نمو في التصدير 14 % ، كما بلغت النسبة السعرية مع مصر 1.3% .

الخضر المُجففة

في عام 2023 بلغت الصادرات المصرية من خضر مجففة 99.2 الف طن بمعدل نمو في قيمة الصادرات للعالم 27 % وبلغ النصيب السوقي للصادرات المصرية في العالم 0.4 % احتلت بها المركز 12 بين أهم الدول المصدرة للعالم . وكانت أهم الدول المستوردة لها هي تركيا واحتلت المركز 3 بين أهم الدول المستوردة ومثلت واردتها 7% من واردات العالم بين أهم الدول المستوردة، بمعدل نمو في الواردات من العالم 21 % . في حين بلغ معدل النمو في واردتها من مصر 89 % وبلغ النصيب السوقي لمصر 4 % وكانت أهم الدول المنافسة لمصر هي كندا بنصيب سوقي 36 % ومعدل نمو في التصدير 16 % ، كما بلغت النسبة السعرية مع مصر 0.73 % .

الخضر المُجمدة

في عام 2023 بلغت الصادرات المصرية من خضر مُجمدة 186.6 الف طن بمعدل نمو في قيمة الصادرات للعالم 15 % وبلغ النصيب السوقي للصادرات المصرية في العالم 3.2 % احتلت بها المركز 9 بين أهم الدول المصدرة للعالم . وكانت أهم الدول المستوردة لها هي السعودية واحتلت المركز 12 بين أهم الدول المستوردة من العالم ومثلت واردتها 1% من واردات العالم بين أهم الدول المستوردة، بمعدل نمو في الواردات من العالم 9 %. في حين بلغ معدل النمو في واردتها من مصر 26 % وبلغ النصيب السوقي لمصر 44 % وكانت أهم الدول المنافسة لمصر هي الهند بنصيب سوقي 13 % ومعدل نمو في التصدير 40 %، كما بلغت النسبة السعرية مع مصر 1.1%.

10.21608/MEAE.2025.370709.1374

البصل وثوم

في عام 2023 بلغت الصادرات المصرية من البصل والثوم 261.3 الف طن بمعدل نمو في قيمة الصادرات للعالم 10 % وبلغ النصيب السوقي للصادرات المصرية في العالم 2.7 % احتلت بها المركز 7 بين أهم الدول المصدرة للعالم . وكانت أهم الدول المستوردة لها هي هولندا واحتلت المركز 7 بين أهم الدول المستوردة من العالم ومثلت واردتها 3.5% من واردات العالم بين أهم الدول المستوردة، بمعدل نمو في الواردات من العالم -4 % . في حين بلغ معدل النمو في واردتها من مصر -2 % وبلغ النصيب السوقي لمصر 13 % وكانت أهم الدول المنافسة لمصر هي الصين بنصيب سوقي 18 % ومعدل نمو في التصدير 9 % ، كما بلغت النسبة السعرية مع مصر 0.7 % .

الطماطم

في عام 2023 بلغت الصادرات المصرية من الطماطم 25.8 الف طن بمعدل نمو في قيمة الصادرات للعالم 0.4 % وبلغ النصيب السوقي للصادرات المصرية في العالم 0.5 % احتلت بها المركز 18 بين أهم الدول المصدرة للعالم . وكانت أهم الدول المستوردة لها هي السعودية واحتلت المركز 17بين أهم الدول المستوردة من العالم ومثلت واردتها 1.1% من واردات العالم بين أهم الدول المستوردة، بمعدل نمو في الواردات من العالم 2 % . في حين بلغ معدل النمو في واردتها من مصر 9 % وبلغ النصيب السوقي لمصر 26 % وكانت أهم الدول المنافسة لمصر هي الاردن بنصيب سوقي 47 % ومعدل نمو في التصدير -26 %، كما بلغت النسبة السعرية مع مصر1.8 .

العتر

في عام 2023 بلغت الصادرات المصرية من العتر 1.3 الف طن بمعدل نمو في قيمة الصادرات للعالم 11 % وبلغ النصيب السوقي للصادرات المصرية في العالم 0.6 % احتلت بها المركز 41 بين أهم الدول المصدرة للعالم. وكانت أهم الدول المستوردة لها هي أمريكا واحتلت المركز 12 بين أهم الدول المستوردة من العالم ومثلت واردتها 1% من واردات العالم بين أهم الدول المستوردة، بمعدل نمو في الواردات من العالم 2 % . في حين بلغ معدل النمو في واردتها من مصر 7 % وبلغ النصيب السوقي لمصر 2.2 % وكانت أهم الدول المنافسة لمصر هي الهند بنصيب سوقي 16 % ومعدل نمو في التصدير -1 % ، كما بلغت النسبة السعرية مع مصر 1.3 % .

الريحان

في عام 2023 بلغت الصادرات المصرية من الريحان 11.1 الف طن بمعدل نمو في قيمة الصادرات للعالم 12% وبلغ النصيب السوقي للصادرات المصرية في العالم 0.7 % احتلت بها المركز 34 بين أهم الدول المصدرة للعالم. وكانت أهم الدول المستوردة لها هي امريكا واحتلت المركز 1 بين أهم الدول المستوردة من العالم ومثلت واردتها 13% من واردات العالم بين أهم الدول المستوردة، بمعدل نمو في الواردات من العالم 2 % . في حين بلغ معدل النمو في واردتها من مصر 3 % وبلغ النصيب السوقي لمصر 2.1 % وكانت أهم الدول المنافسة لمصر هي الهند بنصيب سوقي 17 % ومعدل نمو في التصدير -2 % ، كما بلغت النسبة السعرية مع مصر 1 %.

البردقوش

في عام 2023 بلغت الصادرات المصرية من البردقوش 16.8 الف طن بمعدل نمو في قيمة الصادرات للعالم 6% وبلغ النصيب السوقي للصادرات المصرية في العالم 0.6 % احتلت بها المركز 31 بين أهم الدول المصدرة للعالم. وكانت أهم الدول المستوردة لها هي امريكا واحتلت المركز 1 بين أهم الدول المستوردة من العالم ومثلت واردتها 10% من واردات العالم بين أهم الدول المستوردة، بمعدل نمو في الواردات من العالم 4 % . في حين بلغ معدل النمو في واردتها من مصر 4 % وبلغ النصيب السوقي لمصر 2.2 % وكانت أهم الدول المنافسة لمصر هي الهند بنصيب سوقي 3.2 % ومعدل نمو في التصدير 7.7 % ، كما بلغت النسبة السعرية مع مصر 0.9 %.

10.21608/MEAE.2025.370709.1374

الكركدية

في عام 2023 بلغت الصادرات المصرية من الكركدية 19.4 الف طن بمعدل نمو في قيمة الصادرات للعالم 4 % وبلغ النصيب السوقي للصادرات المصرية في العالم 0.4 % احتلت بها المركز 33 بين أهم الدول المصدرة للعالم . وكانت أهم الدول المستوردة لها هي امريكا واحتلت المركز 7 بين أهم الدول المستوردة من العالم ومثلت واردتها 12% من واردات العالم بين أهم الدول المستوردة، بمعدل نمو في الواردات من العالم 8 % . في حين بلغ معدل النمو في واردتها من مصر 5 % وبلغ النصيب السوقي لمصر 2.1 % وكانت أهم الدول المنافسة لمصر هي الهند بنصيب سوقي 33 % ومعدل نمو في التصدير -8 % ، كما بلغت النسبة السعرية مع مصر 0.9 % .

النعناع

في عام 2023 بلغت الصادرات المصرية من النعناع 11.4 الف طن بمعدل نمو في قيمة الصادرات للعالم 7 % وبلغ النصيب السوقي للصادرات المصرية في العالم 1.1 % احتلت بها المركز 31 بين أهم الدول المصدرة للعالم. وكانت أهم الدول المستوردة لها هي امريكا واحتلت المركز 1 بين أهم الدول المستوردة من العالم ومثلت واردتها 16% من واردات العالم بين أهم الدول المستوردة، بمعدل نمو في الواردات من العالم 9 % . في حين بلغ معدل النمو في واردتها من مصر 6 % وبلغ النصيب السوقي لمصر 3.1 % وكانت أهم الدول المنافسة لمصر هي الهند بنصيب سوقي 31 % ومعدل نمو في التصدير -6 % ، كما بلغت النسبة السعرية مع مصر 0.98 %.

الجبن الطرية والمطبوخة

في عام 2023 بلغت الصادرات المصرية من الجين الطرية والمطبوخة 91.4 الف طن بمعدل نمو في قيمة الصادرات للعالم -9 % وبلغ النصيب السوقي للصادرات المصرية في العالم 0.3 % احتلت بها المركز 44 بين أهم الدول المصدرة للعالم . وكانت أهم الدول المستوردة لها هي السعودية واحتلت المركز 10 بين أهم الدول المستوردة من العالم ومثلت واردتها 2.3% من واردات العالم بين أهم الدول المستوردة، بمعدل نمو في الواردات من العالم 12 % . في حين بلغ معدل النمو في واردتها من مصر 9 % وبلغ النصيب السوقي لمصر 7 % وكانت أهم الدول المنافسة لمصر هي بلغاريا بنصيب سوقي 23 % ومعدل نمو في التصدير 50 % ، كما بلغت النسبة السعرية مع مصر 1 % .

عصائر ومركزات

في عام 2023 بلغت الصادرات المصرية من عصائر ومركزات48.3 الف طن بمعدل نمو في قيمة الصادرات للعالم 11 % وبلغ النصيب السوقي للصادرات المصرية في العالم 0.2 % احتلت بها المركز 32 بين أهم الدول المصدرة للعالم . وكانت أهم الدول المستوردة لها هي اسبانيا واحتلت المركز 8 بين أهم الدول المستوردة من العالم ومثلت واردتها 3.2% من واردات العالم بين أهم الدول المستوردة، بمعدل نمو في الواردات من العالم 13 % . في حين بلغ معدل النمو في واردتها من مصر 18 % وبلغ النصيب السوقي لمصر 3.5 % وكانت أهم الدول المنافسة لمصر هي الصين بنصيب سوقي 18 % ومعدل نمو في التصدير 12 % ، كما بلغت النسبة السعرية مع مصر 1.2 % .

السكر ومصنوعاته

في عام 2023 بلغت الصادرات المصرية من السكر ومصنوعاته 231.5 الف طن بمعدل نمو في قيمة الصادرات للعالم 49 % وبلغ النصيب السوقي للصادرات المصرية في العالم 1.2 % احتلت بها المركز 15 بين أهم الدول المصدرة للعالم . وكانت أهم الدول المستوردة لها هي كينيا واحتلت المركز 30 بين أهم الدول المستوردة من العالم ومثلت واردتها 1% من واردات العالم بين أهم الدول المستوردة، بمعدل نمو في الواردات من العالم -3 % . في حين بلغ معدل النمو في واردتها من مصر -6 % وبلغ النصيب السوقي لمصر 10 % وكانت أهم الدول المنافسة

10.21608/MEAE.2025.370709.1374

لمصر هي البرازيل بنصيب سوقي 38 %ومعدل نمو في التصدير 1 %، كما بلغت النسبة السعرية مع مصر 1.2%.

منتجات المطاحن

في عام 2023 بلغت الصادرات المصرية من منتجات المطاحن 533.7 الف طن بمعدل نمو في قيمة الصادرات للعالم 10 % وبلغ النصيب السوقي للصادرات المصرية في العالم 5.6 % احتلت بها المركز 5 بين أهم الدول المصدرة للعالم . وكانت أهم الدول المستوردة لها هي السودان واحتلت المركز 3 بين أهم الدول المستوردة من العالم ومثلت واردتها 5% من واردات العالم بين أهم الدول المستوردة، بمعدل نمو في الواردات من العالم 23 % . في حين بلغ معدل النمو في واردتها من مصر 30 % وبلغ النصيب السوقي لمصر 74 % وكانت أهم الدول المنافسة لمصر هي تركيا بنصيب سوقي 20 % ومعدل نمو في التصدير 15 % ، كما بلغت النسبة السعرية مع مصر 0.8 % .

خضر محفوظة

في عام 2023 بلغت الصادرات المصرية من خضر محفوظة 7.42 الف طن بمعدل نمو في قيمة الصادرات للعالم 15 % وبلغ النصيب السوقي للصادرات المصرية في العالم 1.4 % احتلت بها المركز 18 بين أهم الدول المصدرة للعالم . وكانت أهم الدول المستوردة لها هي ليبيا واحتلت المركز 53 بين أهم الدول المستوردة من العالم ومثلت واردتها 0.3% من واردات العالم بين أهم الدول المستوردة، بمعدل نمو في الواردات من العالم 6 % . في حين بلغ معدل النمو في واردتها من مصر 5 % وبلغ النصيب السوقي لمصر 67 % وكانت أهم الدول المنافسة لمصر هي المانيا بنصيب سوقي 12 % ومعدل نمو في التصدير -2 % ، كما بلغت النسبة السعرية مع مصر 1.5%.

عصير الفواكه

في عام 2023 بلغت الصادرات المصرية من عصير فواكه 174.3 الف طن بمعدل نمو في قيمة الصادرات للعالم 79 % وبلغ النصيب السوقي للصادرات المصرية في العالم 0.9 % احتلت بها المركز 25 بين أهم الدول المصدرة للعالم . وكانت أهم الدول المستوردة لها هي اليمن واحتلت المركز 24 بين أهم الدول المستوردة من العالم ومثلت واردتها 0.7% من واردات العالم بين أهم الدول المستوردة، بمعدل نمو في الواردات من العالم 13 % . في حين بلغ معدل النمو في واردتها من مصر 24 % وبلغ النصيب السوقي لمصر 17 % وكانت أهم الدول المنافسة لمصر هي السعودية بنصيب سوقي 54 % ومعدل نمو في التصدير -2 % ، كما بلغت النسبة السعرية مع مصر 0.99 % .

مصنعات الطماطم

في عام 2023 بلغت الصادرات المصرية من مصنعات طماطم 56.4 الف طن بمعدل نمو في قيمة الصادرات للعالم 13 % وبلغ النصيب السوقي للصادرات المصرية في العالم 1.2 % احتلت بها المركز 11 بين أهم الدول المصدرة للعالم .وكانت أهم الدول المستوردة لها هي بولندا واحتلت المركز 9 بين أهم الدول المستوردة من العالم ومثلت واردتها 2.4% من واردات العالم بين أهم الدول المستوردة، بمعدل نمو في الواردات من العالم 5 % . في حين بلغ معدل النمو في واردتها من مصر 35 % وبلغ النصيب السوقي لمصر 8 % وكانت أهم الدول المنافسة لمصر هي ايطاليا بنصيب سوقي 32 % ومعدل نمو في التصدير 24 % ، كما بلغت النسبة السعرية مع مصر 1%.

10.21608/MEAE.2025.370709.1374

المربات

في عام 2023 بلغت الصادرات المصرية من المربات 13.7 الف طن بمعدل نمو في قيمة الصادرات للعالم 30 % وبلغ النصيب السوقي للصادرات المصرية في العالم 1.1 % احتلت بها المركز 22 بين أهم الدول المصدرة للعالم . وكانت أهم الدول المستوردة لها هي امريكا واحتلت المركز 1 بين أهم الدول المستوردة من العالم ومثلت واردتها 16% من واردات العالم بين أهم الدول المستوردة، بمعدل نمو في الواردات من العالم 31 % . في حين بلغ معدل النمو في واردتها من مصر 18 % وبلغ النصيب السوقي لمصر 3 % وكانت أهم الدول المنافسة لمصر هي فرنسا بنصيب سوقي .17. % ومعدل نمو في التصدير 11 % ، كما بلغت النسبة السعرية مع مصر 0.3 % .

زيت النعناع

في عام 2023 بلغت الصادرات المصرية من زيت النعناع 1.14 الف طن بمعدل نمو في قيمة الصادرات للعالم 8 % وبلغ النصيب السوقي للصادرات المصرية في العالم 0.8 % احتلت بها المركز 26 بين أهم الدول المصدرة للعالم . وكانت أهم الدول المستوردة لها فرنسا واحتلت المركز 2 بين أهم الدول المستوردة من العالم ومثلت واردتها 8% من واردات العالم بين أهم الدول المستوردة، بمعدل نمو في الواردات من العالم 3 % . في حين بلغ معدل النمو في واردتها من مصر 1 % وبلغ النصيب السوقي لمصر 3 % وكانت أهم الدول المنافسة لمصر هي الهند بنصيب سوقي 10 % ومعدل نمو في التصدير -2 % ، كما بلغت النسبة السعرية مع مصر 2.7 %.

2.1.4 المؤشرات العامة للقدرات التنافسية

من خلال استعراض المؤشرات التفصيلية يتبين مجموعة من النتائج العامة تتمثل أهمها في الآتي:

- يعتبر ارتفاع النصيب السوقي للمنافسين لمصر في اهم الاسواق التصديرية ، من أهم المؤشرات الدالة علي زيادة درجة المنافسة
- يعتبر انخفاض معدلات النمو في الصادرات المصرية للاسواق العالمية من المؤشرات الإيجابية التي يجب العمل عليها كفرصة
- تتمتع معظم السلع الزراعية بمعدلات نمو مرتفعة للأسواق العالمية (باستثناء الجبن الطرية والمطبوخة)
- تختتلف القدرات التنافسية من منتج إلي آخر ومن سوق إلي آخر.

يشير معامل التنوع الجغرافي لعدد الاسواق المستقبلة وهو يتراوح ما بين الصفر والواحد الصحيح فإذا كان اقرب للصفر يدل على عدم التنوع واذا كان اقرب للواحد الصحيح يدل ذلك على التنوع.

10.21608/MEAE.2025.370709.1374

جدول (7): مؤشرات القدرة التنافسية للسلع الزراعية الطازجة والمصنعة الرئيسية فى متوسط الفترة 2023.

السلعة	الصادرات المصرية للعالم				أهم الدول المستوردة								معامل التنوع الجغرافي كمؤشر معبر عن عدد الأسواق المستقبلة للصادرات
					الواردات من العالم				الواردات من مصر			الدولة المنافسة	
	كمية الصادرات بالألف طن	معدل النمو في الصادرات %	النصيب في السوق العالمي %	المركز بين أهم الدول المصدرة	الدولة المستوردة	المركز بين اهم الدول المستوردة في العالم	الحصة في الواردات العالمية %	معدل النمو في الواردات من العالم%	معدل النمو في الواردات من مصر%	النصيب السوقي لمصر%	سعر التصدير (دولار/طن)	الدولة	النصيب السوقي %	معدل النمو في الصادرات %	سعر التصدير (دولار/طن)	
الموالح	2451	8	6.2	4	روسيا	53.2	6	4	5-	16	550	تركيا	40	4	558	0.6
عنب	111.8	5	2.6	13	هولندا	31	7	3	7	8	2461	جنوب افريقيا	25	5	2162	0.2
تمور	49.2	17	1.1	17	بريطانيا	65	4	2-	12	6	5112	اسبانيا	24	10-	5264	0.2
المانجو	91.4	30	1.3	18	روسيا	11	2.5	11	16	37	1840	هولندا	30	49	2450	0.4
الفراولة	80.2	17	1.1	17	بريطانيا	7	3.8	2-	12	7.9	2415	جنوب افريقيا	24	5	2160	0.6
البطاطس	836	15	6.3	5	روسيا	9	2	6	14	64	596	ازربيجان	22	14	448	0.56
خضر مُجففة	99.2	27	0.4	12	تركيا	3	7	21	89	4	1200	كندا	36	16	1640	0.61
خضر مُجمدة	186.6	15	3.2	9	السعودية	12	1	9	26	44	1440	الهند	13	40	1320	0.62
البصل وثوم	261.3	10	2.7	7	هولندا	7	3.5	4-	2-	13	740	الصين	18	9	1030	0.61
الطماطم	25.8	0.4	0.5	18	السعودية	17	1.1	2	9	26	2060	الاردن	47	26-	1140	0.15
العنتر	1.3	11	0.6	41	امريكا	1	12	2	7	2.2	3650	الهند	16	1-	2620	0.16
الريحان	11.1	12	0.7	34	امريكا	1	13	2	3	2.1	4500	الهند	17	2-	4400	0.14
البردقوش	16.8	6	0.6	31	امريكا	1	10	4	4	2.2	7680	الهند	32	7.7	7995	0.15
الكركدية	19.4	4	0.4	33	امريكا	1	12	8	5	2.1	6950	الهند	33	8-	7210	0.16
النعناع	11.4	7	1.1	31	امريكا	1	16	9	6	3.1	6810	الهند	31	6-	6920	0.12
جين طري مطبوخ	91.4	9-	0.3	44	السعودية	10	2.3	12	9	7	6570	بلغاريا	23	50	6120	0.64
عصائر ومركزات	48.3	11	0.2	32	اسبانيا	8	3.2	13	18	3.5	1950	الصين	18	12	1640	0.66
السكر ومصنوعاته	231.5	49	1.2	15	كينيا	30	1	3-	6-	10	730	البرازيل	38	1	607	0.63
منتجات المطاحن	533.7	10	5.6	5	السودان	3	5	23	30	74	590	تركيا	20	15	732	0.62
خضر محفوظة	7.42	15	1.4	18	ليبيا	53	0.3	6	5	67	3600	المانيا	12	2-	2300	0.61
عصير فواكه	174.3	79	0.9	25	اليمن	24	0.7	13	24	17	1950	السعودية	54	2-	1960	0.62
مصنعات طماطم	56.4	13	1.2	11	بولندا	9	2.4	5	35	8	1460	ايطاليا	32	24	1450	0.63
المربات	13.7	30	1.1	22	امريكا	1	16	31	18	3	1470	فرنسا	17	11	4730	0.6
زيت النعناع	1.14	8	0.8	26	فرنسا	2	8	3	1	3	133549	الهند	10	2-	49030	0.63
عجينة الياسمين		8	65	1												0.62

المصدر: حسبت من قاعدة بيانات مركز التجارة العالمية ITC calculations based on UN COMTRADE statistics

10.21608/MEAE.2025.370709.1374

3.1.4 المؤشر المركب للقدرات التنافسية للصادرات الزراعية المصرية

نظراً لتداخل العوامل المؤثرة على القدرات التنافسية للصادرات الزراعية المصرية واختلافها من سوق لاخر ومن سلعة لاخرى وتباينها من موسم تصديري لاخر، كان من الاهمية بمكان العمل على تقييم القدرات التنافسية للصادرات الزراعية المصرية بشكل مجمع يتضمن جميع العوامل ويأخذ جميع المتغيرات في الاعتبار حيث ان الاعتماد على مؤشر واحد أو بعض المؤشرات قد لا يكون كافيا للحكم على قدرات الصادرات الزراعية التنافسية من جميع الجوانب.

وعلي ذلك ، تم حساب مؤشر مركب للتنافسية كما هو موضح بالجدول (8)، يتضمن مجموعة المؤشرات الفرعية وتحت الفرعية، حيث تمثلت المؤشرات الفرعية في كل ثلاثة مؤشرات الأول منها يعبر مؤشرات التنافسية المرتبطة بالقدرات المصرية (ويندرج تحتها مؤشرات تحت فرعية، تتمثل في معدل النمو في الصادرات المصرية للعالم و النصيب السوقي لمصر في السوق العالمي و معامل التركز الجغرافي للصادرات) بينما يتمثل المؤشر الفرعي الثاني في مؤشرات التنافسية المرتبطة بالسوق المستورد (ويندرج تحتها مؤشرات تحت فرعية تتمثل في معدل النمو في واردات السوق من مصر و النصيب السوقي لمصر داخل السوق المستورد) في حين جاء المؤشر الفرعي الثالث ليتناول مؤشرات التنافسية مرتبطة بالدول المنافسة (ويندرج تحتها مؤشرات تحت فرعية تتمثل في الفرق في النصيب السوقي بين مصر والدول المنافسة والنسبة السعرية بين مصر والدول المنافسة). وقد تم تحديد وزن نسبي لكل مؤشر فرعي وتحت فرعي من المؤشرات المكونة للمؤشر المركب العام بحيث يكون اجمالي التقييم 20 درجة.

جدول(8): المؤشرات المكونة للمؤشر المركب العام للقدرة التنافسية للصادرات الزراعية المصرية.

مؤشرات تنافسية مرتبطة بالقدرات المصرية (8 درحات)			مؤشرات تنافسية مرتبطة بالسوق المستورد (6درجات)		مؤشرات تنافسية مرتبطة بالدول المنافسة (6درجات)		التقييم العام (20 درجة)
معدل النمو في الصادرات	النصيب في السوق العالمي	معامل التركز الجغرافي للصادرات	معدل النمو في الواردات من مصر	النصيب السوقي لمصر	الفرق في النصيب السوقي بين مصر والدول المنافسة (نصيب مصر مطروحا من نصيب الدولة المنافسة)	النسبة السعرية بين مصر والدول المنافسة (سعر مصر / سعر الدول المنافسة)	
منخفض اقل من 2%	منخفض اقل من 1%	منخفض اقل من 0.2	منخفض اقل من 5%	منخفض اقل من 10%	منخفض اقل من -10	منخفض اكبر من 1	منخفض اقل من 10
متوسط من2الى 5%	متوسط من 1الى 2%	متوسط من 0.2 الى 0.5	متوسط من5 الى 9%	متوسط من 10 الى15%	متوسط من -10 الى 1	متوسط = 1	متوسط من 10 إلى 14
مرتفع اكبر من 5%	مرتفع اكبر من 2%	مرتفع 0.5 فأكثر	مرتفع اكبر من 9%	مرتفع اكبر من 9%	مرتفع اكبر من 1	منخفض اكبر من 1	مرتفع 15 فأكثر

المصدر: المؤلفون.

10.21608/MEAE.2025.370709.1374

ويمكن توضيح ذلك في الجدول رقم (9).ويتضح من هذ الجدول ما يلي :

- **السلع ذات القدرة التنافسية "العالية" :** تضم الموالح والمانجو من الفاكهة ، والخضر المجمدة والبصل والبطاطس من الخضر، ومنتجات المطاحن وعجينة الياسمين من المنتجات الزراعية المصنعة

- **السلع ذات القدرة التنافسية "المتوسطة":** تضم التمور والفراولة من الفاكهة والخضر المجففة من الخضر، والبردقوش والكركديه والنعناع من النباتات الطبية والعطرية، وكل من الجين الطرية والمطبوخة، وعصائر ومركزات، والسكر ومصنوعاته، وخضر محفوظة، وعصير فواكه، ومصنعات طماطم، المربات، زيت النعناع من المنتجات الزراعية المصنعة.

- **السلع ذات القدرة التنافسية "المنخفضة":** تضم العنب من الفاكهة الطماطم من الخضر، والعتر والريحان من النباتات الطبية والعطرية

- ان السلع الزراعية المنخفضة في قدراتها التنافسية محدودة الى حد كبير وان معظم السلع الزراعية المصرية مرتفعة او متوسطة في قدراتها التنافسية

- ان النباتات الطبية والعطرية قدراتها التنافسية تنوعت ما بين القدرات الكتوسطة والمحدودة وليس لديها القدرات التنافسية الكبيرة وقد يرجع ذلك بشكل أساسي لقدرات المنافسين الكبيرة في السوق العالمي ومن أهمهم الهند كما ان معظم مشاكل تصدير النباتات الطبية والعطرية الطازجة ترجع الى ارتفاع متبقيات المبيدات بها وارتفاع نسبة السموم والفطريات .

- معظم صادرات مصر من السلع الزراعية المصنعة كانت قدراتها التنافسية متوسطة .وقد يرجع ذلك بشكل أساسي إلى تأثر قطاع الصناعات الغذائية المصرية بارتفاع تكاليف الانتاج وصعوبات التصنيع المحلي الناتجة عن ارتفاع فاتورة استيراد مستلزمات الانتاج وفي نفس الوقت زيادة القدرات التنافسية للدول الاخرى في الاسواق العالمية وعدم استيفاء كثير من مصانع التصنيع الغذائي في مصر لمتطلبات التصدير للاسواق العالمية وصعوبات تمويلية تتتعلق بتوفير متطلبات هيئة سلامة الغذاء ومتطلبات التصدير العالمية.

10.21608/MEAE.2025.370709.1374

جدول(9): نتائج المؤشر المركب للقدرة التنافسية للسلع الزراعية التصديرية المصرية

السلعة التصديرية	الصادرات المصرية للعالم		الصادرات المصرية للسوق المستهدف		المنافسة مع الدول الاخرى داخل السوق المستهدف		معامل التركز الجغرافي للصادرات	المجموع والتقييم العام من 20 درجة وفق منهجية المؤشر المركب	فئات التقييم للقدرات التنافسية وفق منهجية المؤشر المركب
	معدل النمو في الصادرات	النصيب في السوق العالمي	معدل النمو في الواردات من مصر	النصيب السوقي لمصر	الفرق في النصيب السوقي بين مصر والدول المنافسة (نصيب مصر مطروحا من نصيب الدولة المنافسة)	النسبة السعرية بين مصر والدول المنافسة (سعر مصر / سعر الدول المنافسة)			
الموالح	3	3	1	3	1	3	2	16	مرتفع
عنب	2	3	1	1	1	1	1	9	منخفض
تمور	3	2	1	1	1	3	1	11	متوسط
المانجو	3	2	3	3	3	3	1	17	مرتفع
الفراولة	3	2	1	1	1	1	2	9	متوسط
البطاطس	3	3	1	3	3	3	2	16	مرتفع
خضر مُجففة	3	1	3	1	1	3	2	12	متوسط
خضر مُجمدة	3	3	3	3	3	1	2	16	مرتفع
البصل وثوم	3	3	1	3	2	3	2	15	مرتفع
الطماطم	1	1	1	3	1	1	0	8	منخفض
العتر	3	1	1	1	1	1	0	8	منخفض
الريحان	3	1	1	1	1	1	0	8	منخفض
البردقوش	3	1	1	1	1	3	0	10	متوسط
الكركدية	2	1	2	1	1	3	0	10	متوسط
النعناع	3	1	2	1	1	3	0	11	متوسط
الجين الطرية والمطبوخة	1	1	3	1	1	1	2	8	منخفض
عصائر ومركزات	3	1	3	1	1	1	2	10	متوسط
السكر ومصنوعاته	3	1	1	2	1	1	2	9	متوسط
منتجات المطاحن	3	3	3	3	3	3	2	18	مرتفع
خضر محفوظة	3	2	2	3	1	1	2	12	متوسط
عصير فواكه	3	1	3	1	1	2	2	11	متوسط
مصنعات طماطم	3	2	2	1	1	2	2	11	متوسط
المربات	3	2	3	1	1	3	2	13	متوسط
زيت النعناع	3	1	2	1	2	1	2	10	متوسط
عجينة الياسمين	3	3	3	3	3	3	2	18	مرتفع

المصدر: حسبت من جدولي 7، 8 بالدراسة.

2.4 السياسات الكلية والقطاعية

1.2.4 سعر الصرف : سياساته وأثره علي الصادرات الزراعية

حظي تعزيز الصادرات الزراعية باهتمام خاص من الحكومات المصرية المتعاقبة باعتبارها مصدرا رئيسيا للعملة الأجنبية. وقد تبنت مصر منذ التسعينيات، استراتيجيات التنمية القائمة على تحرير التجارة وتعزيز الصادرات في إطار سلسلة من إصلاحات السياسة التجارية التي استندت إلى ثلاثة ركائز رئيسية، وهي: 1) خفض وتعزيز الاستخدام الفعال للتعريفات الجمركية، 2) خفض مستوى الحواجز غير الجمركية، و 3) إصلاح نظام سعر الصرف (Abu-Hatab, 2016). ومع بداية الألفية، اتسع نطاق هذه الإصلاحات فى السياسة

10.21608/MEAE.2025.370709.1374

التجارية وتم اتخاذ خطوات أخرى نحو تحرير التجارة الزراعية بهدف تعزيز التكامل مع الاقتصاد العالمي . وعلى وجه الخصوص، سعت الحكومة منذ عام 2004 إلى تسريع تنمية الصادرات الزراعية استنادا إلي فرضية أن النمو الاقتصادي تقوده الصادرات، وبالتالي، يمكن أن تكون آلية فعالة لتوسيع الناتج والعمالة والدخل وأرباح النقد الأجنبي (أبو حطب وآخرون، 2010) .وقد انعكست نتائج هذه الإصلاحات في النمو المطرد للصادرات الزراعية المصرية التي زادت من 0.6 مليار دولار في عام 1994 إلى حوالي مليار دولار في عام 2003 .وعلى الرغم من بعض التقلبات المعتدلة، نمت الصادرات الزراعية المصرية بأسرع معدل لها على الإطلاق بنحو 31٪ سنويًا بين عامي 2004 و 2010، حيث ارتفعت من 1.3 مليار دولار إلى حوالي 5.1 مليار دولار على التوالي .وخلال سنوات ما بعد عام 2011 الى عام 2019، انخفض معدل نمو الصادرات الزراعية المصرية بشكل حاد مسجلاً 1.1% سنوياً اتسمت فيها قيمة الصادرات الزراعية بالثبات النسبي، بينما خلال الفترة من 2020 الى 2023 نمت قيمة الصادرات الزراعية من 5.6 مليار دولار الى 8.7 مليار دولار بمعدل نمو سنوي بلغ 15.7%.

تاريخيًا، وضع البنك المركزي أهمية كبيرة على استقرار قيمة الجنيه المصري مقابل الدولار الأمريكي (خان وميلر 2015) .وعلى مدى العقود الثلاثة الماضية، شهد سعر صرف الجنيه تغيرات كبيرة . وعلي مدي عقود من الزمن قبل 1990 ، استمر الجنيه المصري محتفظا بقيمة أعلى من سعر الدولار الأمريكي، إلا أنه مع بداية الألفية الجديدة بدأ رحلة من الهبوط مقابل العملات الأجنبية وصولًا لمستوى قياسي بعد قرار "التعويم" الأخير. وكان سعر الدولار 0.87 جنيهًا في عام 1989، وكان ذلك آخر تاريخ تكون فيه قيمة العملة المحلية أعلى من الدولار. وخلال التسعينيات ، وكجزء من سياسة الإصلاح الاقتصادي وبرنامج التكيف الهيكلي، حل البنك المركزي محل نظام سعر الصرف شبه الثابت "القابل للتعديل" بنظام تعويم مُدار أدى إلى خفض قيمة سعر صرف الجنيه مقابل الدولار من 1.5 إلى 3.5 جنيه/ دولار بين عامي 1990 و2000 .و في عام 2001، تبنى البنك المركزي المصري نظام سعر الصرف المتحرك الذي تم من خلاله تحديد سعر صرف الدولار عند 3.85 جنيه مع السماح له بالتقلب ضمن نطاق من الأسعار .في عام 2003، تبنى البنك المركزي "نظام سعر الصرف العائم الحر. وفي عام 2004 وصل سعر الصرف إلي 5 جنيهات مقابل الدولار الواحد، . وخلال الفترة 2003-2009، أدت معدلات النمو الاقتصادي المرتفعة، إلى جانب الأنشطة المولدة للعملات الأجنبية بما في ذلك ازدهار قطاع السياحة وتدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة، إلى إنتاج مستويات مريحة من الاحتياطيات الدولية الصافية ودعم سياسة البنك المركزي المصري في الحفاظ على سعر صرف الجنيه/الدولار الأمريكي ضمن نطاقات مستقرة نسبيا (Abu-Hatab, 2016) . وللاستجابة للتحديات المتزايدة وتعزيز الاستثمار الأجنبي فيما بعد 2011 ، سمح البنك المركزي المصري بعدة تخفيضات طفيفة وتدريجية لقيمة الجنيه للحفاظ على التضخم ضمن مستويات معقولة .

وعلي ذلك، انخفض سعر الصرف من 5.6 جنيه مصري/دولار في عام 2011 إلى حوالي 8.8 جنيه مصري/دولار في يوليو2016. وخلال الفترة من نوفمبر 2016 وحتي يناير 2024 قام البنك المركزي بتخفيض قيمة الجنيه علي أكثر من مرة. وفى نوفمبر 2016 ، أجرت مصر تعويمًا كاملًا لسعر صرف الجنيه، ليقفز السعر الرسمي إلي متوسط 17 جنيهًا، ثم تحسنت قيمة الجنيه تدريجيًا إلى 15.5 جنيهًا مقابل الدولار الواحد، واستقرت لسنوات على هذا المعدل مع ارتفاعات طفيفة. وتزامنًا مع الحرب الروسية الأوكرانية وجائحة

10.21608/MEAE.2025.370709.1374

كورونا، التي فاقمت من أزمة الاقتصاد المصري، قرر البنك المركزي فى مارس 2022 تحريك سعر الصرف من 15.7 جنيه إلى 19.7 جنيهًا مقابل الدولار. وفى ونهاية أكتوبر 2022، نفذت مصر تحريكًا جديدًا للجنيه، ليبلغ سعر الصرف 24.3 جنيهًا/دولار،وهو السعر الذي أنهت به مصر عام 2022. وفي الأسبوع الأول من 2023، نفذت مصر تحريكًا إضافيًا لسعر الجنيه هبوطًا، ليبلغ سعر الصرف بحلول نهاية تعاملات الأسبوع 27.2 جنيه للدولار ، فى الوقت الذي بلغ فيه سعر الدولار قى السوق الموازنة 33 جنيه. ومنذ ذلك التاريخ وحتى أوائل مارس 2024 بلغ السعر نحو 30.8 جنيهًا مقابل الدولار. وخلال الشهرين الأولين من 2024، قفز سعر صرف الجنيه في السوق السوداء من 40 إلى 70 جنيهًا، لكن مع إعلان الحكومة عن صفقة استثمارية في منطقة رأس الحكمة بقيمة 35مليار دولار، انخفضت الأسعار في السوق السوداء تدريجيًا. وفى 5 مارس 2024 ، قرر البنك المركزي ، تحريك سعر الصرف وتركه للعرض والطلب، ليرتفع في السوق الرسمي من 30.8 جنيه إلى 49.5 جنيهًا مقابل الدولار الواحد. ويصور شكل (10) تطور سعر الصرف (الجنيه المصري مقابل الدولار) خلال الفترة 2000-2023.

https://www.aljazeeramubasher.net/news/economy/

شكل(10): تطور سعر الصرف الجنيه المصري / الدولار الأمريكي خلال الفترة 2000-2023

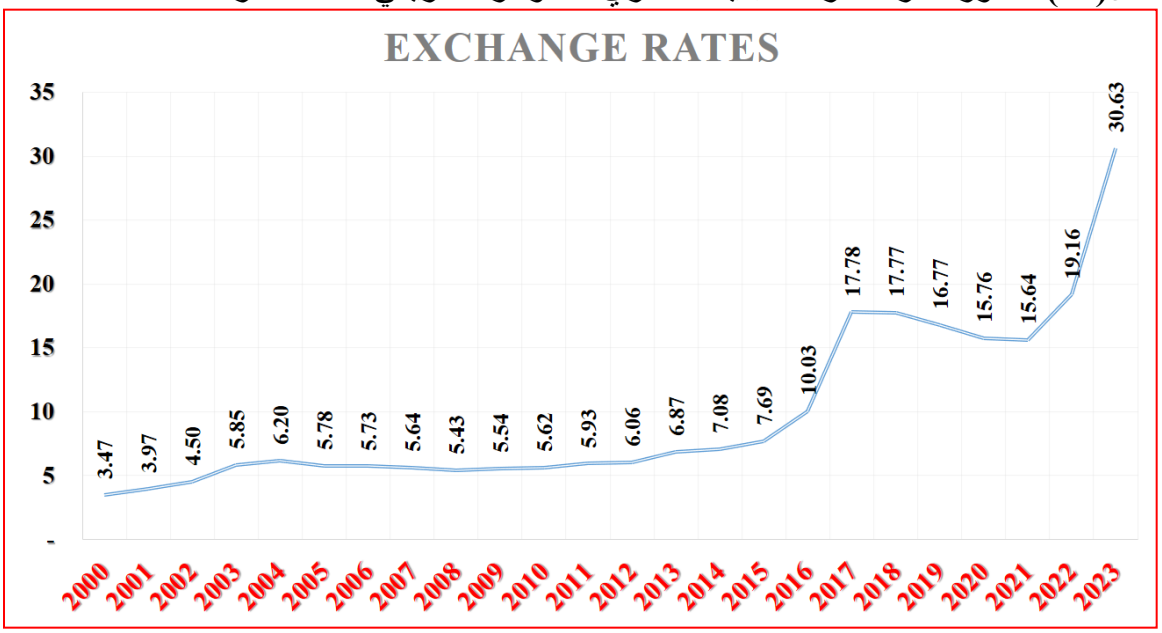

المصدر: من بيانات منظمة الزراعة والاغذية العالمية FAO.

ولقياس العلاقة الكمية بين قيمة الصادرات المصرية من الأغذية الزراعية وسعر الصرف ، تم استخدام علاقة الانحدار بين المتغيرين قى إطار الصيغة اللوغاريتمية المزدوجة ، حتي تنتج مرونة الصادرات لسعر الصرف مباشرة ، وذلك فى الصورة العامة التالية:

$$Ln\hat{Y}_i = \alpha + \beta\ LnX_i + e$$

حيث $\hat{Y}_i$ = قيمة الصادرات الزراعية (الطازجة والمصنعة) المصرية فى السنة i

X_i = سعر الصرف (الجنيه المصري/دولار أمريكي) فى السنة i

i = 1.....24

10.21608/MEAE.2025.370709.1374

ونتائج قياس هذه العلاقة معروضة بجدول (10) والتي تظهر وجود علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين قيمة الصادرات المصرية من الأغذية الزراعية (الطازجة والمصنعة)، وسعر الصرف، ويتضح من هذه النتائج أن مرونة الصادرات الزراعية لسعر الصرف تبلغ 1.13، وذلك يعني أن زيادة سعر الصرف (الجنيهات المصرية مقابل الدولار)، بنسبة 10% تؤدي إلى زيادة قيمة الصادرات الزراعية بنسبة 11.3%. كما يوضح نتائج معامل التحديد أن سعر الصرف يشرح 58% من التغيرات في الصادرات الزراعية، والباقي يرجع الى عوامل اخرى. وقد أظهرت نتائج اختبار t ثبوت المعنوية الاحصائية عند مستوى معنوية 0.01، وقد ثبتت معنوية النموذج ككل حيث بلغت قيمة F المحسوبة 32.88.

جدول (10): نتيجة معادلة انحدار(OLS) العلاقة بين قيمة الصادرات المصرية من الأغذية الزراعية وسعر الصرف (الجنيه المصري/الدولار الأمريكي) للفترة 2000-2023.

المؤشر	المعادلة	$\bar{R}^2$	F_{test}	P-Value
قيمة الصادرات المصرية من الاغذية الزراعية	$Ln\ \hat{Y}_i = 12.5 + 1.13\ Ln\ X_i$ (5.73)**	0.58	32.88	**

Notes: ** Significance at 1%.

المصدر: حسبت من بيانات منظمة الزراعة والاغذية العالمية FAO، والجدول رقم 1 بالملحق.

2.2.4 الأستثمار : أثره علي الصادرات الزراعية

على الرغم من تمتع القطاع الزراعى المصري بالعديد من المقومات والإمكانيات التى تشجع على الإستثمار فى هذا القطاع، إلا أن هناك نقصاً واضحاً فى الاستثمارات الموجهة لقطاع الزراعة ، حيث يوضح شكل(11) ان نسبة الاستثمارات الزراعية الى الاستثمارات الكلية قد تراوحت بين حد ادنى بلغ 1.9% عام 2017 وحد اقصى بلغ 6.5 عام 2018، وذلك بالرغم من أهمية القطاع الزراعي وعدم تناسبها مع مساهمة هذا القطاع فى الناتج القومى من ناحية أخري حيث يساهم بحوالي 11.2% من الناتج المحلي الاجمالي عام 2023.

شكل (11): تطور نسبة الاستثمارت الزراعية لإجمالي الاستثمارات الكلية ونسبة الناتج الزراعي للناتج المحلي الاجمال خلال الفترة 2010-2023.

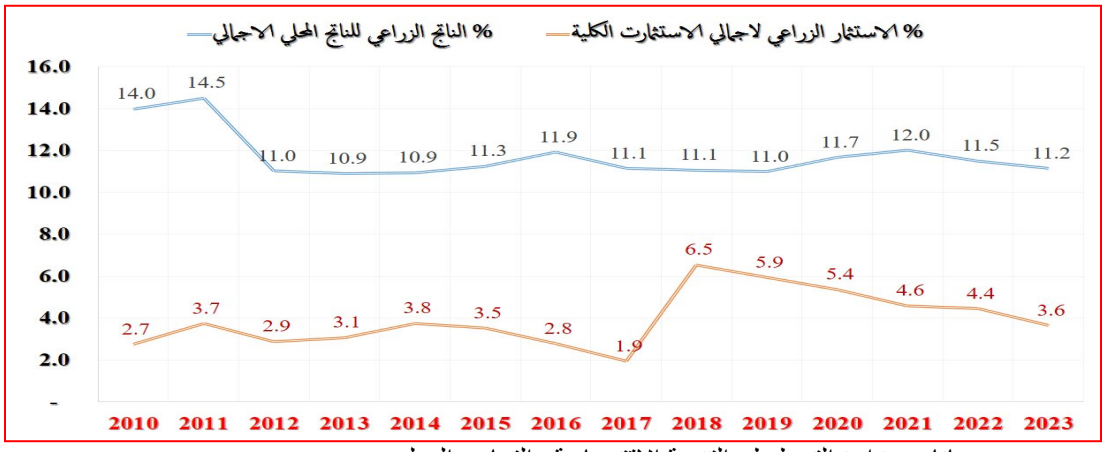

المصدر: حسبت من بيانات وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي.

10.21608/MEAE.2025.370709.1374

3.4 دعم صادرات الأغذية الزراعية

يطلق على دعم الصادرات في المكاتبات الحكومية "مساندة الصادرات" وفى أحيان أخري "رد أعباء الصادرات"، ذلك لأن استخدام مصطلح "دعم الصادرات" يتعارض مع متطلبات منظمة التجارة العالمية، ويُعرّض مصر لشكاوى من الدول الأعضاء، على أساس ان الدعم يخل بقواعد المنافسة. ويتم وضع قواعد وتحديد مستندات صرف "المساندة" من قبل "صندوق تنمية الصادرات" التابع لوزارة التجارة والاستثمار (سابقا تابع لوزارة التجارة والصناعة). واعتبارًا من أول يوليو 2019، وفى إطار "برنامج المساندة للحاصلات الزراعية"، تم تحديد نسب المساندة لمنتجات الخضر، الفاكهة، النباتات الطبية والعطرية، والبقول (فيما عدا الفول والعدس) على أساس 8% للصادرات من المناطق الداخلية، و4% للصادرات من المناطق الحرة. أما الأصناف الحيوية (العضوية) من المنتجات نفسها فترتفع هذه النسب إلى 10%، و5% للمناطق الداخلية والمناطق الحرة، على الترتيب. والقواعد متاحة على موقع المجلس التصديري للحاصلات الزراعية . (www.aecegypt.comLuploadedLpdfLmibrahimL1112191.pdf).

وفي سبتمبر 2024 ، وضعت الحكومة برنامجا جديدا لرد الأعباء التصديرية، يتم تطبيقه بأثر رجعى اعتباراً من الأول من مارس 2024 وحتى 30 يونيو 2025، حيث خصصت له في مشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية 2025/24 مبلغ 23 مليار جنيه ، يتم توزيعها علي مختلف القطاعات التصديرية. ويبلغ نصيب صادرات الأغذية الزراعية (الطازجة والمصنعة) فى هذا البرنامج 7.54 مليار جنيه ، تمثل نحو 32.8% من إجمالي قيمة المساندة، منها 3.65 مليار جنيه للصادرات الطازجة ، 3.89 مليار جنيه للصادرات المصنعة. وذلك على الرغم من أن المبلغ الفعلي الذي تم صرفة لإجمالي دعم الصادرات خلال العام المالي 2023/22 حوالي 2 مليار جنيه فقط. ووفقاً للبرنامج الجديد تم خفض نسب المساندة في بما يتراوح بين 2.4 و 3% من إجمالي فاتورة الصادرات السنوية لكل شركة. وينطوي هذا البرنامج علي تخفيض كبير فى نسب المساندة بالمقارنة للبرنامج السابق، والذي كانت النسب به تتراوح بين 8 و 10%.كما يلزم البرنامج الجديد، الشركات المصدرة بالتنازل عن 50% من حصيلة التصدير الدولارية ، مقابل الاستفادة من البرنامج، وينطوي البرنامج أيضا علي تخفيض نسب دعم تكاليف الشحن.

ووفقًا للبرنامج الجديد لرد الأعباء التصديرية (مرفق بالملحق)، تضمن برنامج الحاصلات الزراعية، مساندة السلع الزراعية الموضحة بالبرنامج وهي الخضر والفاكهة والنباتات الطبية والعطرية والبقول (فيما عدا الفول والعدس). كما يصدر المجلس التصديري للحاصلات الزراعية في كل موسم بيانا بالحد الأقصي للأسعار للأصناف موضع المساندة، وبالنسبة للأصناف الحيوية ، حيث يقدم المصدر ضمن مستندات الصرف ما يثبت أن الأصناف المصدرة من الزراعات الحيوية.كما يتم صرف المساندة على أساس الفاتورة المرفقة بالشهادة الجمركية أو الحد الأقصى للأسعار للأصناف موضع المساندة أيهما أقل، وتتم التسوية النهائية عند مراجعة الميزانية.كما تضمن البرنامج نسب المساندة المقدمة للبرنامج، بحيث تكون بالخضر والفاكهة والنباتات الطبية والعطرية وزهور القطف ونباتات الزينة والبقول (فيما عدا الفول والعدس)، بنسبة 2.4% بالمناطق الداخلية، و2.1% بالمناطق الحرة.أما بالنسبة للأصناف العضوية (الحيوية) من الخضر والفاكهة والنباتات الطبية والعطرية وزهور القطف ونباتات الزينة والبقول (فيما عدا الفول والعدس) بنسبة 3% بالمناطق الداخلية، و2.7% بالمناطق الحرة.

10.21608/MEAE.2025.370709.1374

وبالنسبة لبرنامج رد الاعباء التصديرية (من 2024/3/1-2025/6/30)، فيشمل محور تعميق الصناعة (القيمة المضافة) بحيث تتحدد قيمة المساندة للمصدر وفقا للقيمة المضافة للصادرات وتزداد قيمة المساندة مع تزايد القيمة المضافة للصادرات، على أن يكون الحد الأدنى للقيمة المضافة 35% شريطة الحصول عليها وفقا لأسلوب حساب القيمة المضافة الذي حدده القانون 5 لسنة 2015، ويستثنى من ذلك برنامج الصناعات الحرفية والحاصلات الزراعية والصناعات النسيجية والأثاث الخشبي وفقا لما ينص عليه برنامج الأثاث، على أن يتم رفع الحد الأدنى للمكون المحلي تدريجيا مستقبلا.

4.4 المؤسسات التصديرية لقطاع الأغذية الزراعية

يتولي الإشراف علي تطوير قطاع الأغذية الزراعية في مصر العديد من الكيانات والمؤسسات. وتشمل هذه الكيانات وزارة التجارة والاستثمار ووزارة النقل والصناعة (وسابقا وزارة التجارة والصناعة)، اللتان تعملان على تعزيز التجارة والتنمية الصناعية؛ وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي، التي ترسم الاستراتيجيات والسياسات الزراعية؛ وزارة الموارد المائية والري(MWRI) ، التي (بالاشتراك مع وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي) تنظم توزيع المياه؛ ووزارة التموين والتجارة الداخلية، التي تشرف علي السوق الداخلية، وتحديد أسعار السلع الاستراتيجية، وتوزيع الدعم وإدارة المؤسسات الغذائية الحكومية ، الهيئة القومية لسلامة الغذاء (NFSA) في عام 2017 تحت إشراف مكتب رئيس الوزراء، والتي أعادت تشكيل مشهد المطابقة للمعايير الغذائية. تعد NFSA الآن الجهة التنظيمية الرئيسية التي تحمي صحة المستهلك، وتضمن تلبية منتجي الأغذية ومصنعيها لمعايير سلامة الغذاء. وقامت الهيئة بتوحيد وظائف سلامة الأغذية التي كانت موزعة سابقا على مختلف الوزارات والأجهزة والمؤسسات الأخرى، كما قامت بتبسيط تنفيذ قوانين سلامة الأغذية. رافق إنشاء الهيئة القومية لسلامة الأغذية معايير ولوائح جديدة وتجديد المختبرات، مما مكن أجزاء من قطاع الأغذية لزيادة شهادات الاعتماد. ووفقًا للهيئة(NFSA,2021) ، فقد تم تسجيل 445 شركة للأغذية الزراعية لدى الهيئة، مما يشير إلى أنها في طريقها للحصول على الاعتماد أو تم اعتمادها بالفعل. إن وضع معايير جودة أكثر وضوحاً يساعد بالفعل علي دفع الصادرات إلى أسواق جديدة.

تشمل الركائز المهمة الأخرى لنظام البنية التحتية للجودة (QI) في قطاع الأغذية الزراعية في مصر مجلس الاعتماد المصري (EGAC)، والهيئة المصرية للمعايير والجودة (EOS)، والهيئة القومية لسلامة الغذاء (NFSA) ويمكن لمصر أن تتطلع مستقبلا إلى تعزيز تحسين الجودة على طول سلسلة القيمة - لا سيما في الجزء الأولي من الإنتاج الزراعي، والذي يقع خارج نطاق صلاحيات الهيئة القومية لسلامة الغذاء - والتأكد من إمكانية الوصول إلى الخدمات وبأسعار معقولة، لا سيما بالنسبة للمشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة. و يقوم صندوق تنمية الصادرات (EDF) بتقديم الدعم المباشر وغير المباشر لمصدري المنتجات الغذائية الزراعية من خلال مساهمة مالية غير قابلة للسداد تصل إلى 10% من إجمالي القيمة المصدرة . بالإضافة إلى ذلك، تقدم كل من هيئة تنمية الصادرات (EDA) وهيئة المعارض والمؤتمرات المصرية (EECA)، والمجلس التصديري للحاصلات الزراعية، والمجلس التصديري للصناعات الغذائية وهما يقدمان خدمات متنوعة.

10.21608/MEAE.2025.370709.1374

5. التحديات والمعوقات التي تواجه الصادرات الزراعية الطازجة والمصنعة.

يتناول هذا الجزء دراسة وتحليل أهم التحديات التي تواجه نمو صادرات مصر من الاغذية الزراعية والتي تعرقل أداء كل من القطاع الزراعي الأولي وصادراته الطازجة وقطاع التصنيع الغذائي وصادراته المصنعة. وتركز الدراسة فى هذا الصدد علي التحديات والمشكلات التى تواجة القطاعين المنتجين للصادرات، وذلك علي أساس أن ما يعرقل القطاع المنتج للصادرات، يؤثر بالضرورة سلباً علي ما ينتجه من سلع تصديرية سواء من حيث الكم أو من حيث النوع والجودة. ويتناول كذلك التحديات التي تواجه القطاع التصيري، بما يعزيز الاقتصاد الوطني، وزيادة العائدات، وتحقيق التنمية المستدامة.

1.5 تحديات تتعلق بالإنتاج الزراعي عموما

1.1.5 محدودية القاعدة الموردية الزراعية وتزايد الضغوط عليها مستقبلا

تاريخياً، وطوال النصف قرن الماضي (1950-2000) وحتى خلال الفترة 2000-2022 ولو بوتيرة أقل، تزايد الضغط على الموارد الارضية والمائية بشكل متسارع نتيجة لاستمرار الزيادة السكانية في مواجهة قاعدة موردية زراعية تتسم بالضيق والثبات النسبي لاسيما فيما يتعلق بموردي الأرض والمياه. الأمر الذي يجعل علاقة السكان بهذين الموردين علاقة علي درجة كبيرة من الاختلال. وفي إطار البعد الزمني مع ازدياد عدد السكان والثبات النسبي للموردين اتجهت تاريخيا ومازالت تتجه إلي مزيد من الاختلال. فخلال الفترة 1950-2000، زادت مساحة الارض الزراعية بنسبة 35% بينما زاد عدد السكان بنحو 240% (من 21 إلي 71 مليون نسمة) . أي أن الزيادة السكانية اقتربت من سبع مرات قدر الزيادة في الأرض الزراعية. ونتيجة لذلك تناقص نصيب الفرد من الأراضي الزراعية من 0.26 فدان إلى 0.1 فدان خلال الفترة المذكورة. وكذلك الحال بالنسبة للموارد المائية، فقد تناقص نصيب الفرد من المياه من نحو 3000 متر مكعب في بداية الخمسينيات إلى 730 متر مكعب سنويا في 2000.وخلال الفترة التالية 2000-2022 زاد عدد السكان بنحو 46.5% (من 71 إلي 104 مليون نسمة) ، بينما زادت الرقعة الزراعية بنحو 32% (من 7.1 إلي 9.4 مليون فدان).

وتكشف إضافة البعد الزمنى إلي العلاقة السكانية المائية، عن اختلالات ومخاطر هائلة تواجه الزراعة المصرية في المستقبل البعيد. فالسكان يتزايدون بمعدلات تصل إلى 1.8% سنويا من جانب، و والثبات النسبي أو التناقص المحتمل للموارد المائية إما بسبب التغيرات المناخية أو بسبب السدود الإثيوبية أو كليهما من جانب آخر. وفي محاولة لاستشراف الوضع المائي مستقبلا، تم حساب الميزان المائي المتوقع لعامي 2040 و 2050 أخذا في الاعتبار الزيادة السكانية المتوقعة مع افتراض بقاء الأشياء الأخرى علي ما هي عليه، بما في ذلك أثر كل من التغيرات المناخية والسدود الإثيوبية وكذلك افتراض ثبات نصيب الفرد من المياه للاستخدامات المنزلية والصناعية (169 متر مكعب سنويا) وكذا كمية مياه الصرف المعاد استخدامها (21.4 مليار متر مكعب سنويا) وكمية الفواقد من الشبكة. ويقدر أن عدد السكان المصريين سوف يبلغ نحو 143 و 171 مليون نسمة في عامي 2040 و 2050 علي الترتيب، يستخدمون للشرب والصناعة 24.2 و 28.9 مليار متر مكعب علي الترتيب، بزيادة عن نظيرتيهما في الوضع الراهن (17.1 مليار في 2022)) قدرها 6.6 و 11.3 مليار متر مكعب في العامين علي الترتيب.. هذه الزيادة في الاستخدامات غير الزراعية للمياه سوف تكون بالضرورة علي حساب

10.21608/MEAE.2025.370709.1374

المخصصات المائية للقطاع الزراعي وذلك في ظل افتراض ثبات الموارد المائية المتاحة. وعلي ذلك يتوقع أن ينخفض نصيب القطاع من المياه من 61 مليار متر مكعب (في 2022) ألي 54.4 و 49.7 مليار متر مكعب بنسبة نقص 10.7 و 18.5% علي الترتيب. وطبيعي أن هذا النقص في موارد مياه الري ينعكس سلبا علي الإنتاج الزراعي سواء بنفس النسبة أو قريبة منها. ويلخص جدول (11) تطور اختلال العلاقة السكانية المواردية بين الفترة 1950-2000 والفترة 2000-2022 ، ثم توقعات هذه العلاقة للفترتين 2022-2040 و 2022-2050.ويتضح منه أن نصيب الفرد من المياه شهد خلال الفترة 1950-2022 ، تناقصا حادا من 3000 إلي 574 متر مكعب سنويا، أي أن الفرد فقد أكثر من 80% مما كان يحصل عليه من من مياه خلال العقود السبع المنقضية. ويتوقع أن يستمر هذا التناقص خلال العقود الثلاثة القادمة (2022-2050) مع استمرار الزيادة السكانية وثبات الموارد المائية، حيث ينخفض نصيب الفرد من المياه من 574 متر مكعب فى بداية الفترة إلي 349 متر مكعب فى نهايتها (2050).أي أنه من المتوقع أن يفقد الفرد نحو 40% مما يحصل عليه من مياه فى الوقت الراهن.

جدول (11): اختلال العلاقة السكانية المواردية الزراعية عبر البعد الزمني.

الفترة	عدد السكان (مليون نسمة)			مساحة الأرض الزراعية (مليون فدان)			نصيب الفرد من الأرض الزراعية (فدان/فرد)			نصيب الفرد من المياه (متر مكعب/فرد)		
	من	الى	%	من	الى	%	من	الى	%	من	الى	%
2000-1950	21	71	238	5.3	7.1	35	0.26	0.10	-62	3000	730	-76
2022-2000	71	104	46.5	7.1	9.4	32	0.10	0.09	-10	730	574	-21
(توقعات)												
2040-2022	**104**	**143**	**37.5**	**9.4**	**12.9**	**37**	**0.09**	**0.09**	**...**	**574**	**417**	**-27**
2050-2022	**104**	**171**	**64.4**	**9.4**	**12.9**	**37**	**0.09**	**0.08**	**-11**	**574**	**349**	**-39**

المصدر: جمعت وحسبت من: وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي، قطاع الشئون الاقتصادية ، نشرة الاحصاءات الزراعية، أعداد مختلفة.

ملاحظات علي التوقعات:

1) يفترض زيادة عدد السكان بمعدل 1.8% سنويا
2) يفترض زياد الرقعة المزروعة بنحو 3.5 مليون فدان، وهي المساحة التي يجري بها مشروعات الاستصلاح الكبري
3) يفترض ثبات الموارد المائية (العذبة) عند 59.7 مليار متر مكعب سنويا حتي 2050.

2.1.5 أزمة المياه وانعكاساتها علي الصادرات المصرية من الأغذية الزراعية

فى ضوء الوضع المائي المستقبلي الذي سبق توضيحه، تعتبر أزمة المياه أخطر التحديات التي تواجه الصادرات الزراعية وخاصة الصادرات الطازجة.فاقتطاع المزيد من مخصصات مياه الري للوفاء بالاحتياجات المائية للشرب والصناعة ، سوق ينشأ عنه ضغوط متزايدة علي الإنتاج الزراعي الغذائي .وإذا كان إنتاج الغذاء يوجه لاحتياجات السوق المحلي أو الصادرات، فإن الصادرات سوف تتضرر أكثر نظرا لأولوية استيفاء أهداف الأمن الغذائي.يضاف إلي ذلك أن الطلب علي الغذاء محليا سوف يزيد علي الأقل بنحو 60% خلال العقود الثلاثة القادمة، وهى نسبة الزيادة السكانية الإجمالية خلال تلك الفترة.ناهيك عن الزيادة المتوقعة فى الطلب علي الغذاء نتيجة لعوامل أخري مثل التحضر والزيادة فى الدخول والتغيرات فى أنماط الغذاء. وقبيل حلول

10.21608/MEAE.2025.370709.1374

2030، سوف ينخفض نصيب الفرد من المياه إلي ما دون مستوي الندرة المطلقة للمياه وهو 500 متر مكعب، ثم يستمر فى التناقص إلي 349 متر مكعب بحلول 2050. وإذا خصم من هذا النصيب ما يوجه للشرب والصناعة (نحو 170 متر مكعب)،فلن يتبقي إلا كمية ضئيلة تكفي بالكاد للوفاء بجزء يسير من الاحتياجات الغذائية للفرد. نقطة أخري تعد فى غير صالح الصادرات الزراعية الطازجة من الخضر والفاكهة، هي أن إنتاج هذه المحاصيل يعتبر مستهلكا كثيفا لمياه الري ، الأمر الذي يرفع التكلفة الاجتماعية لهذه المنتجات كلما زادت ندرة المياه ومن ثم زاد سعرها الاجتماعي ومع ذلك، هناك بعض العوامل التي قد تعمل لصالح استمرار الصادرات الزراعية الطازجة.الأول والأهم أن هناك نحو 3.5 مليون فدان يجري استصلاحها من خلال المشاريع القومية الكبري،وهي أراضي صحراوية تعتبر زراعة الخضر والفاكهة نمطا سائدا بها.وهي أراضي تعتمد فى الأساس علي إعادة استخدام المياه.العامل الثاني هو التوسع فى الزراعات المحمية لزراعة الخضر للتصدير.لهذه الأسباب، فد يكون من المناسب تبني استراتيجية تقوم علي الأنتقال التدريجي من الصادرات الطازجة إلي الصادرات المصنعة.

3.1.5 تفتت الحيازات الزراعية والافتقار إلى نظام لملكية الأراضي الإنتاجية الزراعية

تفتت الحيازات الزراعية والافتقار إلى نظام لملكية الأراضي الإنتاجية الزراعية، يحدان من قدرة المزارعين على تحقيق وفورات الحجم. إذ يبلغ متوسط مساحة المزرعة 2.5 فدان)حوالي فدان واحد في الأراضي القديمة و 5 أفدنة في الأراضي الجديدة . وتقع 85% من المزارع الصغيرة في الأراضي القديمة (قاسم وآخرون، 2018). حوالي 50% من هذه المزارع تقل مساحتها عن فدان واحد ، والباقي يتراوح بين فدان واحد وخمسة أفدنة. تهيمن المزارع الصغيرة التي تعتمد على ممارسات الزراعة التقليدية على الزراعة في مصر (USAID,2021). وينتج صغار المزارعين نحو 47 % من المحاصيل الحقلية وقسما أصغر من المحاصيل البستانية (FAO , 2017), ولا يوجد في مصر سوى عدد قليل من المزارع الكبيرة، التي تشمل استثمارات محلية وأجنبية واستثمارات القوات المسلحة، ولا سيما في الأراضي الصحراوية المستصلحة. ولا يشجع هذا التفتت الحيازي، الاستثمار في تجديد التربة واستخدام المعدات والآلات. وتخلق الاتفاقيات قصيرة الأجل على تأجير الأراضي معوقات كبيرة أمام الاستثمارات، بالإضافة إلى رفع تكلفة المعاملات للمشترين التجاريين. وعلى الرغم من وجود قانون خاص بالتعاونيات، فإنه يفرض الكثير من القيود، ويتيح قدرا ضيئلا من المرونة لتطوير الاعتماد على الذات، أو إنشاء روابط تسويقية، أو إبرام عقود مع القطاع الخاص. وبدلا من ذلك، تعتبر التعاونيات امتدادا للحكومة، وتقتصر فائدتها على توزيع المستلزمات المدعومة. ولا يمكن استخدام الأراضي الزراعية التي تبلغ قيمتها نحو 84 مليار دولار للحصول على ضمانات بسبب مشاكل ملكية الأراضي وتسجيلها، وهو ما يعوق الاستثمار الخاص) World Bank, 2018), وهو وضع يقوض قدرة مصر على أن تكون مركزا للصناعات الزراعية في المنطقة (World Bank, 2020).

4.1.5 تباطؤ التقدم التكنولوجي والإنتاجية الزراعية Agricultural productivity

فى ظل محدودية القاعدة الموردية الزراعية المصرية كما سبق توضيحه، يعتبر تباطؤ الانتاجية الزراعية تحديا إضافيا جوهريا يهدد نمو الإنتاج الزراعي فى مصر، ومن ثم يهدد تحقيق الأهداف المتعلقة بالأمن الغذائي والصادرات الزراعية بقسميها الطازجة والمصنعة. وهناك عدة مستويات لمفهوم الإنتاجية الزراعية. فعلي المستوي المزرعي تقاس الإنتاجية الزراعية على أنها نسبة المخرجات الزراعية إلى المدخلات -Outputs inputs ratio . أما علي المستوي المحصولي، فيطلق عليها الإنتاجية المحصولية .Crop yield ويمكن أيضًا

10.21608/MEAE.2025.370709.1374

قياس الإنتاجية الزراعية بما يسمى بالإنتاجية الكلية لعناصر الإنتاج (Total factor productivity (TFP)). عادة ما تعزى التغيرات في TFP إلى التحسينات التكنولوجية (FAO,2001) ، وهي مؤشر يعكس الكفاءة الكلية لاستخدام الموارد الزراعية (الأراضي والعمالة ورأس المال والمدخلات المادية) المستخدمة لإنتاج هذا الناتج. وارتفاع الإنتاجية الكلية يعني القدرة على إنتاج المزيد بموارد أقل. ويتم تحقيق ذلك عادة من خلال تطبيق التقنيات والممارسات الزراعية المحسنة، والتخصص في السلع وأنظمة الزراعة التي تحقق الاستخدام الأمثل للموارد المحلية، وغيرها من الطرق لرفع كفاءة المزارعين في إنتاج المحاصيل والمنتجات الحيوانية.

وفيما يتعلق بنمو الإنتاجية الزراعية فى مصر، ووفقاً لمنظمة الأغذية والزراعة (الفاو)، فقد كانت الإنتاجية الكلية لعناصر الإنتاج فى القطاع الزراعي قد شهدت تحسناً محدوداً خلال الفترة 1981 - 2000؛ مدفوعة بالحد الأدنى من التحسينات التكنولوجية .(ECNC,2009) وتظهر استراتيجية التنمية الزراعية المستدامة 2030 أن الإنتاجية الكلية لعناصر الإنتاج فى القطاع، نمت بمعدل 1% سنويا خلال العقود الثلاثة المنقضية، وهو معدل ضئيل .أما علي مستوي الإنتاجية المحصولية ، فيوضح جدول (13) أن إنتاجية الحبوب في المجمل لم تنمو إلا بنحو 2.3% طوال العقدين الأخيرين (من 3.04 إلى 3.11 طن للفدان في المتوسط). وبمعدل نمو 0.1% سنويا. وهو معدل يعكس حالة من تقترب من الثبات خلال الفترة المذكورة. وقد نمت إنتاجية كل من القمح والذرة بمعدل 0.2% سنويا بينما تناقصت إنتاجية الأرز بمعدل 0.2% سنويا. أما بالنسبة لبقية المحاصيل ، فباستثناء إنتاجية العدس التي حققت معدل نمو أعلي من 1% (1.8%) وإن كان المحصول نفسه اختفي أصلا من التركيب المحصولي وتوقف إنتاجه كما سبق الإشارة، فقد نمت إنتاجية باقي المحاصيل معدلات أقل من 1% سنويا ، وكان أعلاها إنتاجية القطن (0.7%) ، بل تناقصت إنتاجية محصولي قصب السكر وعباد الشمس .

جدول (12): معدلات النمو السنوي فى الإنتاجية الفدانية للمحاصيل الأساسية خلال الفترة 2000-2022.

المحصول	قمح	ذرة	أرز	الحبوب	ق.السكر	ب.السكر	الفول	العدس	القطن
معدل النمو السنوي (%)	0.2	0.2	(0.1)	0.1	(0.3)	0.0	0.4	1.8	0.7

المصدر : حسبت من : وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي، نشرة الإحصاءات الزراعية ، إصدارات مختلفة.
* الأرقام بين قوسين سالبة

ويمكن تفسير التقدم التكنولوجي وتباطؤ الإنتاجية في القطاع الزراعي إلى حد كبير بتراجع الجهود الحكومية فيما يتعلق بالبحث والتطوير الزراعي بالإضافة إلى تغطية وجودة الخدمات العامة وخاصة الإرشاد الزراعي. وكان عدد من التشريعات والقوانين الزراعية الجديدة قد تم إصدارها فى 2014، خاصة فيما يتعلق بالتعاونيات الزراعية، والزراعة التعاقدية، والتأمين الزراعي، وجمعيات مستخدمي المياه. إلا أن هذه التشريعات والقوانين إما أنها غير كافية أو لم يتم تفعيلها. ومن ناحية أخرى، تعاني المؤسسات الرئيسية في القطاع الزراعي مثل مركز البحوث الزراعية، وهياكل الإرشاد الزراعي، والتعاونيات، والمعلومات الزراعية، من نقص التمويل ورأس المال البشري. تعاني الميزانية العامة المخصصة للبحوث الزراعية لمركز البحوث الزراعية من ضعف شديد ، خاصة خلال العقد الأخير، حيث انخفضت إلي نحو 11 مليون دولار أمريكي عام 2022 بعد أن كانت 200 مليون دولار أمريكي عام 1990. تدني نصيب القطاع الزراعي فى الاستثمار العام إلي 3 بالمائة.

10.21608/MEAE.2025.370709.1374

5.1.5 التغيرات المناخية

من المتوقع أن تؤثرالتغيرات المناخية بشكل كبير على القدرة على تحقيق إمكانات قطاع الأغذية الزراعية. إذ يعد ارتفاع درجات الحرارة وانخفاض هطول الأمطار من أكبر المخاطر المناخية التي يواجهها قطاع الزراعة في مصر. وسيؤدي ذلك إلى ارتفاع مستويات التبخر المحتملة، مما يؤدي بدوره إلى زيادة الطلب على المياه لأغراض الري. تأثير تغير المناخ على توفر مياه نهر النيل في المستقبل.إن ضعف النظام الزراعي الغذائي في مصر في مواجهة التغيرات المناخية يرجع إلى حساسية مكوناته لهذه التغيرات. وفي بلد كمصر، الذي لا ينتج ما يكفي من الغذاء لسكانه الحاليين، فإن التحدي الإضافي المتمثل في تغير المناخ سيكون له تأثير سلبي مباشر على سبل العيش للملايين من السكان ويؤدي إلى صعوبات في جميع أنحاء الاقتصاد. ومن المتوقع أن يؤدي الارتفاع المتوقع في درجات الحرارة من 1.6 درجة مئوية إلى 2 درجة مئوية في وادي النيل والدلتا (الإسكوا وآخرون، 2017) إلى توسيع الفجوة بين موارد المياه والطلب عليها، وانخفاض الإنتاجية الكلية الزراعية، وزيادة المنافسة على الموارد الطبيعية. وستؤدي درجات الحرارة المرتفعة إلى زيادة تبخر المياه واستهلاكها وتضع ضغوطًا إضافية على ندرة المياه الحادة في البلاد. كما ستؤدي التقلبات المناخية إلي تعرض المحاصيل للإصابة بالآفات وأمراض النباتات. وتعد دودة الجيش الخريفية مثالاً على تلك الحشرات التي أصبحت مؤخرًا أكثر خطورة بسبب ارتفاع درجات الحرارة. وهي تمثل تهديدًا خطيرًا للأمن الغذائي في مصر، حيث تهاجم العديد من المحاصيل الغذائية الأساسية. كما أن الارتفاع المتوقع في درجات الحرارة سيؤدي أيضًا إلى انخفاض إنتاجية بعض المحاصيل الرئيسية مثل الذرة والأرز والقمح. كما سيؤدي ارتفاع درجات الحرارة إلى تقليل إنتاج الثروة الحيوانية والتأثير على الإمكانات الإنتاجية للعديد من المناطق الزراعية في البلاد وسيزيد من التصحر (لويس وآخرون، 2018). كما تتعرض مصر للتهديد بارتفاع مستوى سطح البحر. في عام 2020، أفادت المنظمة العالمية للأرصاد الجوية (WMO) أن متوسط مستوى سطح البحر العالمي ارتفع منذ أوائل التسعينيات بمعدل متوسط قدره 3.2 ± 0.3 ملم / سنة. ومع ذلك، فإن معدل الارتفاع يتجه إلى الارتفاع (4.0-5.0 ملم / سنة) في منطقة شمال شرق إفريقيا (مصر ودلتا النيل)(WMO) ، 2020 .(ومن المتوقع أن يؤدي تسرب مياه البحر إلى زيادة ملوحة المياه والتربة في شمال الدلتا، مما سيكون له تأثيرات كبيرة على سبل عيش ملايين المزارعين. أفاد (Da Sagopta et al, 2007)أن مصر لديها أعلى نسبة من السكان المعرضين لارتفاع مستوى سطح البحر، حيث من المتوقع أن يتأثر حوالي 10 في المائة بارتفاع قدره متر واحد. أظهرت الدراسات حول ضعف مدينة الإسكندرية أن ارتفاع مستوى سطح البحر بمقدار 0.3 متر من شأنه أن يؤدي إلى أضرار ضخمة في البنية التحتية. يؤدي ارتفاع مستوى سطح البحر بالفعل إلى رداءة جودة المياه في بحيرات المياه العذبة الساحلية والتأثير سلبًا على مصائد الأسماك والتنوع البيولوجي. تشير الدراسات إلى أن إنتاجية المحاصيل الرئيسية ستنخفض بشكل كبير، حيث تتوقع بعض الدراسات انخفاضًا بنسبة 15 و 19% في إنتاجية محصولين رئيسيين في مصر (الذرة والقمح) بحلول عام 2050 (أبو حديد، 2006). (لويس وآخرون، 2018). وتعزى الخسائر في إنتاجية المحاصيل بشكل رئيسي إلى الارتفاع المتوقع فى درجات الحرارة ، والإجهاد المائي، والآفات والأمراض الجديدة، وغمر مياه البحر وملوحة التربة. وقام أحمد وآخرون (Ahmed et al, 2021) بتقييم التأثير الاقتصادي لتغير المناخ على الزراعة في مصر باستخدام نموذج الأسواق المتعددة. وأشارت النتائج إلى أنه في أسوأ السيناريوهات، مع انخفاض الغلة وارتفاع الطلب على المياه، يُقدر انخفاض الإنتاج الزراعي بنسبة تتراوح بين 10 إلى 18% من الخسارة فى المنتجات الرئيسية،

مع زيادة متوقعة في البطالة في القطاع الزراعي. ومن المتوقع أن ترتفع أسعار المستهلك بنسبة تتراوح بين 7 إلى 24% لجميع السلع.

2.5 معوقات الإنتاج الزراعي القابل للتصدير من المنتجات الطازجة والمصنعة

يساعد اندماج الاقتصاد المصري في التجارة العالمية على فتح أسواق جديدة لمنتجاتها التصنيعية، بما في ذلك منتجات قطاع تصنيع الأغذية. ومع ذلك، هناك مخاوف بشأن الجودة مقارنة بالمعايير الدولية .ويتمثل أحد التحديات في قدرة مصر على تلبية معايير السلامة الغذائية المتزايدة الصرامة التي تفرضها البلدان المتقدمة. ولكي يكون قطاع الصناعات الغذائية قادرًا على المنافسة عالميًا، يتعين عليه مواجهة تلك التحديات على طول سلسلة التوريد بأكملها بدءًا من المزارعين إلى شركات التصنيع وأخيراً البيع بالتجزئة محليا أو التصدير للأسواق الإقليمية والعالمية. ونظرًا لانخفاض التجارة التقليدية في الأغذية غير المصنعة دوليًا، واستبدالها بالتجارة في الأغذية المصنعة، أصبحت البلدان المتقدمة وجهة رئيسية لصادرات الأغذية المصنعة من قبل العديد من البلدان النامية.

1.2.5 ضخامة القطاع غير الرسمي في التصنيع الغذائي :

يمثل ذلك تحديا كبيرا لتصدير الصناعات الغذائية ، حيث تبرز الحاجة إلى الامتثال لمعايير سلامة الغذاء، سواء كانت لغرض التصدير أو كانت للاستهلاك المحلي. يمكن أن يؤدي عدم التطبيق السليم للإجراءات الصحية من قبل القطاع غير الرسمي إلى مخاطر صحية. بالإضافة إلى ذلك، يمكن أن تضر المشاكل المتعلقة بسلامة الأغذية والتعامل معها في القطاع غير الرسمي بسمعة المنتجين الذين يتعاملون فى المنتجات عالية الجودة. إن مواءمة المنتجات الغذائية المصرية مع المعايير الدولية لسلامة الأغذية أمر حتمي، وذلك لدعم الصادرات وتعزيز سلامة المستهلك المحلي .

2.2.5 محدودية مشاركة مصر في سلاسل القيمة العالمية بسبب تقييد تجارة الخدمات:

واتصالا بذلك تعتبر قطاعات التمكين الرئيسية وهي النقل واللوجستيات، والتمويل، والاتصالات السلكية واللاسلكية، والطاقة، بالغة الأهمية فيما يتعلق بدعم نمو القطاعات ذات القدرة التصديرية متعددة الوجه، مثل التصنيع، والأعمال التجارية الزراعية، والخدمات. إذ تتأثر القدرة على الانتقال إلى أنشطة التصنيع ذات القيمة المضافة الأعلى بتكلفة الخدمات الأساسية وتوافرها وجودتها. على سبيل المثال، فإن الافتقار إلى خدمات سلسلة التبريد يعيق قدرة مصر على الاندماج في سلاسل القيمة العالمية للأعمال الزراعية بنجاح، كما أن الافتقار إلى وسائل النقل والخدمات اللوجستية السريعة والموثوقة يعيق اندماج الشركات في سلاسل القيمة العالمية ويحد من صادرات منتجات الأعمال التجارية الزراعية إلى الدول الأوروبية والمتوسطية (World Bank, 2020)

- على الرغم من أن معايير الجودة والسلامة هي السمات الرئيسية التي تحدد القدرة التنافسية في أسواق الوجهة، إلا أن هناك عددا قليلا من المنتجين في مصر يطبقون معايير إلزامية، وخاصة بالنسبة لسوق الاتحاد الأوروبي.

10.21608/MEAE.2025.370709.1374

- غالبية مزارع الفاكهة قديمة جداً وأكثر عرضة للأمراض من الأصناف الجديدة. وقد تظهر الآفات والأمراض كعائق مهم أمام الإنتاج، خاصة في المناطق الصحراوية؛

3.2.5 معوقات ومشكلات تتعلق بصغار المزارعين:

يواجه المزارعون، وخاصة صغارهم، صعوبات في الوصول إلى الأسواق المحلية والعالمية. وفيما يتعلق بأسواق الفواكه والخضر الطازجة، فإن المشاكل والقيود التي يجب معالجتها هي الفواقد الكبيرة قبل وبعد الحصاد بسبب الافتقار إلى البنية التحتية الكافية، وهيمنة الأصناف التقليدية، وتعدد الوسطاء والتجار الذين يقدمون خدمات تسويقية سيئة ، بينما لا يضيفون أي قيمة للسلعة فى طريقها من المزارعين إلي المصدرين بدلاً من الآليات المباشرة التي تربط المزارعين بالأسواق المحلية وغياب معايير الجودة والسلامة. وتعاني الأسواق المحلية للمنتجات الزراعية من عدم الاستقرار، حيث لا يتم إيصال إشارات السوق إلى المنتجين، مما يؤدي إلى اتخاذ قرارات إنتاجية غير سليمة بسبب تأثيرات إشارات السوق المشوهة .

3.5 مشكلات ومعوقات إدماج قطاع الصناعات الغذائية في سلاسل الإمداد والقيمة العالمية

- **سيادة المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة(MSMEs)** : يتسم قطاع الصناعات الغذائية في مصر عموما، بسيادة المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة .MSMEs)) وهذه المشروعات، بالإضافة إلى محدودية الحجم، فهي غير منظمة ولا يمكنها بالتالي الاستفادة من الحجم وفورات الحجم أو من النشطة المضيفة للقيمة مثل التسويق التصديري . وأغلب المصانع التابعة لهذه المشروعات لا تتمكن من الحصول على شهادات الجودة مثل شهادة الممارسات الصناعية الجيدة (GMP و (HACCPوهناك مشاكل أخرى تواجه هذه المرحلة منها ضعف السوق المحلية وتخلف قنوات التوزيع وقلة سلاسل التجزئة الكبرى. ومشاكل تتعلق بالأعباء الإدارية والبيروقراطية) خاصة عدم وجود شفافية في الأنظمة الجمركية الخاصة بالمستلزمات المستوردة، وبطء إجراءات التخليص الجمركي بسبب المتطلبات البيروقراطية المفروضة على الشركات، والتي جعلت قطاعات الأعمال / الصناعة تعتمد على المدخلات المستوردة غير التنافسية(Siam and Abdel-Hakeem, 2018) .

- **عدم انتظام توريد المواد الخام وعدم ملاءمة الأصناف الموردة من أهم المشاكل التي تواجه مصنعي الأغذية** : يؤثرعدم انتظام توريد المواد الخام، وعدم ملاءمة الأصناف الموردة في أغلبها للتصنيع ، سلبا على كفاءة التصنيع وانخفاض عدد أيام التشغيل والذي لا يتجاوز 50 يوما في السنة بينما يمكن للمصانع، لو تم حل مشكلة توريد الطماطم الخام، أن تعمل90 يوما في السنة. تتسم غالبية الشركات المصنعة بعدم القدرة على الاستثمار في البحوث والتطوير، مما يؤدى إلى انخفاض مستوى الابتكار داخل القطاع، ومن ثم محدودية المنتجات الجديدة.

- **معوقات تتعلق بالتدفقات التجارية بوجه عام والتدفقات التجارية من الأغذية الزراعية** : تتسم اللوائح التجارية الحاكمة للتدفقات التجارية بالصارمة. وقد استخدمت مصر في كثير من الأحيان تدابير الطوارئ التجارية) تدابير مكافحة الإغراق والحماية الآمنة .((Anti-dumping and safeguard measures وبالإضافة إلى ذلك، كان معدل تعريفة الدولة الأولى بالرعاية المطبقة أعلى في المتوسط في عام 2017

10.21608/MEAE.2025.370709.1374

عما كان عليه في عام 2012 (من 16.5 إلى 19 في المائة). ولا تزال البلاد أيضًا ترفع الضرائب على الصادرات على عدد من المنتجات بما في ذلك السكر،وتفرض حظرا على تصدير الأرز منذ 2016 . علاوة على ذلك، تواجه الشركات العاملة في مصر حواجز غير جمركية عالية في شكل تراخيص الاستيراد وتسجيلها، وقيود الاستيراد لأسباب اقتصادية وصحية ودينية، وفي شكل تدابير صحة وصحة نباتية Sanitary and phytosanitary measures لا تتماشى مع المعايير الدولية (مثل معيار الاتحاد الأوروبي للصحة والصحة النباتية (Riera and Paetzold, 2019). ولا تزال التدابير غير الجمركية تعيق الواردات والصادرات(OECD et al.2021) .

- **تعقد نظام المناطق الحرة** : فيما يتعلق بالتجارة والاستثمار، تعتمد مصر على نظام معقد من المناطق الحرة المعينة ومنطقة اقتصادية خاصة لجذب الاستثمار الأجنبي وتشجيع الصادرات. وتهدف المناطق الحرة (مناطق حرة تقدم للشركات إعفاء كاملا من رسوم الاستيراد وضرائب الدخل والرسوم الجمركية. لا تخضع الشركات إلا لدفع رسم سنوي عن قيمة البضائع الداخلة والخارجة من المناطق الحرة) إلى استفادة الشركات المصرية بالمزايا التنافسية في الصادرات فى ظل التدفقات الحرة للتجارة ودون التعرض للوائح مرهقة . ومع ذلك، لا يُسمح للشركات العاملة فى المناطق الحرة ببيع المنتجات في السوق المصرية إلا بعد سداد الرسوم الجمركية، مما يؤدي فعليًا إلى إنشاء شركات تصدير خالصة ويجعل المبيعات في السوق المحلية الكبيرة غير جذابة.((Riera and Paetzold, 2019.

- **تعقد النظام التجاري وارتفاع الحواجز الإدارية وندرة العمالة المؤهلة وبيئة الأعمال المرهقة** : على الرغم من مواجهة شركات التصنيع الغذائي لتكاليف إنتاج رخيصة نتيجة لتوافر القوة العاملة بأجور منخفضة، وانخفاض تكاليف الطاقة ووجود بنية تحتية جيدة للشحن، فإن هذه الشركات تعاني من نظام تجاري معقد، وحواجز إدارية عالية، وندرة العمالة المؤهلة وبيئة الأعمال المرهقة في السوق المحلية . وما يقرب من نصف الشركات التجارية النشطة ترى أن اللوائح الجمركية والتجارية عقبة رئيسية أمام عملياتها التجارية. وتأكيدا لذلك تشغل مصر مرتبة متدنية إلى حد ما فيما يتعلق بالتجارة عبر الحدود (171 من 190 دولة) وذلك طبقا لتقرير ممارسة أنشطة الأعمال مصر للبنك الدولي . تواجه الشركات التجارية تكاليف مرتفعة وإجراءات مطولة فيما يتعلق بالجمارك ومطابقة الوثائق. وعلي ذلك هناك 10% فقط من المنشأت المصرية تعد جاذبة فى التصدير والاستيراد(Riera and Paetzold, 2019)

- **تعقد وتباين الأطر التنظيمية والأنظمة الاقتصادية المتعلقة بالشركات** : إن الأطر التنظيمية المعقدة والمختلفة واختلاف الأنظمة الاقتصادية بين الشركات المصدرة والشركات العاملة في السوق المحلية الكبيرة يخلق بيئة معقدة ويؤدي إلى مستويات إنتاجية مختلفة بين الشركات. ويتم تكريس هذا التفاوت بسبب المنافسة غير العادلة والتواجد المكثف للمؤسسات المملوكة للدولة ووجود قطاع غير رسمي كبير في الاقتصاد .

- **ندرة العمالة المؤهلة** بسبب قلة مدارس التدريب المهني وعدم تطابق المهارات، وعدم التوافق مع المعايير الدولية وضعف ضوابط الجودة، تقلل من فرص الشركات في دخول سلاسل القيمة الجديدة، والارتقاء على

طول سلاسل القيمة الحالية والاستفادة من الوصول التفضيلي الواسع إلى الأسواق المتاحة للمنتجات المصرية(Riera and Paetzold, 2019.

- **عدم كفاءة الخدمات المقدمة لقطاع الصناعات الغذائية** : يعد ذلك أحد المشكلات المهمة التي تؤثر سلبا علي تنافسية القطاع في إطار سلسلة القيمة للمنتجات الغذائية وتشير دراسة سعيد وممدوح (Said and Mamdouh, 2018)أن أداء قطاعات الألبان والعصائر، والزيتون وزيت الزيتون قد تأثر سلبا بعدم الكفاءة في تقديم الخدمات.

- **الثبات النسبي لهياكل التجارة الخارجية المصرية** : بالرغم من قيام مصر بتحرير تجارتها الخارجية خلال العقود السابقة ، وما أدى إليه ذلك من زيادة في كل من الصادرات والواردات، فإن هيكلها لم يتغير بشكل كبير مع مرور الوقت. ويمكن أن يعزى ذلك إلى عدة أسباب: 1) لا يجذب مناخ الاستثمار المستثمرين، ولا توجد رؤية قومية واضحة لسياسة صناعية فعّالة. ، 2) تهيمن المنتجات التقليدية ذات القيمة المضافة الضئيلة على الصادرات، وتعتمد هذه المنتجات بشكل كبير على المواد الخام المستوردة. وينطبق الشيء نفسه على الاستثمار الأجنبي المباشر، الذي يتركز في صناعة النفط ولم ينجح في خلق سلاسل القيمة أو فرص العمل العالمية ، 3) يعود الارتفاع الضئيل في الصادرات إلى حقيقة مفادها أن غالبية الاتفاقيات التجارية التي وقعتها مصر ضحلة. عادة ما تميز الأبحاث المتعلقة بالتجارة بين الاتفاقيات الضحلة والعميقة، حيث تكون الأولى اتفاقيات تقتصر على إزالة التعريفات الجمركية بينما تتجاوز الثانية ذلك لتشمل التدابير غير التعريفية والخدمات وغيرها من الأحكام غير التجارية.

4.5 معوقات الاستفادة من الاتفاقيات التجارية في تعزيز القدرات التنافسية للصادرات الزراعية المصرية

تعتبر الصادرات الزراعية والغذائية المصنعة من أهم القطاعات التصديرية التي تهتم بها مصر عند التفاوض لابرام الاتفاقيات التجارية حيث تستهدف السياسات المصرية في المفاوضات التجارية اتخاذ جميع السياسات والآليات والمواقف التفاوضية الممكنة لحماية القطاع الزراعي من خلال وقواعد للمنشأ وسياسات تفاوضية تساهم في زيادة الصادرات الزراعية والغذائية المصنعة خاصة الصادرات ذات القيمة المضافة وسياسات اخرى تساهم في حماية المنتج الزراعي من الاغراق بالمنتجات الحارجية وفي نفس الوقت تسهيل استيراد مستلزمات الانتاج الزراعي. وتعتبر مصر من أكثر دول العالم ابراماً للتفاقيات التجارية بمختلف أنواعها سواء كانت اتفاقيات تجارية ثنائية أو متعددة الأطراف أو حتى ترتيبات تفضيلية مع دول العالم، حيث وفق مخرجات هذه الاتفاقيات تتمتع الصادرات الزراعية والغذائية المصرية بكثير من الممزات التفضيلية عند التصدير مما يساهم في تعزيز القدرات التنافسية لصادرات الزراعية والغذائية المصرية في الأسواق العالمية. .

الا انه ومن خلال تطبيق الاتفاقيات التجارية على ارض الواقع هناك العديد من المعوقات المرتبطة بعمليات التصدير والاستيراد تحد من تعظيم استفادة الصادرات الزراعية والغذائية من هذه الاتفاقيات في تعزيز قدراتها التنافسية والاستفادة من المميزات التفضيلية لهذه الاتفاقيات، حيث تختلف هذه المعوقات من اتفاقية لاخرى الا انها تتشابه جميعا في ارتباط هذه التحديات بالتنفيذ الفعلي للاتفاقيات على أرض الواقع، ويمكن تقسيم هذه المعوقات لنوعين من المعوقات أولهما معوقات متعلقة بالجانب المصري وأخرى متعلقة بشروط تطبيق

10.21608/MEAE.2025.370709.1374

الاتفاقيات التجارية، وفيما يلي توضيح أهم المعوقات المرتبطة بعدم الاستفادة الكافية من أهم الاتفاقيات التجارية المصرية سواء كانت مرتبطة بالجانب المصري أو مرتبطة بتطبيق الاتفاقيات التجارية.

شكل (12): معوقات الاستفادة من الاتفاقيات التجارية في تعزيز القدرات التنافسية للصادرات الزراعية المصرية

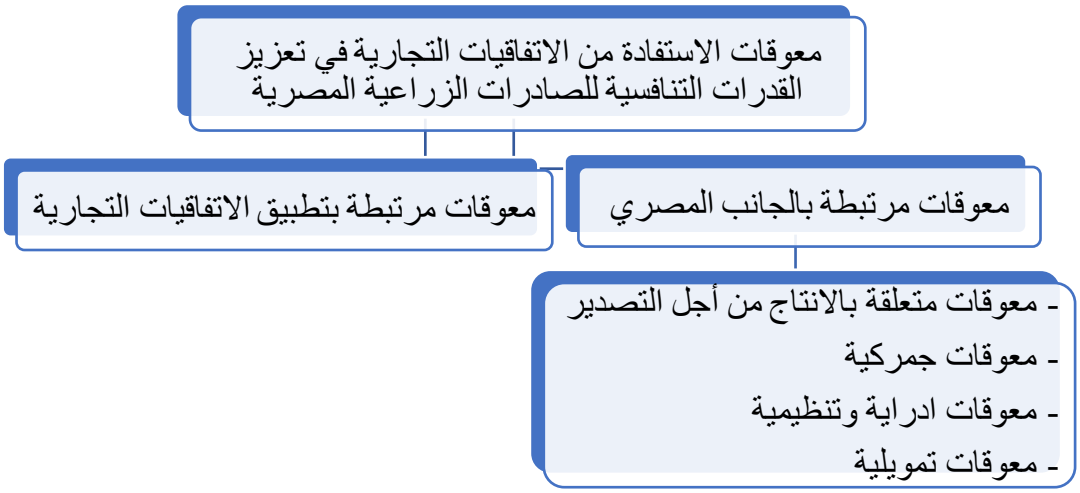

المصدر: دراسة ميدانية – وحدة المراكز التكنولوجية المتخصصة – وزارة التجارة والصناعة – 2023.

1.4.5 معوقات مرتبطة بالجانب المصري:

وتتمثل أهم المعوقات المرتبطة بالقطاع الزراعي والصناعات الغذائية في كل من تحديات مرتبطة بتكاليف، والانتاج من أجل التصدير، وتحديات مرتبطة بتكاليف الطاقة والنقل الداخلي، وتحديات مرتبطة بعمليات التخليص الجمركية، تحديات مرتبطة بتمويل الصادرات والانتاج من أجل التصدير، وتحديات اخرى، ويمكن توضيح ذلك كالتالي:

أ. **أرتفاع تكاليف الانتاج التصديري:**

تمثلت أهم التحديات المرتبطة بالانتاج من أجل التصدير في ارتفاع تكاليف مستلزمات الانتاج، حيث تعتبر من أكثر التحديات تأثيرا على القدرات التنافسية للصادرات الزراعية المصرية، حيث تشير نتائج الشكل رقم (13) إلى أن قيمة مستلزمات الانتاج الزراعي (F0F1[1]) ارتفعت من حوالي 58.6 مليار جنيه عام 2010 إلى حوالي 563.7 مليار جنيه عام 2023 بزيادة قدرت بحوالي 505 مليار جنيه وبنسبة بلغت حوالي 862% عما كانت عليه عام 2010. وتوضح هذه النتائج الأعباء المالية الكبيرة التي يتحملها المزارعون للانتاج سواء من الموجه للتصدير أو للسوق المحلي مما يعد أحد أكبر التحديات التي تواجه تعزيز القدرات التنافسية للصادرات الزراعية المصرية، حيث تتمثل أهم أسباب هذه الزيادة في ارتفاع معدلات التضخم والتأثير السلبي لانخفاض قيمة العملة المحلية أمام العملات الأجنبية ومن أهمها الدولار.

(1) وفق تعريف الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء فهي عبارة عن كل ما يشترى من خارج وداخل القطاع الزراعى واللازم للإنتاج الزراعى مثل الأسمدة الكيماوية والمبيدات والتقاوى والسماد البلدى، حيث يتم حساب قيمة التقاوى لحاصلات الحقل والخضر والفاكهة للعروات الثلاثة مع قيمة الأسمدة الكيماوية والبلدية والمبيدات والأعلاف وبيض التفريخ (للدواجن) والزريعة (للأسماك)والوقود والزيوت والشحومات وحساب صيانة وإهلاك الآلات الزراعية

10.21608/MEAE.2025.370709.1374

شكل (13): تطور قيمة مستلزمات الإنتاج الزراعي (مليار جنيه)

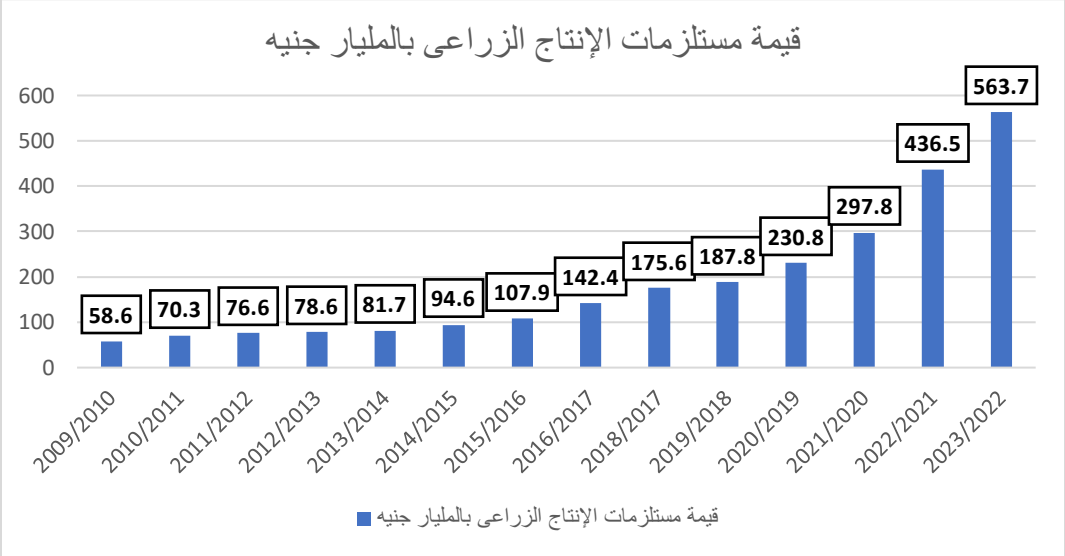

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء.

ب. أرتفاع تكاليف الطاقة والنقل الداخلي:

تؤثر تكاليف الطاقة (خاصة لمصانع التصنيع الغذائي) والنقل الداخلي على القدرات التنافسية للصادرات الزراعية بشكل كبير حيث تعتبر هذه التكاليف من العوامل غير المباشرة المؤثر على أسعار التصدير، فبالنسبة لتكاليف الطاقة في عمليات لتصنيع الغذائي تبين تأثيرها الكبير على التنافسية السعرية للسلع الزراعية المصنعة خاصة وأن الدول المنافسة غالباً ما تكون فيها تكاليف الطاقة أقل من مصر، ويتبين من الشكل رقم (14) أن اسعار مدخلات الطاقة في مصانع التصنيع الغذائي في مصر وأهم الدول المنافسة لها في الأسواق العالمية كمتوسط للفترة 2020-2023 بلغت حوالي 4.1 دولار للمليون وحدة حرارية من الكهرباء والطاقة، بينما بلغ نفس المتوسط في بعض الدول المنافسة ومن أهمها تركيا والسعودية حوالي 2.5 دولار للمليون وحدة حرارية من الكهرباء والطاقة.

شكل (14): أسعار مدخلات الطاقة المستخدمة فى مصانع الأغذية فى مصر وأهم الدول المنافسة فى الأسواق العالمية فى متوسط الفترة 2020-2023

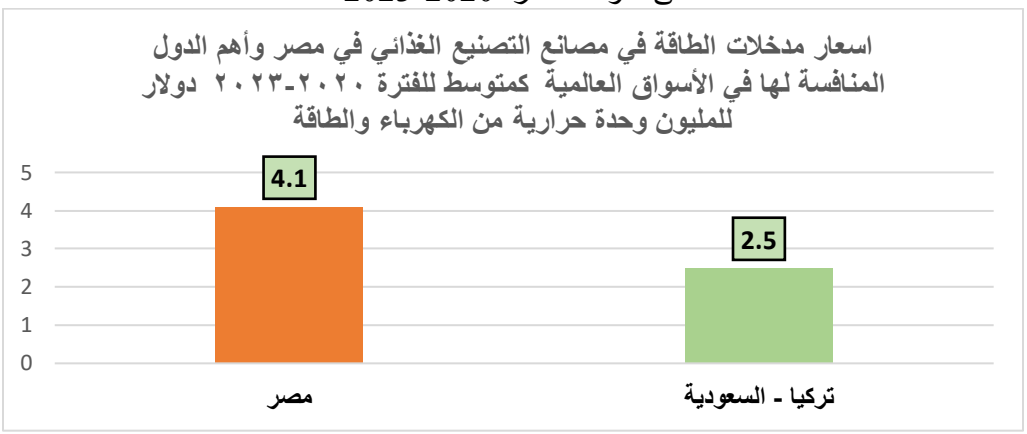

المصدر: اتحاد الصناعات المصرية: أجندة الاصلاحات العاجلة للنمو الصناعي ودفع الاستثمارات

10.21608/MEAE.2025.370709.1374

اما بالنسبة لتكاليف النقل الداخلي فقد ارتفعت بشكل كبير خاصة فيما يتعلق بتكاليف نقل السلع الزراعية إلى محطات التصدير والموانئ وكذلك نقل الخامات الزراعية لمصانع الغذاء، حيث تشير بيانات الشكل رقم (15) إلى أن تكلفة النقل لسيارات النقل ونقل الحاويات التصدير ارتفعت نتيجة ارتفاع أسعار الوقود في مصر من حوالي 2000 جنيه عام 2022 إلى حوالي 2600 جنيه لكل 100 كيلو متر فى 2023 ، وهو ما يعد أحد الأعباء المالية الكبيرة على العميات والخدمات التسويقية الرتبطة بالتصدير للسلع الزراعية والغذائية .

شكل (15): أسعار النقل الداخلي لسيارات النقل الكبيرة (وحاويات التصدير) (جنيه لكل 100 كيلومتر)

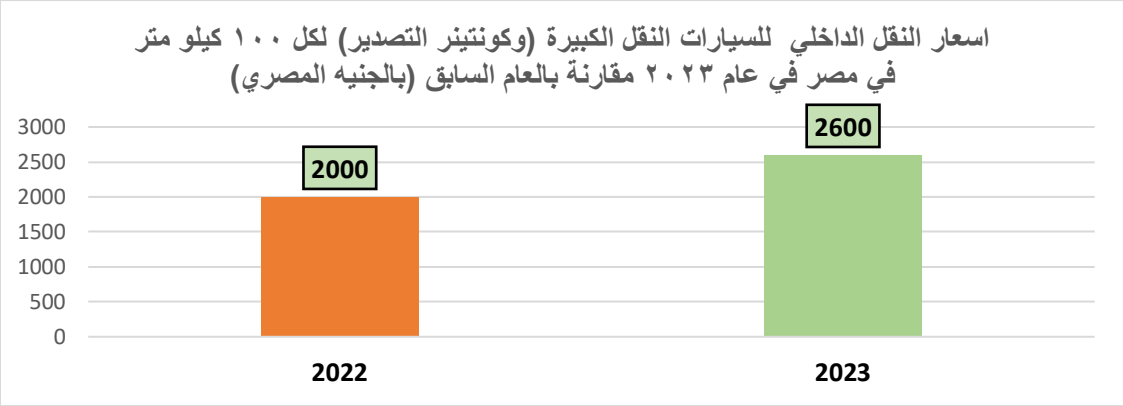

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء.

2.4.5 ضعف كفاءة التخليص الجمركية:

تعتبر سهولة عمليات التخليص الجمركي من أهم المحددات للقدرات التنافسية للصادرات الزراعية والغذائية المصرية حيث تتمثل أهم التحديات التي تؤثر على القدرات التنافسية للصادرات الزراعية والغذائية المصرية في الآتي:

أ. ارتفاع تكاليف التخليص الجمركي

تعتبر مصر من الدول التي ترتفع فيها تكاليف التخليص الجمركي بشكل كبير مقارنة بالدول المنافسة في الصادرات الزراعية حيث يوضح ذلك بيانات الشكل رقم (16)

شكل (16): متوسط تكاليف التخليص الجمركي فى مصر مقارنة بالدول المنافسة

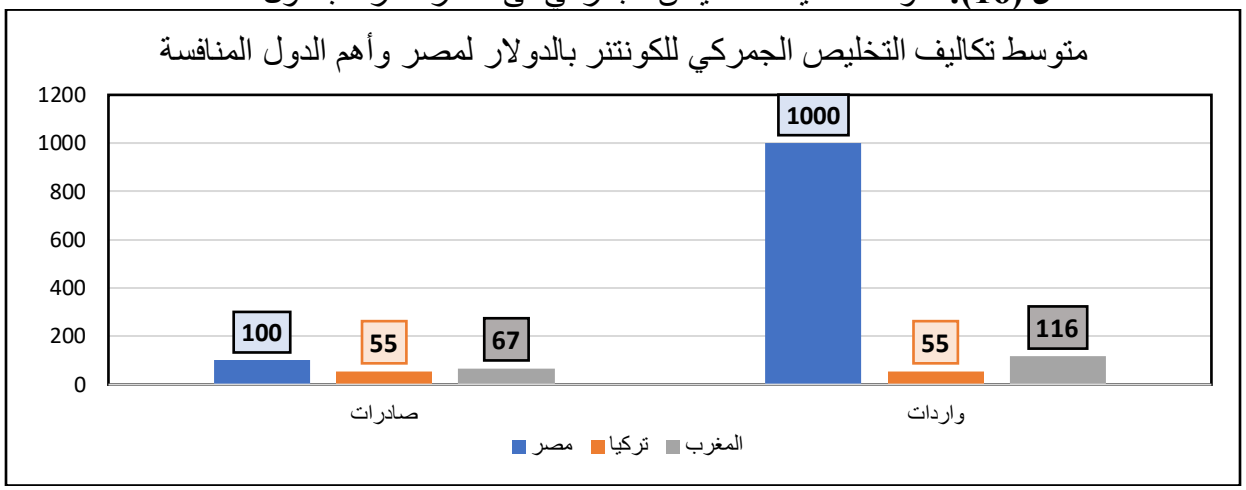

المصدر: قاعدة بيانات البنك الدولي: تقرير ممارسة الاعمال 2020.

10.21608/MEAE.2025.370709.1374

ب. زمن التخليص الجمركي

تعاني كل من الصادرت الزراعية الطازجة والغذائية (المصنعة) وكذلك واردات مستلزمات الإنتاج المستخدمة في الإنتاج التصديري (سواء فى الإنتاج الأولي أو منشآت التصنيع الغذائي) من صعوبات وتحديات مرتبطة بزمن الافراج الجمركي سواء للصادرات أو الواردات ووجود بعض المعوقات المرتبطة باجراءات ومستندات التصدير خاصة مع الجهود المبذولة في التحول الرقمي لعمليات التصدير والاستيراد ، والذي ما زال يحتاج لمزيد من الجهد لتحقيق الاستفادة المرجوة منه.

وتوضح بيانات الشكل رقم (17) ان زمن الافراج الجمركي في مصر سواء للتصدير او الاستيراد يزيد بشكل كبير عن الدول المنافسة مما يحد من القدرات التنافسية للصادرات الزراعية والغذائية المصرية في الأسواق العالمية ويؤثر على كفاءة العمليات الانتاجية من أجل التصدير .

شكل (17): متوسط تكاليف التخليص الجمركي (دولار للحاوية) فى مصر مقارنة بأهم الدول المنافسة

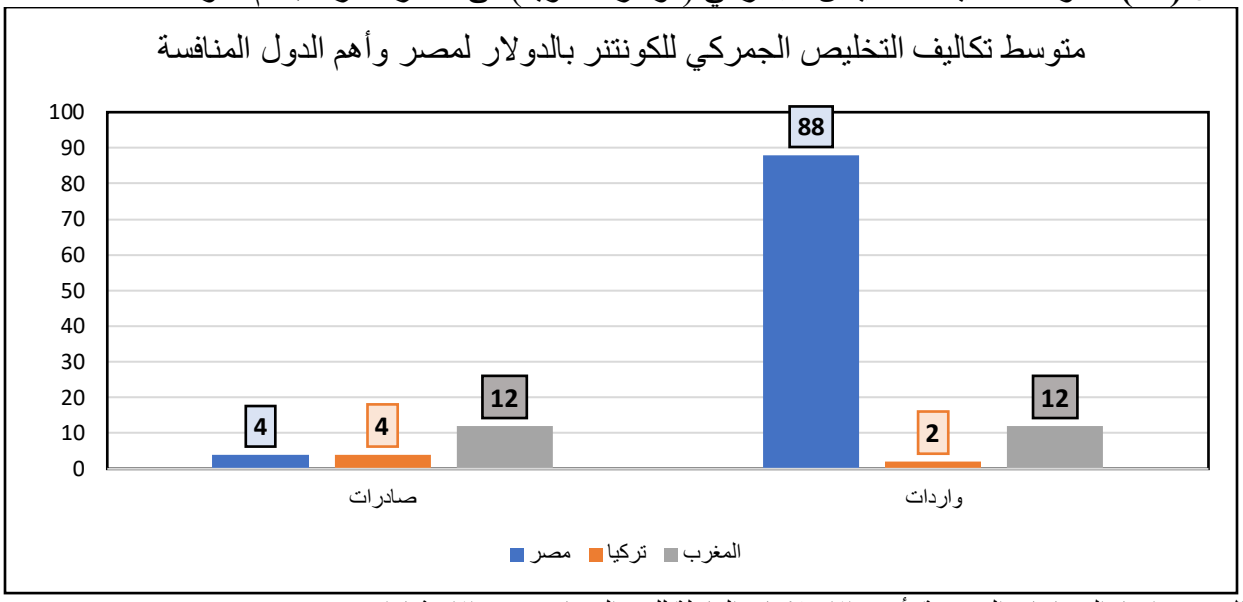

المصدر: اتحاد الصناعات المصرية: أجندة الاصلاحات العاجلة للنمو الصناعي ودفع الاستثمارات

ت. عدم كفاية وكفاءة اجراءات الرقابة على جودة الصادرات في الدوائر الجمركية وضعف مستويات الاعتراف المتبادل بشهادات الجودة.

تعاني الصادرات المصرية من تحديات مرتبطة بعدم كفاية وكفاءة اجراءات الرقابة على جودة الصادرات في الدوائر الجمركية وضعف مستويات الاعتراف المتبادل بشهادات الجودة، خاصة فيما يتعلق بالتداخل فيما بين بعض الجهات في بعض الاختصاصات خاصة الهيئة القومية لسلامة الغذاء والحجر الزراعي

3.4.5 ضعف تمويل الصادرات والانتاج من أجل التصدير

تعتبر هذه النوعية من التحديات ذات أثر كبير على القدرات التنافسية للصادرات الزراعية والغذائية المصرية خاصة وأن الدول المنافسة لمصر معظمها يقدم حلول تمويلية فعالة لدعم المصدرين، وتتمثل أهم هذه التحديات في الآتي:

10.21608/MEAE.2025.370709.1374

- انخفاض حجم التمويل المقدم لتمويل رأس المال العامل (التفقات الجارية للانتاج من أجل التصدير) سواء للمزارع أو منشآت التصنيع الغذائي.
- سياسات الدجولة التي تم اتخاذها بشأن خفض المساندة التصديرية مما ساهم في انخفاض القدرات التنافسية السعرية للصادرا الزراعية الطازجة والمصنعة في الأسواق العالمية خصاصة في ظل استمرار دعم الدول المنافسة للمصدرين لديها مالياً وفنيا وترويجياً.

4.4.5 معوقات اخرى:

هناك تحديات أخرى تواجهها الصادرات الزرعية من السلع الطازجة والمصنعة تؤثر على القدرات التنافسية لها في الأسواق العالمية من أهمها الآتي:

- عدم الاعتماد بشكل كافي على الزراعات التعاقدية والتي تساهم في الاستفادة من وفورات السعة في الانتاج من أجل التصدير.
- ضعف القدرات والمهارات التسويقية لبعض المصدريين المصريين.
- عدم وجود أسعار مزرعية محددة لبعض المحاصيل
- تحديات مرتبطة بحصول المستثمرين على وحدات صناعية للتصنيع الغذائي للانتاج وزيادة نسبة التصنيع والقيمة المضافة للسلع الزراعية (سواء للسوق المحلي أو التصنيع)

شكل (18): ملخص التحديات والمشكلات التي تواجه الصادرات في قطاع الاغذية الزراعية.

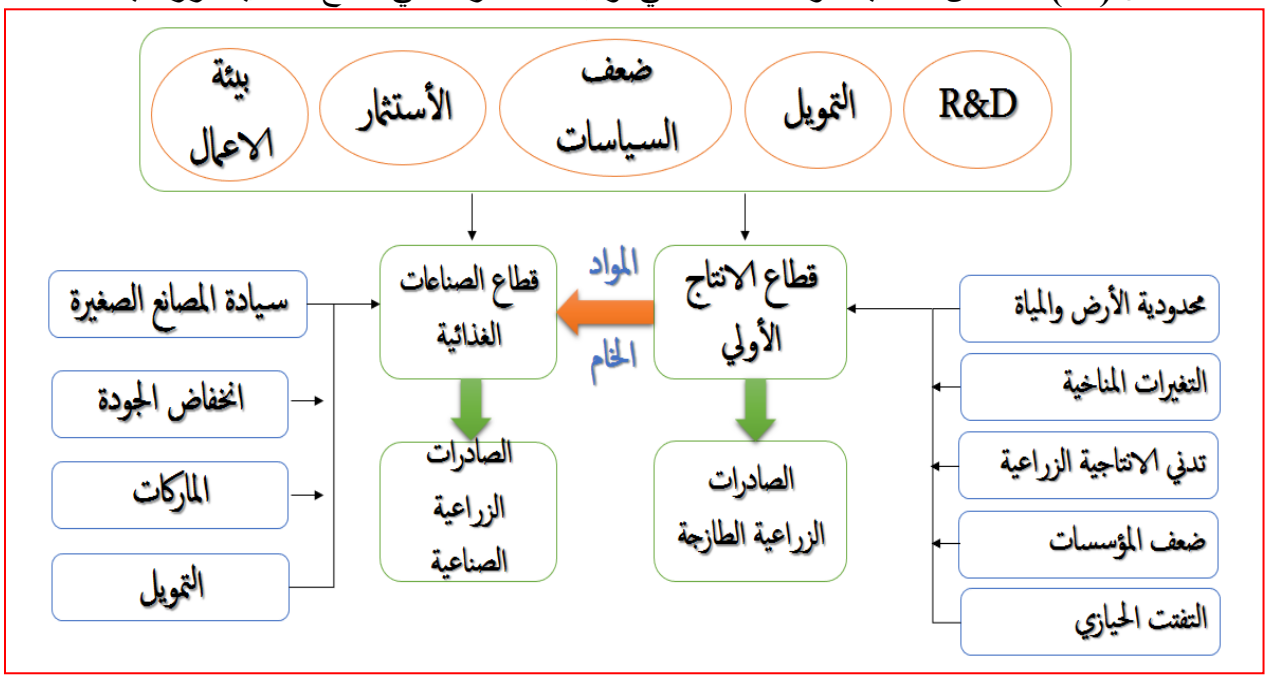

10.21608/MEAE.2025.370709.1374

تحليل نقاط القوة والضعف والفرص والتهديدات (SWOT) لقطاع الأغذية الزراعية

يمكن تلخيص أهم العناصر الرئيسية باستخدام تحليل نقاط القوة والضعف والفرص والتهديدات كما يلي:

نقاط القوة	نقاط الضعف
▪ قدرة الزراعة المصرية على إنتاج أنواع مختلفة من الفاكهة والخضروات في مواسم مختلفة على مدار العام . ▪ سجل قطاع الصناعات الغذائية أداءً جيدا في التصدير، وخاصة قطاع الفاكهة والخضروات في السنوات الثلاث الماضية ▪ **الموقع الجغرافي الرئيسي**؛ القرب من دول الخليج العربية وأوروبا؛ يومين إلى ثلاثة أيام وأقل من أسبوع للوصول إلى الموانئ البحرية الخليجية والأوروبية على التوالي . ▪ انخفاض تكلفة العمالة مقارنة بالدول الإقليمية والمتقدمة، وزيادة توافر العمالة الماهرة . ▪ **خدمات الشحن البحري والجوي** المباشر إلى أوروبا لتحسين أداء التصدير ▪ **تحسين الجودة ونظام تحليل المخاطر** ونقاط التحكم الحرجة في الصناعات الغذائية في السنوات الأربع الماضية؛ ▪ **تحسين بيئة الأعمال** بشكل متزايد مثل الحوافز الضريبية للمصدرين والمستثمرين، وتحسين اللوائح الجمركية وما إلى ذلك ▪ **إصدار قانون الغذاء الموحد** الجديد من شأنه تسهيل وتوضيح سوء الفهم بين التجار والمصنعين وأجهزة إنفاذ قانون الغذاء؛ ▪ **إنشاء الهيئة القومية لسلامة الغذاء**.	▪ بسبب عدم قدرة غالبية الشركات على الاستثمار في البحث، هناك مستوى منخفض من الابتكار داخل القطاع، وبالتالي نقص المنتجات الجديدة ▪ **نظام الزراعة متخلف ومفتت**، واستخدام المواد الخام المحلية على نطاق تجاري يعوقه إمداد غير متسق من المواد الخام للصناعات بسبب ضعف الزراعة التعاقدية والعلاقة الضعيفة للغاية بين المزارعين والمصنعين ▪ **ضعف الخدمات اللوجستية** مثل سلاسل المتاجر الباردة ونظام النقل المبرد ومساحة الشحن الجوي، فضلا عن نقص المعرفة بمعاملات ما بعد الحصاد للمنتجات القابلة للتلف من المزرعة إلى المصنع إلى الموانئ، وبالتالي خسائر عالية بعد الحصاد ▪ **تصنف غالبية الشركات العاملة** في هذا القطاع على أنها متناهية الصغر وصغيرة ومتوسطة الحجم. هذه الشركات غير منظمة وبالتالي لا يمكنها الاستفادة من اقتصاديات الحجم والتسويق للتصدير ▪ **ضعف السوق المحلية** وقنوات التوزيع غير المتطورة، مثل محلات السوبر ماركت والهايبر ماركت ▪ **الأعباء الإدارية والبيروقراطية** (وخاصة الافتقار إلى الشفافية في اللوائح الجمركية فيما يتعلق بالعناصر المستوردة) ووقت التخليص الطويل للغاية المطلوب بسبب جميع المتطلبات البيروقراطية المفروضة على الشركات، مما جعل الشركات/قطاعات الصناعة التي تعتمد على المدخلات المستوردة غير قادرة على المنافسة

10.21608/MEAE.2025.370709.1374

الفرص	التهديدات
▪ إمكانية عالية لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة في قطاع التصنيع الغذائي والتحول إلى مركز إقليمي للشركات المتعددة الجنسيات لمكاتبها الإقليمية في التسويق والبحث والتطوير والتشغيل في الشرق الأوسط. • هناك مجال لإدخال الهياكل التمكينية، مثل التعاونيات والزراعة التعاقدية، والتي قد تسمح للمزارعين الصغار بخدمة الأسواق الأوروبية (وخاصة في قطاع الفاكهة والخضروات) ▪ زيادة فرص التسويق من خلال الاتفاقيات التفضيلية مع الدول العربية والقارة الافريقية والأسواق الإقليمية الأخرى. ▪ هناك إمكانات كبيرة لزيادة تطوير المنتجات من خلال استكمال مجموعة المنتجات القائمة بالفعل في قطاع الفاكهة والخضروات، هناك طلب واضح على المنتجات المجمدة والمهروسة والمعلبة ▪ هناك سوق ضخمة ومتوسعة في أوروبا للمنتجات العضوية مما يخلق فرصًا للمنتجين المصريين ▪ النمو الهائل في سوق "العلامات التجارية الخاصة" لمتاجر السوبر ماركت - والتي تقدر حاليًا بنحو 20٪ من تجارة السوبر ماركت في أوروبا - يوفر فرصة للمصنعين المصريين (وخاصة مصنعي الفاكهة والخضروات)	▪ على المستوى العالمي، يتزايد التهديد التنافسي من البلدان النامية الأخرى، وخاصة الصين والهند، مع إعادة هيكلة صناعاتها ومؤسساتها ▪ يشكل عدم الاستقرار السياسي في المنطقة تهديدًا خطيرًا، وخاصة لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر والاستفادة من سلاسل القيمة العالمية.

6. الإمكانات التصديرية والفرص المتاحة في قطاعي الزراعة والصناعات الغذائية.

يتناول هذا الجزء الفرص التي يمكن استثمارها في الأسواق التصديرية للمنتجات الزراعية والتي يمكن استغلالها لتنمية الصادرات المصرية، وقد تم تقدير الإمكانات التصديرية المصرية غير المستغلة باستخدام "مؤشر الإمكان التصديري" Export potential Indicator الذي طوره مركز التجارة الدولية ITC والذي سبقت الإشارة إليه فى المنهجية. حيث يتم تحديد هذه الإمكانات طبقاً للمجموعات السلعية وأهم السلع المصدرة داخل كل مجموعة وذلك على مستوى العالم، يليها التعرف على الإمكانات التصديرية لهذه السلع وفقاً لتوزيعها الجغرافي. وعلى الرغم من الزيادة الكبيرة في صادرات مصر الزراعية خلال السنوات الأخيرة إلا ان مصر لا تحقق حالياً سوى 56% من إمكاناتها التصديرية في السلع الزراعية. وقد قدرت قيمة الامكانات التصديرية المتاحة للصادرات الزراعية حوالي 15.5 مليار دولار عام 2023، مما يعني ان ما يقرب من 9 مليارات دولار من إمكانات التصدير في المنتجات الزراعية والغذائية لا تزال غير مستغلة في مصر. وبدراسة الفرص التصديرية غير المستغلة يتضح ان صادرات الفاكهة الطازجة لديها فرص تقدر بحوالي 2.3 مليار دولار

(يتصدرها البرتقال بقيمة 1 مليار دولار)، تليها الأغذية المصنعة بحوالي 1.6 مليار دولار (يتصدرها الأغذية المحضرة والزيتون المصنع)، ثم الخضر والسكر ومصنوعاته بحوالي 811 و416 مليون دولار علي الترتيب.

1.6 الفرص المتاحة في قطاع الصناعات الغذائية

1.1.6 الطلب المتزايد علي الأغذية محليا وعالميا

وفقًا لتوقعات البنك الدولي، سيرتفع نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في مصر بنسبة 2% سنوياً ويتوقع أن يصل عدد السكان إلى 126 مليون في 2030. ويتوقع أن يؤدي عوامل زيادة الدخل والسكان والتحضر مجتمعين إلى زيادة جوهرية في الطلب على الأغذية المصنعة في مصر. الأمر الذي يفتح فرصًا وتحديات أمام تصنيع وتسويق الأغذية المصرية، حيث يمكن لقطاع الصناعات العذائية التوسع بشكل كبير في المستقبل القريب. وفى نفس الوقت تؤدي الزيادة في الدخل في الأسواق المتقدمة إلى زيادة الطلب على الأغذية النوعية والعضوية. مما يفتح أيضًا فرصا لقطاع الصناعات الغذائية، مستفيدا من بيئته الطبيعية والعمالة الرخيصة والمناخ الزراعي الملائم لإنتاج أغذية نوعية وعضوية لتلبية الطلب المتزايد عليها فى الأسواق الأوروبية والإقليمية وأمريكا الشمالية. بينما هناك تحدي يتمثل فى مواجهة منافسة من تجارة الأغذية في ظل العولمة.

2.1.6 الموقع الجغرافي لمصر

يوفر الموقع الجغرافي لمصر وصولاً سهلاً إلى الأسواق الرئيسية في المنطقة العربية وأوروبا، وأفريقيا، والأميركتين وآسيا، كما أن مصر تمتلك شبكة بنية تحتية متطورة نسبيًا في مجال النقل البحري والموانئ. تتمتع مصر بظروف مناخية معتدلة مع مواسم نمو طويلة ومتعددةوتعتبر مصر وجهة جاذبة للاستثمار في القطاع بسبب سوقها المحلي الكبير سريع النمو، إذ تمتلك أكبر سوق استهلاكي في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. ويقدر إجمالي الاستهلاك الأسري بنحو 300 مليار دولار في عام 2021 (بزيادة قدرها 36% عن عام 2016) .(World Bank, 2018 p.71) وحيث أن الإنفاق على الغذاء يمثل في المتوسط 37% من إجمالي نفقات استهلاك الأسرة (الجهاز المركزي للتعبئة العام والإحصاء، 2018)، يقدر إجمالي حجم سوق الغذاء بحوالي 110 مليار دولار (World Bank.2018), (World Bank. 2020) . (Group. 2017. وبشكل عام، تعتبر مصر وجهة استثمارية جاذبة ومربحة للشركات الزراعية والمستثمرين في القطاع بسبب سوقها المحلية الكبيرة وقربها من العديد من الأسواق الكبيرة

3.1.6 فرص إضافة القيمة فى الصادرات الزراعية المصرية

في سياق التقدم الاقتصادي، تتضمن استراتيجية التنمية الزراعية المستدامة لعام 2030 أهدافًا تتعلق بنقل البلاد من الإنتاج والصادرات ذات القيمة المضافة المنخفضة إلى الإنتاج والصادرات ذات القيمة المضافة الأعلى في قطاعي الصناعة والزراعة. وفي عام 2014، شكلت المنتجات الزراعية المصنعة نحو 53% من صادرات الأغذية الزراعية في مصر . وكانت هذه النسبة 46% في عام 2002. وقد تركزت هذه المنتجات المصنعة في الخضر والفاكهة والألبان؛ وفي عام 2014، بلغ نصيب هاتين المجموعتين من المنتجات فى إجمالي صادرات الأغذية الزراعية المصنعة 56 و23% على التوالي. ومع ذلك، فإن نسبة كبيرة من صادرات الأغذية الزراعية المصنعة كانت تخضع فقط لشبه تجهيز(مثل اللحوم الطازجة أو المجمدة أو المبردة والفواكه والخضر والأسماك) ، دون إضافة قيمة كبيرة. وإذا لم تؤخذ هذه المنتجات شبه المصنعة في الاعتبار، فإن صادرات

10.21608/MEAE.2025.370709.1374

مصر من الأغذية الزراعية المجهزة لن تمثل سوى 31% من إجمالي الصادرات من الأغذية الزراعية في عام 2014.

إن تحسين تطوير سلسلة القيمة في المنتجات المصدرة يمكن أن يعزز استدامة الممارسات الزراعية والأمن الغذائي في مصر، مع التركيز على المنتجات التي تحقق فيها مصر ميزة نسبية. ومن شأن زيادة وتحسين مرافق تصنيع الأغذية الزراعية ، أن تخلق فرص عمل جديدة، كما تعمل علي زيادة دخل المزارعين.

ومع ذلك، لا يمكن تصدير كافة المنتجات الغذائية الزراعية المصنعة محليًا. إذ تلعب جودة المنتج وسلامته دورًا رئيسيًا في تحديد مدى ملاءمته للتصدير. يتم تنظيم الجودة والسلامة بشكل متزايد من خلال آليات إصدار الشهادات المكلفة مثل تحليل المخاطر ونقاط التحكم الحرجة (HACCP) والممارسات الزراعية الجيدة العالمية(GlobalGap) ، والتي تتطلب الالتزام بقواعد صارمة. ومن المهم كذلك ، أن يركز الاستثمار والشراكات بين القطاعين العام والخاص والإطار المؤسسي والقانوني التمكيني ، علي تطوير الممارسات الإنتاجية والتسويقية علي نحو يؤدي إلى زيادة الصادرات.

ويضمن هذا القطاع أيضًا فرصًا تصديرية كبيرة، حيث تقدر إمكانات التصدير غير المستغلة للزراعة في مصر بضعف الصادرات الحالية. ومع ذلك، فإن إمكانات التصدير تتضاءل أمام السوق المحلية الكبيرة وسريعة النمو في مصر، والتي تعد أكبر سوق استهلاكي في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا مع مستهلكين أكثر تطوراً على نحو متزايد مع قوة شرائية متزايدة.

4.1.6 تدني نسبة التصنيع للإنتاج الزراعي الأولي

يتم تصنيع 10% فقط من الإنتاج الأولي والقيمة المضافة أقل بكثير من الإمكانات بسبب ضعف سلاسل القيمة المتطورة، مما لا يسمح لمصر بالاستفادة من فرص السوق الجديدة والاستفادة من القيمة المضافة التي من شأنها خلق المزيد من فرص العمل والدخل في هذا القطاع. وبالمقارنة، في الاتحاد الأوروبي، على سبيل المثال، يتم تحويل أكثر من 70% من الإنتاج الزراعي الأولي إلى منتجات غذائية مصنعة. كما أن نسبة التصنيع الغذائي منخفضة أيضًا إذا قورنت بنظيرتها فى دول مماثلة مثل شيلي وتايلاند حيث تمثل نسبة الأغذية المصنعة 23% (2018) و26% (2011) من قطاع الأغذية الزراعية، على التوالي .

السوق المحلية الكبيرة وسريعة النمو : تتمتع مصر بسوق محلية كبيرة وسريعة النمو. وتمتلك مصر أكبر سوق استهلاكي في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.،

لكي تتحقق الاستجابة الكاملة لهذه الفرص، يتطلب الأمر موجة جديدة من الإصلاحات والاستثمارات العامة لمعالجة القيود التي بقطاع الأغذية الزراعية.

2.6 الإمكانات التصديرية غير المستغلة فى الصادرات الزراعية

على الرغم من الزيادة الكبيرة في صادرات مصر الزراعية خلال السنوات الأخيرة إلا ان مصر لا تحقق حالياً سوى 56% من إمكاناتها التصديرية في السلع الزراعية. وقد قدرت قيمة الامكانات التصديرية المتاحة للصادرات الزراعية حوالي 15.5 مليار دولار عام 2023، منها 6.8 مليار دولار للصادرات الطازجة و8.7

10.21608/MEAE.2025.370709.1374

مليار دولار للصادرات الغذائية المصنعة. كما بتضح ان ما يقرب من 9 مليارات دولار من إمكانات التصدير في المنتجات الزراعية والغذائية لا تزال غير مستغلة في مصر، منها 3.8 مليار دولار للصادرات الطازجة و5.2 مليار دولار للصادرات الغذائية المصنعة (قدرت من بيانات مركز التجارة العالمية ITC).

شكل (19): الصادرات الفعلية والأمكانات الغير مستغلة لأهم مجموعات الصادرات الزراعية المصرية عام 2023.

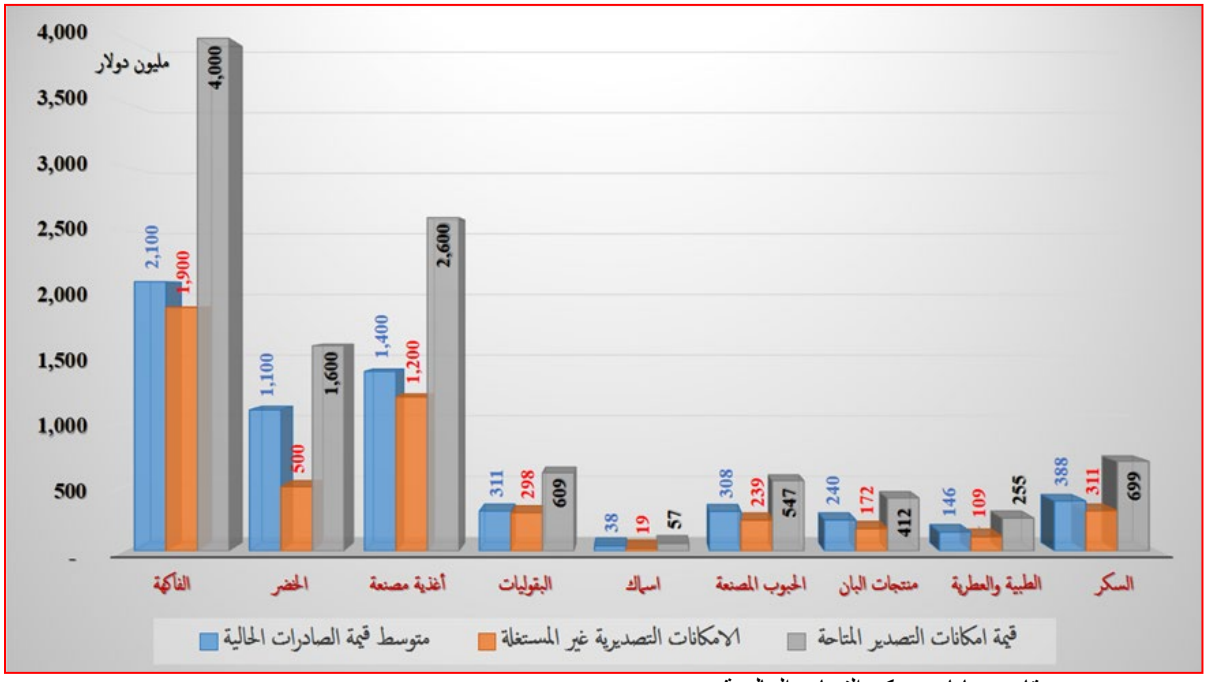

المصدر: حسبت من قاعدة بيانات مركز التجارة العالمية
ITC calculations based on UN COMTRADE statistics

1.2.6 الامكانات غير المستغلة للصادرات الزراعية الطازجة:

بدراسة الفرص التصديرية غير المستغلة للصادرات الزراعية الطازجة يتضح ان صادرات الفاكهة الطازجة لديها فرص تقدر بحوالي 2.3 مليار دولار (يتصدرها البرتقال بقيمة 1 مليار دولار)، تليها الأغذية المصنعة بحوالي 1.6 مليار دولار (يتصدرها الأغذية المحضرة والزيتون المصنع)، ثم الخضر والسكر ومصنوعاته بحوالي 811 و416 مليون دولار علي الترتيب.

1.1.2.6 الأمكانات غير المستغلة فى صادرات الفاكهة

يتضح من الشكل (16) أن الإمكانات غير المستغلة لصادرات الفاكهة الطازجة تبلغ حوالي 1.9 مليار دولار وهي تمثل حوالي 48% من امكانات مصر التصديرية من محاصيل الفاكهة والتي تقدر بحوالي 4 مليار دولار، حيث تحتل صادرات البرتقال، والعنب، والفراولة (المجمدة والطازجة)، بالاضافة الى (المانجو والجوافة) ترتيب صادرات الفاكهة بأهمية نسبية بلغت 40%، 14%، 19.7%، 4.7% على الترتيب. بينما تمتلك صادرات البرتقال أكبر الفرص التصديرية من الفاكهة حيث انها تستغل فقط 46% من امكاناتها التصديرية المتاحة في الاسواق التصديرية والتي تبلغ حوالي 1.8 مليار دولار، مما يعني ان هناك فرصة لزيادة صادرات البرتقال بما يعادل مليار دولار اضافي.

10.21608/MEAE.2025.370709.1374

2.1.2.6 الأمكانات غير المستغلة لصادرات الخضر

شهدت صادرات الخضر المصرية تطوراً كبيراً خلال الفترة الأخيرة وبالرغم من ذلك هناك فرص اضافية يمكن استغلالها حيث يتم تصدير ما يقرب من 69% من امكانات التصدير للاسواق المختلفة مما يعنى ان هناك فرص لزيادة الصادرات بما يصل الى 31% من قيمة الصادرات الحالية، حيث تبلغ قيمة امكانات التصدير المتاحة من صادرات الخضر حوالي 1.6 مليار دولار مما يبين ان هناك فرصة لزيادة الصادرات بما قيمتة 500 مليون دولار اضافية.

ويظهر الشكل (19) ان أهم محاصيل الخضر ذات الفرص التصديرية الاكبر هي البصل والبطاطس والبطاطا بالاضافة الى الخضر المجمدة بما يعادل 214، 199، 68، 60 مليون دولار على الترتيب.

2.2.6 الامكانات غير المستغلة لصادرات الأغذية المصنعة:

شهدت صادرات الاغذية المصنعة اتجاهاً متزايداً خلال الفترة من 2010-2023 بمعدل نمو سنوي بلغ 4.8% لتصل الى 4.79 مليار دولار وهو يمثل حوالي 55.1% من الصادرات الزراعية الاجمالية عام 2023. كما أن هناك فرصا اضافية يمكن استغلالها، حيث يتم تصدير ما يقرب من 54% من امكانات التصدير للاسواق المختلفة، حيث تبلغ قيمة امكانات التصدير المتاحة من صادرات الاغذية المصنعة حوالي 8.9 مليار دولار مما يبين ان هناك فرصة لزيادة الصادرات بما قيمتة 5.5 مليون دولار اضافية.

ويظهر الشكل (20) ان أهم محاصيل الاغذية المصنعة ذات الفرص التصديرية الاكبر هي الاغذية المحضرة والزيتون المحضر والطماطم المصنعة و الخميرة والمكرونة والبسكويت والبطاطس المجهزة والمجمدة بما يعادل 204، 164، 142، 142، 128، 95، 67 مليون دولار على الترتيب.

شكل (20): الأمكانات غير المستغلة لأهم الصادرات الزراعية الطازجة عام 2023.

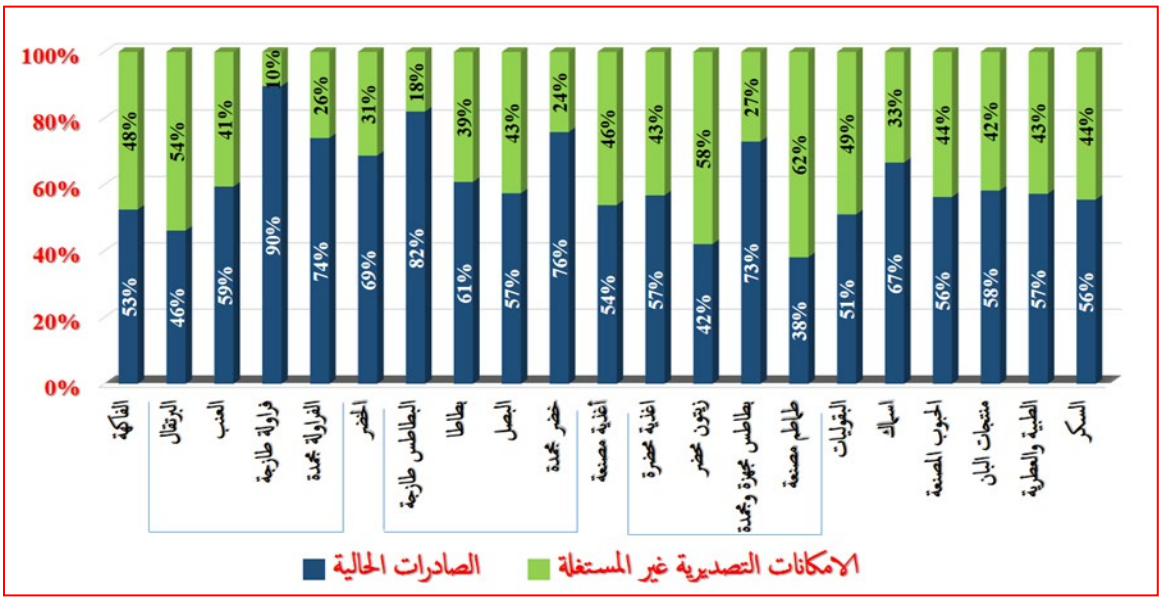

المصدر: حسبت من البيانات المتاحة لدى قاعدة بيانات مركز التجارة العالمية
ITC calculations based on UN COMTRADE statistics

10.21608/MEAE.2025.370709.1374

3.6 تقدير الإمكانات التصديرية للأغذية الزراعية المصرية باستخدام نموذج التوازن العام التطبيقى الإقليمي

في ظل التحولات الاقتصادية العالمية والإقليمية المتسارعة، تسعى مصر إلى تعزيز اندماجها في الاقتصاد العالمي من خلال توسيع شراكاتها التجارية وتفعيل اتفاقياتها مع التكتلات الاقتصادية المختلفة . ومع تنامي الدور الذي تلعبه التكتلات التجارية في تشكيل خريطة التجارة العالمية، تواجه مصر تحديات وفرصًا متعددة في إطار سعيها لتعزيز اندماجها الاقتصادي الإقليمي والدولي. وعلى الرغم من أن الاتفاقيات التجارية المبرمة بين مصر والتكتلات المختلفة توفر إعفاءات جمركية وتسهيلات سوقية، إلا أن العوائق غير الجمركية لا تزال تشكل عقبة رئيسية أمام تعظيم الاستفادة من هذه الاتفاقيات. وتشمل هذه العوائق الإجراءات البيروقراطية، والمعوقات اللوجستية، وارتفاع معدلات رفض الصادرات المصرية في الأسواق الخارجية، مما يقلل من كفاءة تدفقات التجارة ويحد من القدرة التنافسية للصادرات المصرية.

يهدف هذا الجزء التحليلي إلى دراسة تأثير إزالة العوائق غير الجمركية على الأداء التجاري لمصر مع **ثمانية تكتلات رئيسية**، وهي :**منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى(GAFTA) ، الشراكة الأوروبية 27، الكوميسا، اتفاقية أغادير، تركيا، الرابطة الأوروبية للتجارة الحرة(EFTA) ، الميركوسور، والمملكة المتحدة.** يركز التحليل على تقييم **الأثر الاقتصادي لإزالة الحواجز غير الجمركية** مثل تأخير الإجراءات الجمركية، وقيود المطابقة والمعايير الفنية، والتحديات اللوجستية، وذلك بهدف تقديم رؤية أكثر وضوحًا حول الفوائد المحتملة لإزالة هذه الإجراءات على الاقتصاد المصري. كما يسعى إلى تقديم توصيات عملية حول كيفية تحسين كفاءة منظومة التجارة الخارجية، وتعزيز النفاذ إلى الأسواق، وتحقيق تكامل اقتصادي أكثر عمقًا مع هذه التكتلات.

1.3.6 الحواجز غير الجمركية Non-tariff Barriers (NTB)

تُعدّ الحواجز غير الجمركية من أبرز العوائق التي تواجه نفاذية الصادرات المصرية، خصوصًا السلع الزراعية الطازجة والمُصنَّعة، إلى التكتلات التجارية الثمانية. تشمل هذه الحواجز 11 نوعا من الحواجز موضحة بجدول 1) وهي 1) حظر الاستيراد أو فرض حصص كمية على منتجات محددة، ما يحد من فرص الوصول إلى الأسواق الدولية ، 2) قواعد المنشأ المعقدة أو التمييزية تحديًا إضافيًا، حيث تتطلب إجراءات مُرهقة لإثبات منشأ السلع، مما يعرقل تدفق الصادرات ، 3) فرض متطلبات جودة غير مبررة من قبل الدول المستوردة يشكِّل عائقًا، إذ تفرض معايير قد تكون غير متوافقة مع المعايير الدولية، مما يزيد من تكلفة الامتثال على المصدّرين المصريين، 4) الشروط الصحية والصحة النباتية غير المبررة بشكل مباشر على حركة الصادرات، حيث تُستخدم أحيانًا كأدوات حمائية بدلاً من أهدافها الصحية الفعلية ، 5) فرض متطلبات غير مبررة للتغليف ووضع العلامات التجارية، 6) تقييد أهلية البلد المصدِّر أو المؤسسة المستوردة بشروط تعسفية. ، 7) يؤدي اشتراط مستندات مبالغ فيها إلى إبطاء عمليات التخليص الجمركي، 8) تُستخدم تراخيص الاستيراد المقيدة والإعانات الحكومية كأدوات غير عادلة تؤثر على المنافسة ، 9) إعانات ودعم الصادرات ، 10) التصنيف الجمركي غير المناسب، والنظم الموسمية المقيدة، 11) الإجراءات الجمركية المعرقلة.

وبينما تسهم هذه الحواجز ، بعضها أو مجتمعة، في تقليص فرص الصادرات المصرية، فإن تأثيرها يتفاوت عبر التكتلات التجارية التي ترتبط مصر بعضويتها.وقد تم تقدير مؤشرً مركبً للحواجز العشر المذكورة فيما

10.21608/MEAE.2025.370709.1374

يتعلق بنفاذ الصادرات المصرية إلى التكتلات التجارية الثمانية موضع الدراسة كما هو معروض بجدول 1 ، حيث تمثل الأرقام الأوزان النسبية لهذه العوائق ضمن كل اتفاقية والتكتلات التجارية المشار إليها سلفاً. ويُظهر المؤشر أن نفاذ الصادرات المصرية إلى الكوميسا هو الأكثر تأثرًا بالعوائق غير الجمركية، حيث يسجل وزنًا نسبيًا يبلغ 27، ما يعكس وجود قيود كبيرة تعرقل تدفق الصادرات المصرية إلى هذا التكتل. وتشمل هذه العوائق اشتراطات منشأ معقدة ومتطلبات صحية وفنية صارمة. بمعنى آخر، تؤدي هذه العوائق إلى فقدان نحو 27% من إجمالي الصادرات المصرية المحتملة إلى دول الكوميسا. لذا، فإن إزالة هذه القيود قد يسهم بشكل مباشر في تعزيز تدفق الصادرات المصرية إلى أسواق الكوميسا، مما يعزز قدرتها التنافسية ويوسع حصتها السوقية داخل التكتل.

في المقابل، تُظهر نتائج المؤشر المركب أن العوائق غير الجمركية التي تواجه نفاذ الصادرات المصرية ضمن اتفاقية الشراكة المصرية - الأوروبية تبلغ نحو 13، مما يعكس تحديات متوسطة تؤثر على وصول الصادرات المصرية إلى أسواق الاتحاد الأوروبي، وتشير إلى فرص تصديرية مفقودة تُقدر بنحو 13%. تليها منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، التي تأتي في المرتبة الثالثة بوزن نسبي يبلغ 12، ما يدل على ضياع فرص تصديرية محققة تقارب 12% إلى الدول العربية بسبب هذه العوائق.

بينما تسجل اتفاقيتا أغادير والشراكة المصرية البريطانية أوزانًا متقاربة عند 9 لكل منهما، تليها اتفاقية التجارة الحرة مع الإفتا بوزن 8، ثم اتفاقية التجارة الحرة مع تركيا عند 5. في المقابل، تُعد العوائق غير الجمركية الأقل تأثيرًا ضمن اتفاقية الميركسور، حيث سجلت أدنى وزن نسبي عند 4.

جدول (13): تقديرات المؤشر المُركب لنفاذ الصادرات المصرية.

الاتفاقية	الاثر النسبي لنفاذ الصادرات المصرية	انواع الحواجز غير الجمركية نتيجة للعديد من:
منطقة التجارة الحرة العربية الكبري	12	• عملية حظر الاستيراد أو حصص عامة أو خاصة بمنتجات محددة. • قواعد منشأ معقدة/تمييزية. • متطلبات جودة غير مبررة يفرضها البلد المستورد. • وجود شروط صحية وشروط الصحة النباتية غير مبررة. • وجود متطلبات تغليف وعلامة المنتج غير مبررة. • تحديد أهلية البلد المصدّر من قِبل البلد المستَورِد، وتحديد أهلية المؤسسة المستَورِدة من قِبل البلد المستَورِد. • اشتراط مستندات مبالغ فيها. • تراخيص الاستيراد وتطبيقاتها المقيدة للتجارة. • الإعانات من الدولة، الإعانات من أجل التصدير. • تصنيف أو تقييم جمركي غير مناسب للمنتج. • نظم الاستيراد الموسمية وإجراءات جمركية تقييدية.
اتفاقية الكوميسا	27	
اتفاقية الشراكة المصرية - الأوروبية	13	
اتفاقية اغادير	9	
اتفاقية التجارة الحرة بين مصر وتركيا	5	
اتفاق التجارة الحرة بين مصر ودول الافتا	8	
اتفاق التجارة الحرة بين مصر وتجمع الميركسور	4	
اتفاقية المشاركة المصرية البريطانية	9	

المصدر: حسبت بناء علي تقارير غير منشورة للهيئة العامة للرقابة علي الصادرات والواردات

تعكس نتائج المؤشر المركب الوارده أعلاه مدى تأثير العوائق غير الجمركية على نفاذ الصادرات المصرية إلى التكتلات التجارية الثمانية محل الدراسة، كما تسلط الضوء على قيمة الفرص التصديرية المفقودة نتيجة لهذه العوائق. لذا، يصبح من الضروري تطوير استراتيجيات فعالة لمعالجة هذه التحديات، بما يسهم في تعزيز وصول الصادرات المصرية إلى الأسواق المختلفة، وزيادة قدرتها التنافسية على المستوى الدولي.

2.3.6 سيناريو محاكاة إزالة الحد الأدني من الحواجز غير الجمركية

يتناول سيناريو الدراسة تحليل الآثار المحتملة لإزالة الحواجز التجارية غير الجمركية السابق مناقشتها علي مستوي التكتلات التجارية الثمانية. يهدف التحليل إلى استكشاف تأثير إزالة الحواجز غير الجمركية على الاقتصاد المصري على ثلاثة مستويات:

أولًا :المستوى الكلي، حيث يتم تقييم التأثيرات الاقتصادية العامة من خلال تحليل عدد من المؤشرات التجارية والاقتصادية، بما في ذلك الناتج المحلي الإجمالي، مستويات الرفاهة الاقتصادية، الصادرات الكلية، شروط التجارة، الرقم القياسي لأسعار المستهلك، وغيرها من المؤشرات الكلية.
ثانيًا :المستوى القطاعي، الذي يتناول تحليل أثر إزالة العوائق غير الجمركية على التجارة البينية بين مصر وهذه التكتلات، مع التركيز على الصادرات المصرية من السلع الزراعية والمصنعة، بالإضافة إلى تأثير ذلك على الإنتاج المحلي، الأسعار المحلية، وغيرها من المؤشرات القطاعية.

ثالثًا :تحليل مستهدفات الصادرات المصرية لكل تكتل من التكتلات التجارية الثمانية.

يتم عرض نتائج التحليل على المستويين الكلي والقطاعي في صورة نسب مئوية تعكس مدى تغير قيمة المؤشرات مقارنة بخط الأساس، بينما يتم تقديم تقديرات مستهدفات الصادرات في صورة قيم مطلقة (بالمليون/مليار دولار أمريكي) لمقارنة الفروق مع خط الأساس. جدير بالذكر أن جميع النتائج قيد التحليل سيتم عرضها وفقًا للتحليل المتوقع عام 2030، نظرًا لكون الدراسة تُجرى في بداية عام 2025، ولأن الفترة الزمنية المطلوبة لإزالة العوائق غير الجمركية لن تقل عن خمس سنوات، مما يجعل عام 2030 نقطة زمنية مناسبة لتقييم الأثر المتوقع لهذه الإجراءات.

1.2.3.6 تحليل أثار إزالة غير الجمركية على الاقتصاد الكلي.

تُظهر نتائج تحليل أثر إزالة العوائق غير الجمركية بين مصر والتكتلات الاقتصادية الثمانية محل الدراسة أن هذه الخطوة سيكون لها تأثيرات إيجابية على مختلف المؤشرات الاقتصادية، خاصةً وأن معظم صادرات مصر غير البترولية تهيمن عليه الصادرات الزراعية الطازجة والمُصنَّعة. فقد سجلت الصادرات الزراعية الطازجة زيادة بنسبة 10.15%، في حين ارتفعت الصادرات الزراعية المُصنَّعة بنسبة 9.74% (شكل 21)، مما يعكس مدى استفادة القطاع الزراعي من إزالة القيود غير الجمركية وتحسين القدرة التنافسية في الأسواق الخارجية.

ويؤدي هذا التحسن في الصادرات الزراعية (طازجة ومصنعة) إلى تحسن في شروط التجارة بنسبة 1.76%، وهو ما يشير إلى تحسن العوائد التجارية لمصر وزيادة تنافسية المنتجات المصرية في الأسواق الدولية. ويُترجم

10.21608/MEAE.2025.370709.1374

هذا التأثير إلى ارتفاع في الطلب على مدخلات الإنتاج الزراعي، مما يؤدي بدوره إلى زيادة في الرقم القياسي لأسعار مدخلات الإنتاج بنسبة 2.80%، حيث سيحتاج القطاع الزراعي إلى المزيد من المدخلات لتلبية الطلب

شكل (21): أثار إزالة التعريفات الجمركية على مؤشرات الاقتصاد المصري.

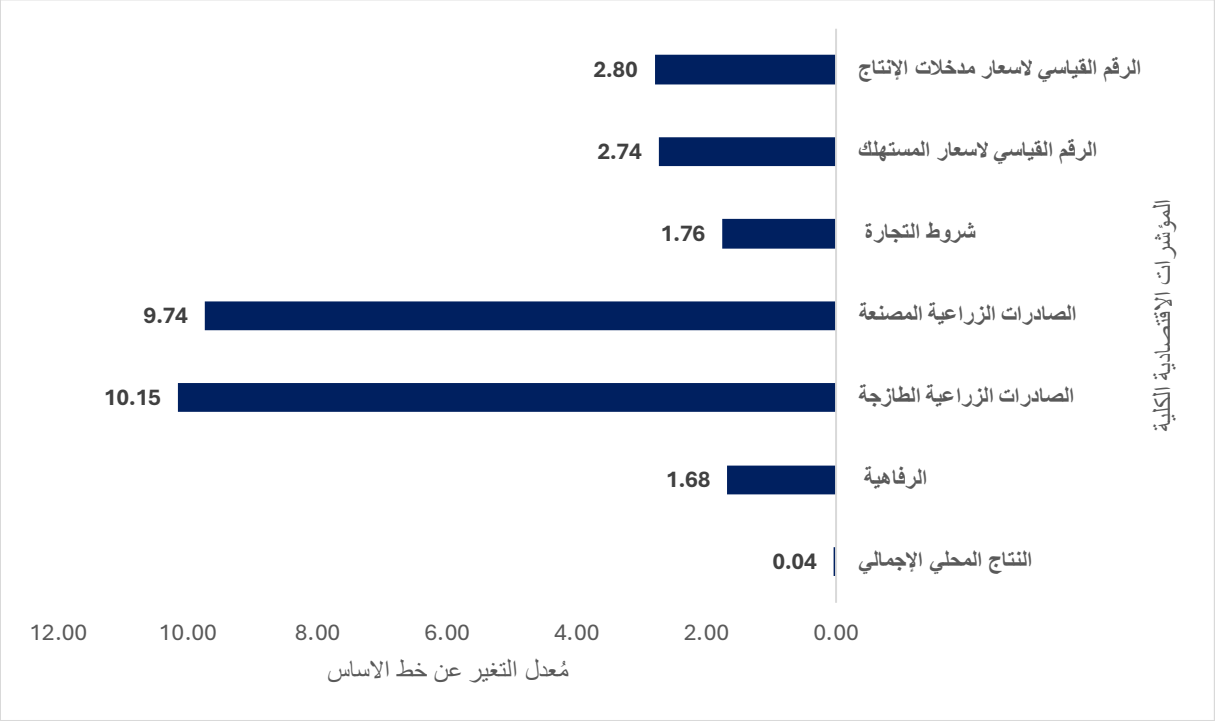

المصدر: نتائج نموذج التوازن العام الإقليمي.

المتزايد على الصادرات. وبالتوازي مع ذلك، يرتفع الرقم القياسي لأسعار المستهلكين بنسبة 2.74% نتيجة لازدياد الطلب على المنتجات الزراعية، مما يعكس ديناميكية التفاعل بين الإنتاج والتجارة والأسعار في ظل تحرير التجارة. وبالرغم من أن تأثير هذه الإجراءات على الناتج المحلي الإجمالي يبدو محدودًا، حيث يسجل ارتفاعًا طفيفًا بنسبة 0.04%، إلا أن التحسن الملحوظ في الرفاهية بنسبة 1.68% يشير إلى استفادة المستهلكين والمنتجين من بيئة تجارية أكثر انفتاحًا ومرونة.

2.2.3.6 تحليل أثار إزالة التعريفات والعوائق غير الجمركية على المستوي الجزئي (الإنتاج والصادرات).

في ظل مُحددات مستوي التقسيم -السلع- في قاعدة البيانات المتاحة للتكتلات التجارية موضوع الاعتبار، استندت الدراسة الي تقسم السلع الزراعية الي أربعة عشر سلعة زراعية نصفهم طازج والنصف الاخر مصنع. وتشير نتائج تحليل أثر إزالة العوائق غير الجمركية على الصادرات السلعية المصرية الواردة في الشكل 2، إلى تحسن ملحوظ في تدفق الصادرات الزراعية، مع تفاوت في نسبة التأثير عبر مختلف المحاصيل. وتتصدر فئة "المحاصيل الأخرى" قائمة الصادرات المستفيدة، حيث تسجل زيادة بنسبة 22.82%، للوهلة الأولى تبدو النتيجة جيدة، ولكن عندما ننظر إلى طبيعة الصادرات المصرية من السلع الزراعية الطازجة نجد أن معظمها يندرج في الخضروات والفاكهة.

10.21608/MEAE.2025.370709.1374

شكل (22): معدل الزيادات المتوقعة في الصادرات الزراعية الطازجة.

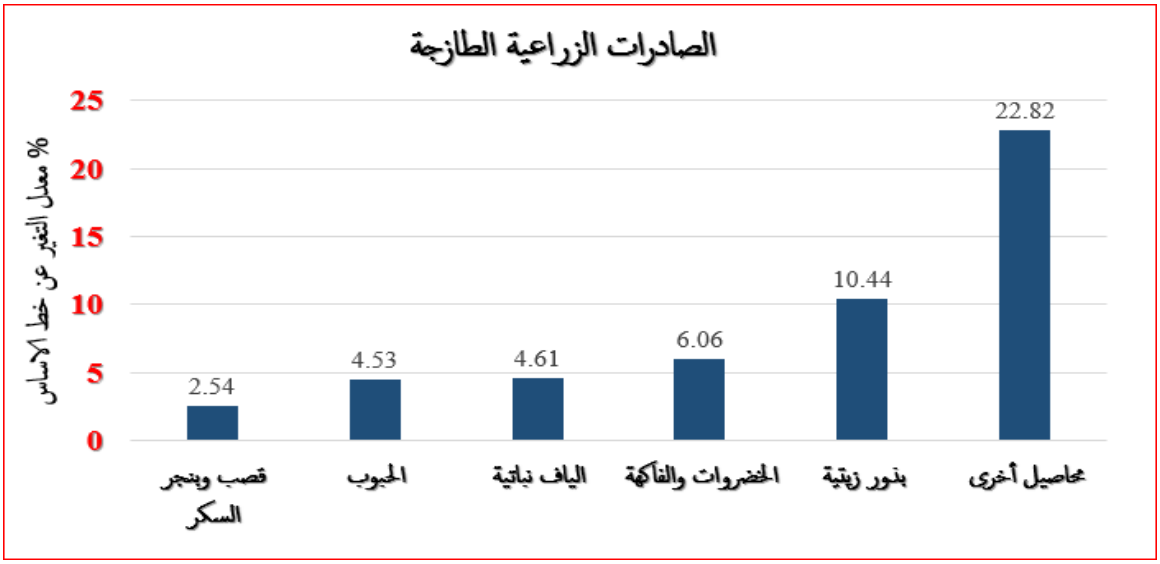

المصدر: نموذج التوازن العام إقليمي.

كما تأتي الحبوب الأساسية مثل القمح والأرز في المرتبتين الثانية والثالثة بزيادات قدرها 15.44% و14.76% على التوالي، وذلك نتيجة لتعزيز فرص النفاذ إلى الأسواق عقب تقليل القيود غير الجمركية. وفيما يخص قطاع الخضروات والفاكهة، الذي يمثل النسبة الأكبر من صادرات مصر الطازجة، فقد يشهد زيادة بنسبة 6.06%، مما يشير إلى تحسن فرص التصدير لهذا القطاع الحيوي، لا سيما مع تزايد الطلب العالمي على المنتجات الزراعية الطازجة. كما تحقق الألياف النباتية زيادة بنسبة 4.61% ، مما يعكس التأثير الإيجابي لإزالة القيود غير الجمركية على القطاعات الزراعية المرتبطة بالتصنيع والنسيج. أما قصب وبنجر السكر، فقد سجلا أقل نسبة زيادة (2.54%)، وهو ما قد يعكس استمرار بعض القيود أو المنافسة القوية في الأسواق العالمية لهذه المنتجات.

أما علي صعيد الصادرات الزراعية المُصنعة، تشير نتائج تحليل أثر إزالة التعريفات والعوائق غير الجمركية على الصادرات الزراعية المصنعة إلى تحسن ملحوظ في صادرات مصر من المنتجات الزراعية ذات القيمة المضافة. ويعكس ذلك إمكانات كبيرة لتعزيز التصنيع الزراعي والتوسع في الأسواق الخارجية. وتتصدر الزيوت النباتية قائمة المنتجات الأكثر استفادة، حيث تسجل زيادة بنسبة 17.65% (شكل 22)، وهو ما يعكس الطلب المرتفع على هذه المنتجات في الأسواق الدولية للتكتلات التجارية الثمانية موضع الاعتبار، خاصة مع تنامي الحاجة إلى الزيوت الغذائية والصناعية. ويعزز ذلك من قدرة مصر على التوسع في تصنيع الزيوت النباتية -وليست انتاج البذور الزيتية-. وفي المرتبة الثانية، تأتي منتجات الألبان التي حققت زيادة بنسبة 10.97%، مما يشير إلى تحسن فرص تصدير هذه المنتجات في ظل إزالة القيود التي كانت تحد من نفاذها إلى الأسواق، ويُعد قطاع الصناعات الغذائية وخاصة تصنيع الالبان ومنتجاتها من اكثر الصناعات الرائدة في هذا الصدد. كما سجلت صادرات السكر ارتفاعًا بنسبة 9.17%، وهو ما يعكس تزايد الطلب على السكر المصري مع تحسن شروط التجارة. أما منتجات الحبوب المصنعة (الدقيق والمكونة)، فقد تشهد صادراتها نموًا بنسبة 8.05%، مما يشير إلى قدرة الصناعات الغذائية المصرية على زيادة صادراتها، خاصة في ظل تنوع المنتجات

10.21608/MEAE.2025.370709.1374

المعتمدة على الحبوب مثل المخبوزات والمكرونة. ويعكس ذلك الفرص المتاحة أمام هذه الصناعات لتعزيز وجودها في الأسواق العالمية والاستفادة من الطلب المتزايد على المنتجات الغذائية المصنعة. وفيما يتعلق بالمشروبات والتبغ، فقد سجلت صادراتها ارتفاعًا بنسبة 3.99%، تليها المنتجات الغذائية الأخرى بنسبة 3.8%.

شكل (23): معدل الزيادات المتوقعة في الصادرات الزراعية المصنعة.

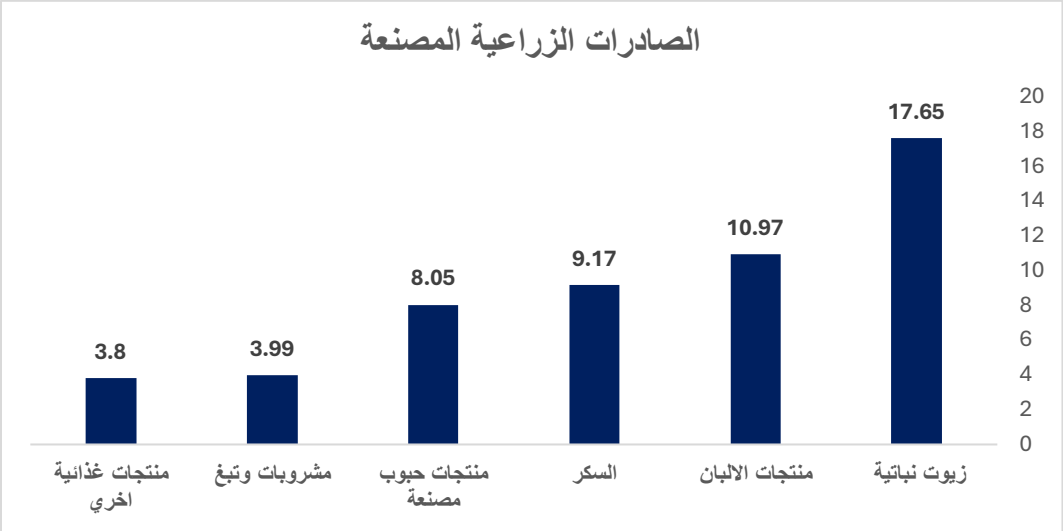

المصدر: نموذج التوازن العام إقليمي.

تؤكد هذه النتائج بشكل عام التأثير الإيجابي لإزالة العوائق التجارية على تنويع الصادرات وزيادة الفرص في الأسواق الخارجية. ويسهم هذا التحسن في تعزيز القدرة التنافسية للصناعات الغذائية المصرية وزيادة مساهمتها في إجمالي الصادرات غير البترولية. كما تعكس هذه النتائج كذلك ، الأهمية الكبيرة لإزالة العوائق غير الجمركية في دعم قطاع التصنيع الزراعي المصري، حيث تؤدي إلى تحسين النفاذ للأسواق الخارجية وزيادة القيمة المضافة للمنتجات الزراعية. ومن المتوقع أن يؤدي هذا التحسن إلى تعزيز القدرة التنافسية للمنتجات المصرية، ما ينعكس إيجابيًا على النمو الاقتصادي وفرص التشغيل في قطاع الصناعات الغذائية.

على صعيد الإنتاج المحلي، تعكس نتائج التوسع في الإنتاج بناءً على زيادة الصادرات تأثيرًا إيجابيًا لإزالة العوائق غير الجمركية على القطاع الصناعي الزراعي في مصر، حيث تؤدي زيادة الطلب الخارجي إلى تحفيز الإنتاج المحلي في عدة قطاعات رئيسية كما هو موضح في شكل 4. ويظهر قطاع **الزيوت النباتية** أعلى معدل توسع في الإنتاج بنسبة **15.76%**، وهو ما يؤكد الأهمية الاستراتيجية لهذا القطاع، خاصة مع تزايد الطلب العالمي على الزيوت النباتية سواء لأغراض غذائية أو صناعية. يعكس ذلك قدرة مصر على تعزيز إنتاجها في هذا المجال لتلبية الطلب المتزايد، مما يسهم في زيادة القيمة المضافة للمنتجات الزراعية وتحسين ميزان المدفوعات. وفي المرتبة الثانية، يأتي **إنتاج السكر** الذي سجل توسعًا بنسبة **7.16%**، مما يشير إلى تأثير ارتفاع الصادرات على تحفيز عمليات الإنتاج المحلي. ويُعزى هذا النمو إلى زيادة الطلب الخارجي، خاصة من الدول التي تعتمد على الاستيراد لسد احتياجاتها من السكر، وهو ما يدعم قطاع الصناعات الغذائية في مصر

10.21608/MEAE.2025.370709.1374

شكل (24): معدل الزيادات في انتاج المنتجات الزراعية المصنعة.

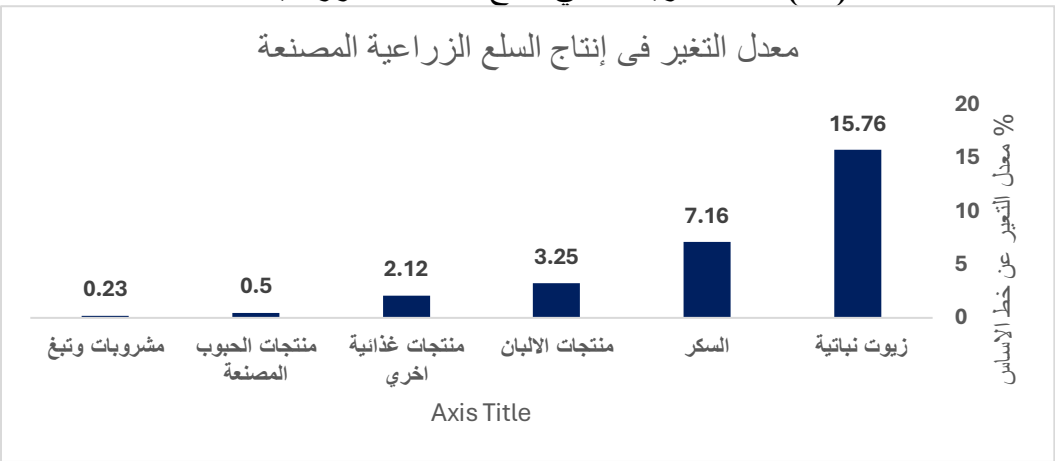

المصدر: نموذج التوازن العام إقليمي.

ويعزز الاستفادة من المزايا التنافسية للمنتج المصري. أما **منتجات الألبان** فقد تشهد زيادة في الإنتاج بنسبة **3.25%**، مما يعكس تحسن القدرة التصديرية لهذا القطاع بعد إزالة العوائق التجارية، وهو ما يفتح المجال أمام زيادة الاستثمارات في صناعة الألبان، خاصة في ظل تنامي الطلب العالمي على المنتجات الصحية والمغذية. وفيما يتعلق بالمنتجات الغذائية الأخرى، فقد توسع إنتاجها بنسبة **2.12%**، وهو ما يشير إلى تحسن تدريجي في القدرة الإنتاجية للصناعات الغذائية المتنوعة استجابةً لزيادة الطلب في الأسواق الخارجية. كما سجل **إنتاج الحبوب المصنعة** نموًا طفيفًا بنسبة **0.5%**، بينما شهد قطاع **المشروبات والتبغ** أقل نسبة توسع بلغت **0.23%**، مما يعكس تفاوت التأثير بين مختلف القطاعات الإنتاجية، حيث تظل بعض القطاعات أقل تأثرًا بإزالة العوائق التجارية مقارنةً بالقطاعات ذات الطلب المرتفع مثل الزيوت النباتية والسكر.

بوجه عام، توضح هذه النتائج أن إزالة العوائق غير الجمركية تؤدي إلى تحفيز الإنتاج المحلي في القطاعات الزراعية والصناعية المرتبطة بالتصدير، مما يسهم في دعم الاقتصاد المصري من خلال زيادة الاستثمارات، وتعزيز القدرة التنافسية، وتحقيق مكاسب اقتصادية مستدامة على المدى الطويل.

3.2.3.6 تحليل أثر إزالة الحواجز غير الجمركية علي الصادرات المصرية علي مستوي التكتلات التجارية.

تعكس بيانات معدل التغير في صادرات مصر من السلع الزراعية الطازجة والمصنعة إلى التكتلات التجارية المختلفة تنوعًا واضحًا في وجهات الصادرات ومدى تأثرها بالأسواق المختلفة. يُلاحظ أن **منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى** تمثل السوق الأكثر استيعابًا للصادرات المصرية، حيث سجلت المنتجات الغذائية أعلى معدل تغيير بلغ **257%**، تليها منتجات الألبان بنسبة **231%**، والخضروات والفاكهة بنسبة **169%**، مما يعكس الطلب المرتفع من الدول العربية على هذه المنتجات. ويعود ذلك إلى الروابط الاقتصادية القوية، والاتفاقيات التفضيلية، والقرب الجغرافي، مما يسهل حركة التجارة بين مصر والدول العربية.

أما **الشراكة الأوروبية 27**، فتُعد ثاني أكبر سوق للصادرات المصرية، حيث تسجل المنتجات الغذائية نسبة **68%**، يليها السكر بنسبة **20%**، والخضروات والفاكهة بنسبة **86%**. وهذا يعكس استمرار الطلب الأوروبي

على المنتجات الزراعية المصرية، مدفوعًا بالجودة العالية والتوافق مع المعايير الأوروبية، رغم التحديات الجمركية والتنظيمية. وفي **المملكة المتحدة**، تزيد الخضروات والفاكهة بنسبة **20%**، والزيوت النباتية بنسبة **3%**، ولكن بمعدلات أقل مقارنة بالشراكة الأوروبية. ويرجع ذلك إلى تأثيرات خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي، ما قد يتطلب استراتيجيات تصديرية مختلفة لتعزيز الوجود المصري في هذا السوق. بالنسبة إلى **اتفاقية أغادير**، فقد أظهرت المنتجات الغذائية (25%)، والسكر (23%)، والزيوت النباتية (17%)، معدلات نمو معتدلة، مما يشير إلى استفادة مصر من الاتفاقيات التفضيلية مع دول شمال إفريقيا.

أما بالنسبة **لتركيا والميركوسور**، تسجل معظم المنتجات نسبًا ضعيفة أو صفرية، مما يعكس ضعف النفاذ إلى هذه الأسواق أو وجود منافسة قوية من المنتجين المحليين، وهو ما يتطلب تعزيز الجهود الدبلوماسية والتجارية لزيادة الحصة السوقية للصادرات المصرية في هذه التكتلات. فيما يخص **الكوميسا**، تُظهر البيانات معدلات نمو جيدة، خاصة للمنتجات الغذائية بنسبة **175%**، والسكر بنسبة **82%**، والزيوت النباتية بنسبة **41%** ويعكس ذلك نجاح مصر في التوسع في الأسواق الإفريقية، مدفوعة بالطلب المتزايد والسياسات التجارية الداعمة. أما **الرابطة الأوروبية للتجارة الحرة(EFTA)** ، فتُظهر بياناتها معدلات منخفضة للغاية، مما يشير إلى أن هناك فرصًا غير مستغلة تحتاج إلى استراتيجيات جديدة لدخول هذه الأسواق بفاعلية.

بوجه عام، توضح البيانات أن الأسواق العربية والأوروبية لا تزال الوجهة الأساسية للصادرات المصرية، في حين أن الأسواق الإفريقية تحقق نموًا جيدًا، بينما تحتاج الأسواق الأمريكية اللاتينية والتركية إلى مزيد من الجهود لتعزيز النفاذ إليها.

جدول (14): معدل التغير في صادرات مصر السلعية إلى التكتلات التجارية .

	السلع الزراعية والمصنعية	منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى	الشراكة الأوروبية 27	المملكة المتحدة	تركيا	اتفاقية أغادير	الميركوسور	الرابطة الأوروبية للتجارة الحرة (EFTA)	الكوميسا
		% إلي تقدير سيناريو خط الأساس							
السلع الزراعية	الخضروات والفاكهة	169	86	20	1	9	0	0	24
	بذور زيتية	8.2	10.6	0.1	0.1	2.0	0.0	0.6	0.2
	قصب وبنجر السكر	0.2	1.0	0.1	0.0	0.0	0.0	0.0	0.1
	الياف نباتية	1.7	16.9	0.6	0.7	0.1	0.1	0.2	0.6
	محاصيل أخري	33	31	1	0	3	0	0	4
	زيوت نباتية	29	3	0	0	17	0	0	41
	منتجات الالبان	231	8	1	0	18	0	0	19
	منتجات الحبوب المصنعة	4	12	3	0	0	0	0	0
	السكر	32	20	0	1	23	0	0	82
	منتجات غذائية اخري	257	68	3	1	25	0	1	175
	مشروبات وتبغ	10	3	0	0	0	0	0	4

المصدر: نموذج التوازن العام الإقليمي.

10.21608/MEAE.2025.370709.1374

3.3.6 سيناريو إزالة الجزء الأعظم من الحواجز غير الجمركية

يتناول السيناريو الثاني إزالة العوائق غير الجمركية التي تواجه السلع المصرية في أسواق التكتلات التجارية المشار إليها سالفاً، علاوة على تحسين مسارات وصول السلع المصرية إلى تلك الأسواق، من خلال هذا السيناريو قمنا بافتراض إزالة التعريفات والعوائق غير الجمركية بثلاثة اضعاف ما تناولها السيناريو الأول (سيناريو الحد الأدني).

وتشير نتائج المحاكاة فى هذا السيناريو إلى أن إزالة هذه القيود يترتب عليها تأثيرات إيجابية ملموسة على مختلف المؤشرات الاقتصادية، لاسيما في ظل الهيمنة الكبيرة للصادرات الزراعية الطازجة والمُصنَّعة على صادرات مصر غير البترولية. **ويتوقع أن تشهد الصادرات الزراعية الطازجة زيادة بنسبة 31.6%** كما هو موضح في الشكل (25)، في حين **تشهد الصادرات الزراعية المُصنَّعة ارتفاعًا بنسبة 29.3%**، مما يعكس استفادة القطاع الزراعي من تحسين القدرة التنافسية في الأسواق الخارجية بفضل إزالة القيود غير الجمركية، وتَحسن قُدرت الصادرات المصرية على الوصول إلى أسواق التكتلات التجارية الثمانية مَوضُع الدراسة.

ويترتب على هذه الزيادة في الصادرات الزراعية والمُصنعة تَحُّسن في شُروط التجارة بنسبة 4.6%، مما يعكس تحسن العوائد التجارية لمصر وزيادة القدرة التنافسية للمنتجات المصرية في الأسواق المشار إليها أعلاه. وقد يسفر هذا التحسن عن زيادة في الطلب على مدخلات الإنتاج الزراعي، مما يرفع الرقم القياسي لأسعار مدخلات الإنتاج بنسبة 6.6%. كما يشهد الرقم القياسي لأسعار المستهلكين زيادة بنسبة 6.3%، نتيجة للطلب المتزايد على المنتجات الزراعية.

ورغم أن التأثير المباشر لهذه الإجراءات على الناتج المحلي الإجمالي يُعد محدودًا، حيث يسجل ارتفاعًا طفيفًا بنسبة 0.17%، إلا أن التحسن الملحوظ في الرفاهية بنسبة 3.54% يعكس استفادة المستهلكين والمنتجين من بيئة تجارية أكثر انفتاحًا ومرونة. هذه النتائج تسلط الضوء على الفوائد الكبيرة التي يمكن أن يحققها قطاع الزراعة المصري من خلال تحرير التجارة وإزالة العوائق غير الجمركية وتَحسن وُصول السلع المصرية إلى التكتلات التجارية موضوع الدراسة، مما يعزز من تنافسيته ويسهم في تحسين المؤشرات الاقتصادية الوطنية بشكل عام.

شكل (25): أثار إزالة التعريفات الجمركية وتَحسين وُصول السلع المصرية إلى التكتلات التجارية الثمانية على مؤشرات الاقتصاد المصري.

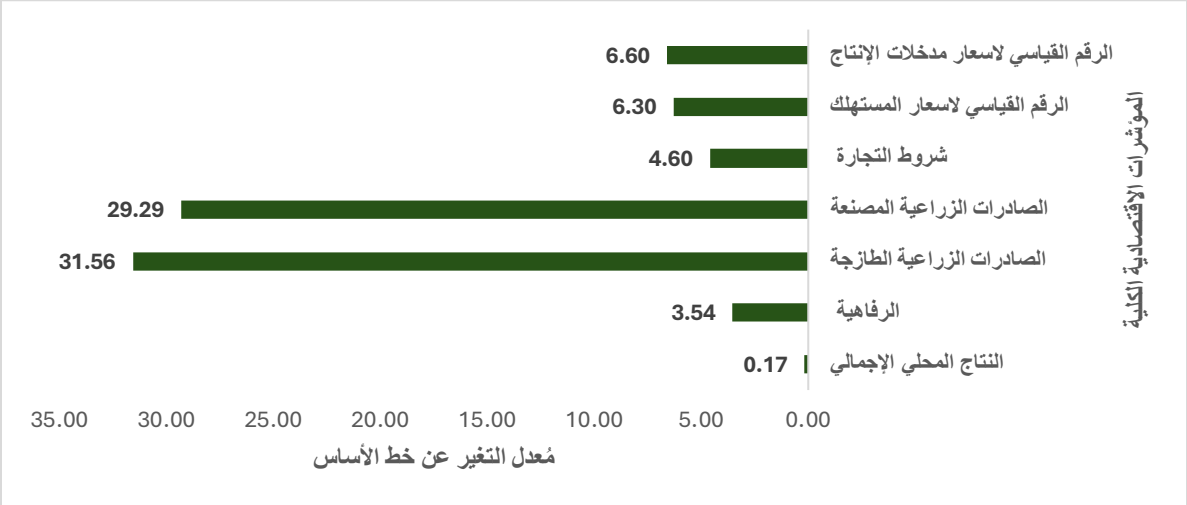

المصدر: نتائج نموذج التوازن العام إقليمي.

10.21608/MEAE.2025.370709.1374

وعلى صعيد الإنتاج المحلي، تُظهر نتائج التوسع في الإنتاج بناءً على زيادة الصادرات تأثيرًا إيجابيًا من إزالة العوائق غير الجمركية، حيث تسهم السياسة القائمة علي تعميق الاتفاقات التجارية، في تحسين قدرة المنتجات المصرية على الوصول إلى بلدان التكتلات التجارية، خصوصًا في قطاع السلع الطازجة والمصنعة. فقد يؤدي ارتفاع الطلب الخارجي إلى تحفيز الإنتاج المحلي في عدة قطاعات رئيسية، بما في ذلك القطاع الزراعي والصناعي الغذائي، مما ينعكس على زيادة الإنتاج وتحسين القدرة التنافسية للمنتجات المحلية.

وتُظهر نتائج تحليل زيادة الإنتاج المحلي نتيجة لإزالة العوائق غير الجمركية وتحسين وصول السلع المصرية إلى الأسواق الدولية للتكتلات التجارية الثمانية تأثيرًا إيجابيًا على القطاع الزراعي المصري. ويترتب علي زيادة الطلب الخارجي على مجموعة متنوعة من المحاصيل الزراعية ، تحفيز الإنتاج المحلي في عدة قطاعات رئيسية. على سبيل المثال، تشهد محاصيل أخرى، زيادة كبيرة في الإنتاج بنسبة 33.4 %، مما يشير إلى تحسن كبير في الإنتاج المحلي لهذه المحاصيل التي تتمتع بفرص تصديرية مرتفعة في الأسواق العالمية. كما شهد قطاع قصب وبنجر السكر ارتفاعًا في الإنتاج بنسبة 10.6%، وهو ما يعكس الاستفادة المباشرة للقطاع الفرعي للسكر ومصنعاته نتيجة لتحسين الوصول للأسواق الخارجية، حيث تعد مصر من أكبر المنتجين في هذا المجال.

كذلك، يزيد إنتاج البذور الزيتية بنسبة 6.8%، وهو ما يعكس تزايد الطلب على المنتجات الزيتية مثل فول الصويا وعباد الشمس في الأسواق الدولية. كما لوحظ تحسن في إنتاج الألياف النباتية بنسبة 6.1%، وهذا يشير إلى استفادة مصر من الطلب العالمي على الألياف الطبيعية مثل القطن، مما يعزز قدرتها على تلبية احتياجات الصناعات النسيجية في مختلف الأسواق.

من جهة أخرى، يتوقع أن يشهد قطاع الخضروات والفاكهة زيادة في الإنتاج بنسبة 3.23%، وهو ما يبرز الطلب المتزايد على المنتجات الطازجة التي تعد من أبرز صادرات مصر الزراعية. هذا التحسن يعكس قدرة القطاع الزراعي على تلبية احتياجات الأسواق الدولية من المنتجات الطازجة ذات الجودة العالية.. وبشكل عام، تعكس هذه النتائج تأثير إزالة العوائق غير الجمركية في تعزيز القدرة التنافسية للمنتجات الزراعية المصرية، حيث شهدت معظم القطاعات الزراعية تحسنًا ملحوظًا في الإنتاج المحلي. كما يسهم هذا التحسن في زيادة الصادرات المصرية، مما يعزز من عوائد الاقتصاد الزراعي المصري.

7. السياسات التصديرية المطلوبة لقطاع الأغذية الزراعية.

يتناول هذا الجزء مجمل السياسات التصديرية التي ينبغي تبنيها لتحقيق الأهداف التصديرية المنوطة بقطاع الأغذية الزراعية . وكما تبين من النقطتين الخامسة والسادسة في الدراسة أن هناك تحديات ومعوقات ومشكلات تؤثر علي قطاعي الإنتاج (الأولي والتصنيعي) ، يتوجب علي ذلك تبني سياسات إصلاحية جذرية من شأنها معالجة هذه المعوقات. وبالمثل يتوجب تبني سياسات تعالج مشاكا مابعد الإنتاجن وهي سياسات تتصل مباشرة بالقطاع التصديري.

10.21608/MEAE.2025.370709.1374

1.7 المجالات الرئيسية ذات الأولوية فى السياسات التصديرية الزراعية

تركز السياسات على مجالات رئيسية محددة، والتي تم تحديدها كمجالات ذات أولوية تحتاج إلى التدخل، لزيادة تشجيع الاستثمار الخاص في قطاعي الزراعة والأعمال التجارية الزراعية، سواء الاستثمار المحلي أو الأجنبي المباشر. تم تحديد المجالات الخمسة التالية باعتبارها مجالات ذات أولوية للتدخل:

إن تعزيز إضافة القيمة Adding value والحد من الفاقد والهدر وعدم الكفاءة من خلال سلاسل قيمة ذات إمكانات العالية ، أمر من شأنه أن يؤدي إلى زيادة الصادرات، وارتفاع الدخل، وتحسين فرص العمل. كذلك من شأن إدخال التكنولوجيات الحديثة المساعدة على زيادة الكفاءة وربط المزارعين ذوي الحيازات الصغيرة، الذين يمثلون 80% من قطاع الزراعة، بالأسواق. وبشكل عام، فإن التعجيل بالانتقال إلى قطاعات الزراعة والأعمال الزراعية الأكثر تنافسية وإضفاء الطابع الرسمي من شأنه أن يؤدي إلى تعظيم فرص العمل وعوائد الدخل في مصر . إن استكشاف خيارات للترويج لمصر كمركز عالمي لتحويل المنتجات Product transformationوإضافة القيمة في قطاع الزراعة والأعمال التجارية الزراعية من شأنه أن يساعد في تخفيف الضغط على موارد المياه والأراضي المحدودة في البلاد، وتحسين نوعية وكمية الوظائف.

1. إن تحسين الوضوح والقدرة على التنبؤ والتواصل فيما يتعلق بالسياسات الحكومية في مصر يمكن أن يشجع الاستثمار التجاري في القطاع الزراعي. وفي هذا الصدد، يمكن لمصر اتخاذ التدابير التالية: 1) تحديد دور الدولة كمنشئ وميسر لبيئة تمكينية وتطوير واعتماد عملية مبسطة ومتسقة وشفافة لوضع السياسات وإصدارها؛ (2) ضمان الاستفادة من التبسيط التنظيمي ومواءمة العمليات، (2) تعزيز الحوار بين القطاعين العام والخاص من خلال هيكل مؤسسي معزز يسهل التعاون بين المؤسسات الحكومية والحوار مع القطاع الخاص، وزيادة المساءلة، ورفع التقارير الفعالة مباشرة إلى كبار صناع القرار؛ 4) تحسين التنسيق بين مختلف الهياكل كما هو منصوص عليه في قانون الاستثمار، أي المجلس الأعلى للاستثمار (المستوى العام)، والهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة على مستوى الاستثمار والمرتبطة بالوزارات والهيئات القومية ذات الصلة؛ و5) إنشاء منتدى للحوار بين أصحاب المصلحة المتعددين لضمان الشفافية وزيادة الاستجابة لحل أي قضايا ناشئة تعيق الاستثمارات.

2. تستطيع مصر تحويل قطاعها الزراعي من خلال تحسين جودة الأغذية وأنظمة السلامة لديها وخلق سمعة طيبة في السوق لمنتجاتها. وسيشمل ذلك تعزيز قدرة هيئة معايير الأغذية على تطوير نموذج مستدام؛ بناء القدرات المحلية للحصول على شهادات أنظمة المنتجات العضوية؛ وتعزيز الالتزام بتحليل المخاطر ونقاط التحكم الحرجة (HACCP) ومعايير GlobalG.A.P لضمان الوصول إلى الأسواق العالمية من خلال توفر شهادة معايير .GlobalGAP إن الالتزام بمعايير الجودة والسلامة الغذائية المستجيبة للسوق من شأنه أن يشجع على إنشاء "علامة تجارية مصرية"، مدعومة بالاسم التاريخي لمصر، مما سيعزز قدرتها على خدمة نوافذ سوقية محددة؛ للاستفادة من قدرتها على المعالجة وميزة الموقع.

3. وتحتاج مصر إلى تعزيز القيمة المضافة المحلية، وتقليل الخسائر، واستغلال وفورات الحجم من خلال تعزيز سلسلة القيمة المستهدفة والحلول المكانية. وتشمل التدابير: (1) تسهيل التعاون بين صغار المزارعين ، مما يسمح للمزارعين بالاندماج بشكل فعال في سلاسل القيمة من خلال تمكين مصنعي السلع الزراعية

ومشتريها من الاستثمار في إنتاج أصحاب الحيازات الصغيرة من خلال توريد المدخلات والتمويل المسبق والمشتريات والتدريب والخدمات الاستشارية. ويؤدي هذا أيضًا إلى زيادة كفاءة التصنيع الأولي على مستوى المزرعة. 2) تطوير وتطبيق نظام مناسب لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات (ICT) لتحسين كفاءة الإنتاج والخدمات اللوجستية على طول سلاسل القيمة. 3) بناء بنية تحتية تسويقية ولوجستية جديدة لسلاسل القيمة الرئيسية. وسيشمل ذلك استكشاف منصات التجميع الممكنة والمتطلبات اللوجستية لكل سلسلة من سلاسل القيمة الرئيسية في مصر، بما في ذلك أوجه القصور داخل سلاسل التوريد والحلول الاستثمارية مثل المناطق الصناعية الزراعية ذات الموقع الاستراتيجي. ويمكن لمصر أن تتعلم من تايلاند حيث تكون سلاسل القيمة الزراعية شاملة لأصحاب الحيازات الصغيرة وحيث يتمتع القطاع الزراعي بالقدرة التنافسية على المستوى العالمي .

4. يعد تحسين النفاذ إلى التمويل الزراعي أمرًا أساسيًا لتحويل القطاع الزراعي إلى قطاع أعمال تجاري جذاب. ومن شأن التدابير التالية زيادة التمويل الريفي. 1) تحويل لبنك الزراعي المصري بالكامل إلي بنك تجاري لضمان تكافؤ الفرص أمام البنوك التجارية الأخرى الراغبة في تمويل الزراعة؛ (2) تطوير القروض الصغيرة لأغراض الإنتاج الزراعي بشكل يستهدف زيادة الاستثمارات في هذا القطاع حيث يبلغ الطلب المحتمل على التمويل الأصغر 10 ملايين من الأفراد وأصحاب المشاريع الصغيرة. 3) تبني المحفظة الإلكترونية ،باستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ICT، لربط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وإدارة القروض وحزم المدخلات، وبناء التاريخ الائتماني. وهذا من شأنه أن يساعد على إزالة مخاطر الإقراض الزراعي. 4) تعزيز أدوات تمويل سلسلة القيمة للسماح بتحسين التدفق النقدي إلى قطاع الزراعة. 5) إنشاء تمويل منظم لتمويل الشراكات المبتكرة المحتملة بين القطاعين العام والخاص، مثل "الأراضي المخصصة لتحلية المياه"، أو الري. 6) تطوير منتجات تعزيز الائتمان: على سبيل المثال، من شأن نظام ضمان الائتمان المصمم جيدًا أن يدعم اختراق الائتمان بشكل أكبر. ويمكن بناء ذلك على إطار ضمان الائتمان الحالي، الذي يتمتع برؤية واضحة لتطوير وإعادة هيكلة الشركة للسماح لها بلعب دور أكثر نشاطًا في تمويل الأسواق الناشئة. 7) إلغاء احتكار الإعانات الائتمانية. وينبغي لبرامج الدعم في قطاع الزراعة أن تكون موجهة بشكل جيد وتخضع لرصد وتقييم جيدين. ويجب أن يكون توجيه هذه البرامج الحكومية مفتوحًا لجميع البنوك والمؤسسات المالية غير المصرفية.

5. تسجيل ملكية الأراضي من شأنه تمكين أصحابها من استخدامها كضمان وتعزيز إقراض القطاع الخاص للقطاع الزراعي. وتشير التقديرات إلى أن القيمة الإجمالية للأراضي الزراعية التي يمكن استخدامها كضمان للقطاع الخاص المحتمل تبلغ 84 مليار دولار .

2.7 تعزيز الاستثمار فى سلاسل القيمة الزراعية

تعد المستويات الحالية للاستثمار في سلاسل القيمة الزراعية غير كافية لتحقيق الأهداف الرئيسية للتنمية المستدامة بما في ذلك القضاء على الفقر والجوع، وتعزيز وظائف أكثر وأفضل، وإدارة أفضل للموارد الطبيعية بحلول عام 2030. وعلي ذلك ، من المهم حشد الاستثمارات الخاصة للمساعدة في تحقيق هذه الأهداف وتحسين استخدامها ، وهناك حاجة إلى تعزيز الاستثمارات العامة، ومواصلة تعزيز الاستدامة البيئية والاجتماعية.

10.21608/MEAE.2025.370709.1374

•توسيع مصادر تمويل استثمارات القطاع الخاص في سلاسل القيمة الزراعية. تشمل المصادر المدخرات الخاصة، والبنوك المحلية والدولية، والجهات الفاعلة في سلاسل القيمة، والمستثمرين المؤثرين ومؤسسات تمويل التنمية ومؤسسات القطاع الخاص والزراعي وصناديق الاستثمار. ويتطلب الأمر زيادة استثمارات القطاع الخاص والتمويل المرتبط به

تؤدي إخفاقات السوق فى الوضع الراهن إلى مستويات دون المستوى الأمثل فيما يتعلق بتوفير القطاع الخاص للسلع والخدمات اللازمة لتحقيق الأهداف الإنمائية الرئيسية. وفى الأغلب تتفاقم إخفاقات السوق بسبب ضعف البيئة التمكينية (Enabling environment) للقطاع الخاص القطاع الذي يتطلب تحسين لجميع الجهات الفاعلة في القطاع الخاص في مجال القيمة الزراعية وسلاسل المزارعين؛ موردو المدخلات، التجار، المصنعون، الموزعين والمسوقين - بما في ذلك مقدمي الخدمات المالية

يتطلب الاستثمار زيادة نطاق نشاط القطاع الخاص فى سلاسل القيمة الزراعية، وتحسين السياسة والبيئة التنظيمية، واستكشاف بدائل استخدام التمويل العام ، وهو ما يستلزم تحسين حوافز القطاع الخاص وتقليل تكاليف المعاملات والمخاطر. وفي حين أن هذه الإجراءات يمكن أن تساعد في تحفيز المزيد من الاستثمار الخاص، فإن هناك حاجة ماسة للموارد العامة لتمويل السلع والخدمات العامة الأساسية مثل رأس المال البشري، والبحوث الزراعية، والبنية التحتية العامة التكميلية.

•تحديد أولويات إجراءات الإصلاح وأجندة الاستثمار من خلال آليات الحوار النشطة والفعالة بين القطاعين العام والخاص .

ويعتمد أداء سلاسل القيمة الزراعية أيضًا على قطاعات أخرى مثل المياه والطاقة والبنية التحتية والمشاركة ، وهناك حاجة إلى التنسيق بين الوزارات والأجهزة المعنية.(World Bank, 2018.)

3.7 إجراء دراسات سوقية تركز على توسيع الصادرات البستانية المصرية إلى أوروبا

من المهم التكيف مع التغييرات التنظيمية التي تحدث في الاتحاد الأوروبي، وخاصة تلك المدرجة في الصفقة الخضراء للاتحاد الأوروبي والتي تؤثر على استخدام المبيدات الحشرية المحظورة حاليًا مثل الكلوربيريفوس، للحفاظ على نفاذ المصدرين المصريين إلى الأسواق وتشجيع الممارسات المستدامة.

إن صنع السياسات التي تهدف إلى تحديد الأولويات وتشجيع الصادرات الزراعية والاستخدام المستدام للموارد المحدودة يمكن أن يؤدي إلى تعزيز الدخل الريفي، وتحفيز الاستثمار في التعليم والتكنولوجيا الزراعية (والذي بدوره يزيد الإنتاجية)، وخلق فرص العمل في المناطق الريفية، والمساهمة في نهاية المطاف في تحقيق التنمية الشاملة والمستدامة .وتعد الاستدامة البيئية للتنمية الزراعية أمرًا بالغ الأهمية بالنسبة لمصر، نظرًا لندرة المياه والأراضي الخصبة، إلى جانب الطلب المتزايد على الغذاء نتيجة للنمو السكاني. وفى هذا الإطار تعد زيادة كفاءة المياه والأراضي المستخدمة أمرا لا بد منه. ويستلزم ذلك، زيادة إنتاج المحاصيل عالية القيمة مع التركيز على الأسواق العالمية، مع الأخذ في الاعتبار الممارسات الزراعية ، والمناخ، وخصائص التربة، وزراعة

المحاصيل ذات القيمة الاقتصادي الأعلي (لكل وحدة من المياه المستخدمة). ومن المهم استفادة مصر بقربها الجغرافي من الأسواق المحققة للربح والتي يرتفع بها الطلب على تلك المنتجات ذات القيمة العالية.

إعطاء الأولوية لتشجيع تجارة السلع الزراعية عالية القيمة وتحسين التنسيق بين السياسات والمؤسسات وبيئة الاستثمار لهذا الغرض، بما في ذلك بناء الروابط بين القطاعين العام والخاص. وفضلا عن تدابير تشجيع الصادرات، من المهم أيضًا أن تدعم الحكومة الاستثمار في البحث والتطوير والتدريب والبنية التحتية والخدمات اللوجستية. ولذلك يستلزم الأمر تطوير برامج التعليم والتدريب لتحسين إنتاجية العمل، وتحسين الامتثال للأنظمة القياسية المشتركة بقصد فتح أسواق دولية مربحة وتهتم بالجودة، كما هو الحال في الاتحاد الأوروبي.

إن إمكانية زيادة الصادرات ذات القيمة العالية مقيدة بسبب استخدام أساليب تقليدية فى الإنتاج والحصاد ، وعدم كفاية البنية التحتية للتخزين والنقل، واستنزاف الموارد الأراضية والمائية. وتشمل أولويات الإنتاج الزراعي المستدام استيراد وتكييف تقنيات الحفاظ على المياه؛ معالجة المياه المعاد استخدامها؛ ورفع كفاءة الري من خلال تقنيات محسنة. وتكتسب هذه الإجراءات أهمية خاصة حيث تواجه البلاد احتمالات انخفاض إيراد نهر النيل وانخفاض هطول الأمطار بسبب التغيرات المناخية.

تعتبر الاستثمارات في تقنيات وممارسات الزراعة الذكية مناخيا (CSA) أساسية للتخفيف من أثارالتغيرات المناخية بوجه عام وآثار الندرة المتزايدة للمياه بوجه خاص ، بالإضافة إلى الاستثمار التقليدي في تعزيز سلاسل القيمة، فضلا عن إطار سياسات ملائم لتعزيز تعميم تكنولوجيات وممارسات الزراعة الذكية مناخيا.

تحسين فهم الاستثمارات اللازمة لتعزيز سلاسل القيمة الزراعية وتحسين قدرتها على التكيف مع التغيرات المناخية، وكفاءة استخدام المياه وشمولية في توفير الفرص للمزارعين من ذوي الحيازات الصغيرة ، فضلاً عن التأثير المحتمل لهذه الاستثمارات على قطاع الأغذية الزراعية الأوسع.

4.7 المشكلات الرئيسية التي تواجه صادرات الأغذية الزراعية وحلول عملية مقترحة

يستند هذا الجزء بصورة رئيسية إلي نتائج دراسة أجراها مركز الدراسات الاقتصادية بالقاهرة فيما يتعلق بالمشكلات التي تواجه عمليات تصدير السلع الزراعية الطازجة والمصنعة علي مختلف المستويات والمراحل وحلول مقارحة للتغلب عليها بصدد تحسين أداء القطاع التصديري.

10.21608/MEAE.2025.370709.1374

1.4.7 المشكلات المرتبطة بتطبيق التزامات الاتفاقات التجارية

المشكلة	مقترح الحل
عدم توافر معلومات كافية عن أداء الدول المنافسة والفرص المتاحة بالأسواق الخارجية بما يسمح لمصر باكتناز هذه الفرص	وضع آلية واضحة يتم من خلالها جمع المعلومات في اطار دوري ، منظم ورقمي و متاح للجميع وتفعيل دور مكاتب التمثيل التجاري في جمع هذه المعلومات بشكل مؤسسي لا يعتمد علي تميز فردي
عدم تطبيق بنود الاتفاقيات التجارية بشكل سليم من بعض المصدرين المصريين عدم التزام الأطراف الخارجية ببنود الاتفاقيات المبرمة بينها وبين مصر	- وضع اليه لمحاسبه غير الملتزمين نظرا لتأثيره أدائهم السلبي علي صوره مصر الخارجية - تفعيل دور وزارة الخارجية ومكاتب التمثيل التجاري للتأكد من تطبيق بنود الاتفاقيات تجاه مصر و اتخاذ رد فعل مناسب في حالة عدم تطبيقها و ان يتم ذلك بشكل تلقائي من خلال المتابعة الدورية
عدم دراسة إمكانيات التفاوض مع دول بعينها لفتح أسواق لمصر فيها وزيادة فرصها التصديرية	الاستفادة من تحليلات ونتائج مؤشر الحساسية التي أجرتها هذه الدراسة (وما شابهها والتي أوضحت أولويات التفاوض من خلال تحديد الدول الأكثر ربحية لمصر المنتجات بعينه

2.4.7 المشكلات المتعلقة بهيئة سلامة الغذاء والحلول المقترحة

المشكلة	مقترح الحل
معاناة المصنعين من بطء الإجراءات.	تعزيز قدرات هيئة سلامة الغذاء بشكل عام وتعزيز قدراتها البشرية كما وكيفا بشكل خاص، وذلك من خلال: ▪ تقديم الاستثناء اللازم لتكون الهيئة قادرة على تعيين عدد أكبر من الكوادر الشابة الا يقل عددهم عن ٧٠٠ موظف ▪ توفير مبنى مناسب لحجم الهيئة ومكانتها.
ضعف آليات التواصل بين الهيئة والمصنعين الغذائيين وعدم معرفة الاخرين بالاستثناءات والتسهيلات التي تمنحها الهيئة في كثير من الأحيان	استبدال التواصل المباشر مع رئيس الهيئة لطرح المشاكل بطرق أكثر مؤسسيه و فاعلية ويرتبط هذا والمصنعين الغذائيين، وعدم معرفة
شكوى المصانع من صعوبة تسجيل الموردين بشكل عام وصغارهم بشكل خاص	- بما أن التتبع مطلب دولي فيما يتعلق بالصناعات الغذائية تحديدا من المهد إلى اللحد فإن تسجيل الموردين ضرورة لا غنى عنها. - لكن هناك العديد من الصعوبات الحقيقية التي ترجع إلى الثقافة الحاكمة من ناحية وسيطرة القطاع غير الرسمي على معظم سلاسل التوريد من ناحية أخرى. - ضرورة وضع خطة زمنية بالتعاون بين المصانع وهيئة سلامة الغذاء لتسجيل الموردين بشكل تدريجي يأخذ الصعوبات سالفة الذكر بعين الاعتبار على أن تتضمن هذه الخطة الحوافز اللازمة لتشجيع الموردين على التعاون والتسجيل سواء كانت حوافز مباشرة أو غير مباشرة.

10.21608/MEAE.2025.370709.1374

3.4.7 المشكلات علي مستوي القطاع الزراعي الأولي والحلول المقترحة

المشكلة	مقترح الحل
متبقيات المبيدات هي السبب الرئيسي في رفض العديد من الشحنات بالخارج في جميع القطاعات بلا استثناء	- حظر استيراد المبيدات المحظورة دوليا بشكل قاطع. - تكثيف الرقابة داخليا وخارجيا
تعقد إجراءات استيراد عينات صغيرة لأنواع بذور جديدة تعامل وزارة الزراعة هذه العينات التجريبية معاملة الكميات الكبيرة التي تستورد للزراعة على نطاق واسع فتشترط على سبيل المثال ترخيص مخزن بذرة.	عدم معاملة عينات البذور التجريبية معاملة الكميات الكبيرة التي تستورد للزراعة على نطاق واسع.
تصل مدة الإفراج عن الشتلات المستوردة إلى ١٤ يوم مؤديا ذلك إلى موت وتلف نسبة كبيرة من الشتلات.	سرعة اجراء الفحوصات اللازمة ومن ثم الافراج عن الشتلات المستوردة
غياب الزراعة من أجل التصنيع وليس الاستهلاك المباشر فقط وعدم توافرالبذور والشتلات اللازمة لذلك.	التوسع في وتسهيل استيراد البذور والشتلات الموجهة للتصنيعتفعيل قانون الزراعية التعاقدية على النحو المطلوب.

4.4.7 المشكلات علي مستوي الجمارك والحلول المقترحة

المشكلة	مقترح الحل
تفرض الرسوم الجمركية كقيمة مقطوعة على جميع الشحنات التصديرية بغض النظر عن حجمها. في بعض الصناعات تصل نسبة الطلبيات الصغيرة (٣٠٠ - ١٠٠٠دولار) إلى ٢٠% من إجمالي الطلبيات التصديرية في السنة.	النظر في إعفاء الطلبيات الصغيرة (أقل من ١٠٠٠ دولار على سبيل المثال) من الرسوم الجمركية بكافة أشكالها.
جمركيا: معاملة العينات القادمة بهدف الدراسة ومعرفة احتياجات العميل نفس معاملة الشحنات الكبيرة.	تسهيل وتسريع عمليات التخليص الجمركي للعينات اعفاء العينات من كافة الرسوم الاستيرادية
طول الوقت الذي تستغرقه هيئة الرقابة على الصادرات والواردات في فحص الخامات المستوردة مقارنة ببعض الدول العربية الأخرى.	قائمة بيضاء للجمارك: الشركات التي نستورد منها بشكل دائم ولسنوات عديدةيتم تسهيل إجراءاتها.

10.21608/MEAE.2025.370709.1374

4.4.7 المشكلات المرتبطة بالقطاع غير الرسمي والحلول المقترحة

المشكلة	مقترح الحل
▪ المنافسة غير العادلة مع القطاع غير الرسمي ▪ ضعف جودة المنتجات غير الرسمية بما يضر بسمعة المنتج المصري في الخارج بشكل عام ▪ تقليد العلامات التجارية الرسمية	العمل على وضع منظومة متكاملة من الحلول تجمع في طياتها بين الحوافز المناسبة وكذلك التدابير اللازمة للمتابعة والتقييم بشكل معقول. على أن يتم تصميم الحوافز بحيث تحقق الهدفين التاليين بالتوازي: كبح أي نمو مستقبلي في حجم القطاع غير الرسمي من ناحية والتعامل مع العمالة وكذلك الشركات غير الرسمية القائمة بالفعل منناحية أخرى.

5.4.7 المشكلات المرتبطة بالتعبئة والتغليف والحلول المقترحة

المشكلة	مقترح الحل
▪ استيراد مواد التعبئة والتغليف مثل البولي بروسولين (المادة الخام للبلاستيكات). ▪ في بعض القطاعات تصل نسبة منتجات البلاستيك المستوردة الى 58% من اجمالي مواد التعبئة والتغليف المستوردة يليها الالمونيوم الطويل بنسبة 28%.	العمل على تخفيض الواردات: تمتلك شركة تتراباك العديد من الفروع في دول مختلفة لذا يجب العمل على فتح مقر رئيسي في مصر بحيث تصبح تتراباك في مصر مركزا للتصدير للمنطقة العربية بأكملها.

6.4.7 المشكلات المتعلقة بالعمالة الماهرة والحلول المقترحة

المشكلة	مقترح الحل
نقص الأيدي العاملة الماهرة	وضع استراتيجية تفصيلية للنهوض بالتعليم والتدريب الفني في مصر تراعي الاختلافات بين الصناعات المختلفة من حيث القطاع ، الاقليم الجغرافي، الحجم ، على ان يتم رصد القدرات المؤسسية وتوفير التمويل اللازم لتنفيذها بنجاح.

7.4.7 المشكلات المتعلقة بدعم الصادرات والحلول المقترحة

المشكلة	مقترح الحل
تأخر صرف مستحقات دعم الصادرات	التوجيه بسرعة صرف دعم الصادرات حتى يتثنى للمصدرين الاستفادة منه لتعزيز تنافسيتهم السعرية الخارجية.

8.4.7 المشكلات المرتبطة بالتسويق والحلول المقترحة

المشكلة	مقترح الحل
ارتفاع تكلفة المشاركة في المعارض الخارجية	دعم المشاركة في المعارض الخارجية
هناك انطباع عام في الخارج بتدني جودة المنتج المصري بسبب ضعف عمليات ال Branding لمصر كمصدر موثوق فيه للمنتجات الغذائية.	تدشين حملة لتسويق اسم مصر نفسة كمصدر عالمي موثوق به للمنتجات الغذائية على غرار الحملة التسويقية التى شهدها قطاع السياحة خلال السنوات الاخيرة.

9.4.7 المشكلات المرتبطة بالشحن داخليا وخارجيا والحلول المقترحة

المشكلة	مقترح الحل
الشحن البري ميزة سهلة للتصدير الى ليبيا والسعودية الأردن واليمن ولكن اجراءاته الورقية صعبة بسبب المشاكل الأمنية وتهريب المخدرات والأسلحة حيث ان بوليصة الشحن البري غير معترف بها بعكس بوليصة الشحن البحري.	ضرورة شرط اعتماد المنتجات من مكتب حكومي قبل التصدير بريا و إحكامالقبضة على الحدود البرية مع دول الجوار لمنع التهريب.
يتم زراعة فاكهة جيدة في الصعيد خاصة الفراولة والمانجو ولكن النقل يكون في برادات مرتفعة التكلفة براد) ينقل شحنة ٢٠ طن بتكلفة ١٧٠٠٠ جنيه	▪ تخفيض رسوم كارتة الطريق عند نقل مدخلات الإنتاج. ▪ في حالة الدفع في منفذ كارتة بأحد المحافظات، لا يجب إعادة الدفع مرة أخرى في منذ آخر في محافظة أخرى. ▪ إنشاء مراكز لوجستية – استخدام القطارات - النقل النهري كل ذلك يحققوفرة في تكلفة النقل

10.21608/MEAE.2025.370709.1374

10.4.7 المشكلات المتعلقة بالتنسيق مع القطاع الخاص والحلول المقترحة

المشكلة	مقترح الحل
عدم التشاور مع القطاع الخاص بشأن العديد من المبادرات الحكومية المزمع تنفيذها، فكانت النتيجة: 1. تخصيص الموارد المتاحة في أنشطة لا تلبي الاحتياجات الحقيقية للعاملين بالصناعة. 2. عدم ملائمة شروط هذه المبادرات للفئات المستهدفة، على سبيل المثال: تشترط مبادرة التمويل الصناعي وجود رخصة صناعية وثلاث ميزانيات وهو ما يمكن استيفاءه في حالة الشركات الناشئة. 3. الإرتكان إلى الحلول الوقتية وعدم العمل على حل مشاكلالقطاع الصناعي بشكل حقيقي مؤسسي مستدام. . 4. إرباك القطاع الخاص بشدة، على سبيل المثال: اصدار قرارات بمنع استيراد مادة خام معينة بشكل مفاجئ دون النظر الى التعاقدات التي تشمل استيراد هذه المواد لعدة سنوات.	▪ عدم بدء أي مبادرات أو سن تشريعات أو إقرار سياسات دون التشاور بشكل مباشر مع جميع أصحاب المصالح المعنيين في القطاعين العام والخاص، ليتم تخصيص الموارد ووضع الاشتراطات بشكل نابع من الاحتياجات الفعلية على أرض الواقع. ▪ العمل على حل المشاكل التي تواجه القطاع الخاص بشكل مؤسسيمستدام.

5.7 خريطة طريق لإطلاق العنان لإمكانات الأغذية الزراعية

لكي تتمكن مصر من تحقيق إمكاناتها الزراعية الغذائية بالكامل، يقتضي الأمر إعطاء الأولوية لمجالات ثلاثة : أولاً، تعزيز الشراكات التي تمكن البلاد من التحول نحو الثورة الغذائية الزراعية 4.0 (أي استخدام تقنيات الصناعة 4.0 في الأغذية الزراعية) لتحقيق زراعة واغذية زراعية مستدامة وشاملة ومبتكرة. ثانيا، تعزيز العلامات التجارية الوطنية والإشارة بشكل أفضل إلى جودة وأصالة منتجاتها لزيادة القيمة السوقية وزيادة الوصول إلى الأسواق العالمية. ثالثا، تحسين السياسات فيما يتعلق بالمشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة لضمان استفادة جميع الشركات، وخاصة متناهية الصغر والصغيرة، من التغير التكنولوجي والأسواق الجديدة، مع معالجة القضايا البيئية وندرة الأراضي والمياه . وفيما يلي تفاصيل محددة لكل مجال من هذه المجالات.

10.21608/MEAE.2025.370709.1374

1.5.7 تعزيز الشراكات فى مجال الأغذية الزراعية 4.0 لجعلها مستدامة وشاملة ومبتكرة

إن التوسع فى تبني تقنيات الصناعة 4.0 في الأغذية الزراعية يمكن أن يغير قواعد اللعبة game-changer بالنسبة لمصر. وتمثل ندرة المياه في الوقت الحالي مشكلة كبيرة يواجهها قطاع الأغذية الزراعية في مصر. وشهدت الأراضي الزراعية انخفاضاً في إمكانية حصولها على مياه الري.وقد بلغ نصيب الفرد من الموارد المائية المتجددة في مصر 548 متر مكعب للفرد في عام 2022، أي ما يعادل تقريبا نصف عتبة ندرة المياه التي حددتها الأمم المتحدة (1000 متر مكعب للفرد)، بل تشير التوقعات إلى أن هذا النصيب سينخفض إلى ما دون مستوى الندرة المائية المطلقة (Absolute scarcity) (500 متر مكعب للفرد) بحلول عام 2030 .(FAO, 2016, FAO,2021)وفقًا للجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء (2019)، تستهلك الزراعة ثلاثة أرباع الموارد المائية المتاحة. وعلاوة علي ذلك تواجه الموارد المائية المحدودة مشكلة التملح بسبب الإفراط في إعادة استخدام المياه(Water reuse) (FAO,2016) . ويساهم تملح الأراضي المروية بكثافة وكذلك ترسيب القنوات المغذية في انخفاض كفاءة استخدام المياه. ويمكن أن تؤدي التغيرات المناخية إلى تفاقم هذه التحديات التي يواجهها الإنتاج الزراعي الأولي والصناعات الغذائية المعتمدة عليه. ويقدر برنامج الغذاء العالمي(WFP.2017) ، أنه بحلول عام 2040 قد يخسر صعيد مصر 30% من إنتاجه الغذائي. وسيكون أمرا بالغ الأهمية مواصلة تعزيز الاستثمارات الحالية في تحديث أنظمة الري وتحسين جودة وكفاءة استخدام الموارد المائية.(FAO, COMESA, AgWA and the Government of Egypt, 2015))

تحتاج الحلول التكنولوجية والمؤسسية لتحسين إنتاجية نظام الأغذية الزراعية إلى احتضان الفرص التي توفرها الرقمنة وإنترنت الأشياء والبيانات الضخمة والذكاء الاصطناعي والاستشعار عن بعد وتكنولوجيا المعلومات الجديدة. إن تقنيات الأغذية الزراعية 4.0، المطبقة على مستوى كل من الإنتاج الزراعي الأولي والتصنيع الغذائي، تمهد الطريق لتكثيف الإنتاج الزراعي وإضافة القيمة بشكل أكثر كفاءة في استخدام الموارد. وهذا يتجاوز تطبيقات المزارع الدقيقة، وله تأثير على طول سلسلة القيمة بأكملها، مما يوفر حلولاً ذكية للمنتجين والموردين والمصنعين والمشترين لتحسين عمليات الإنتاج وأداء المعدات والخدمات اللوجستية وإدارة العملاء. وأخيرا، يمكن أن يكون للأغذية الزراعية 4.0 أهمية أيضا في توفير المياه في الإنتاج والتصنيع، وهو ما يمثل تحديا رئيسيا لمصر.

يمكن للسياسات العامة أن تحقق المزيد لتعزيز الصناعة 4.0 في الاقتصاد بما في ذلك الأغذية الزراعية. ومن ثم من الضروري العمل علي زيادة الدعم للابتكار بوجه عام، وللأغذية الزراعية 4.0 بوجه خاص، سواء في نظام البحوث العامة أو في الشركات. وينبغي أيضا تعزيز تبني التكنولوجيا وتكييفها، وهو مجال تم إهماله نسبيًا مقارنة بجهود الابتكارات الأولية. ولتحقيق ذلك، يتطلب الأمر النظر في تحديث السياسات المتبعة، من خلال تنويع أدوات السياسات المتاحة لشركات الأغذية الزراعية وربط الدعم المباشر وغير المباشر بتطوير التكنولوجيات وتبنيها. على سبيل المثال، من الممكن أن يساعد دمج الرقمنة مع خطط وأنظمة حوافز النمو الأخضر green-growth incentive schemes للحد من الفاقد وتحسين استخدام الموارد الطبيعية، من خلال القروض والمنح المستهدفة، في جني فوائد التقنيات الرقمية لتحقيق الاستدامة. وأخيرا، ينبغي زيادة الدعم للباحثين لاكتساب المهارات في مجال الأغذية الزراعية 4.0.

10.21608/MEAE.2025.370709.1374

ويمكن للشراكات العالمية أيضًا المساهمة في تعزيز الابتكار في مجالات الأغذية الزراعية، بما في ذلك في مجال الأغذية الزراعية 4.0. إن الابتكار لا يزدهر في الفراغ؛ بل يعتمد على تفاعل العديد من أصحاب المصلحة معًا بمرور الوقت، مما يشكل نظامًا بيئيًا كثيفًا ومتنوعًا. ويمكن أن تكون الروابط الدولية حاسمة في هذا الصدد، حيث تعزز هذه الروابط وصول التكنولوجيات الجديدة عبر الحدود، وتسهل تبادل المعرفة، وتساعد في تكيف الابتكارات مع الأسواق المحلية. وفي هذا الصدد، يشكل جذب الاستثمار الأجنبي إلي الأنشطة ذات القيمة المضافة العالية عنصرا هاما للتعلم وبناء القدرات. وفي الفترة 2015-2020، كانت مصر ثالث أكبر متلقي للاستثمار الأجنبي المباشر في أفريقيا فيما يتعلق بأنشطة البحث والتطوير في مجال الأغذية الزراعية. ورغم أن القارة بأكملها لا تزال تلعب دوراً هامشياً على المستوى العالمي، بنسبة 5% فقط من الإجمالي، فإنها تمثل قفزة كبيرة مقارنة بالفترة 2005-2010، عندما استوعبت أفريقيا 1% فقط من إجمالي الاستثمار العالمي ولم تسجل مصر أي شيء.(Financial Times, 2020).

يمكن أن تشتمل الوسائل الأخرى لبناء الشراكات الدولية على العديد من أصحاب المصلحة والأشكال (مثل التعاون بين الحكومات، أو بين القطاعين العام والبحثي والخاص، أو حتى بين الشركات فقط). ويمكن أن يكون لها أيضًا أهداف متعددة، بدءًا من تعزيز الاستثمارات في البحوث الزراعية الأساسية إلى الأنشطة التطبيقية والتنموية المشتركة التي تشمل نقل التكنولوجيا والتعاون الفني لزيادة القدرة التنافسية لكل من المزارعين ومنتجي الأغذية. وتتمتع مصر أيضًا بعضوية المركز الدولي للدراسات الزراعية المتقدمة لمنطقة البحر الأبيض المتوسط(CIHEAM) ، الذي عزز الابتكار والتوسع في مجال الأغذية الزراعية في إيطاليا والدول الأعضاء فيها.

2.5.7 تحديث العلامات التجارية وجودة الملصقات

تعد العلامات التجارية والسمعة الخاصة بالمنتجات المصرية عاملا مهما فى تحسين صورة مصر التجارية وخيارًا واعدًا لزيادة القيمة المضافة علي صعيد عالمي شديد التنافسية، كما يمكن أن تصبح مصدرًا لاختراق أسواق جديدة.ويمكن لمصر الاستفادة من الجغرافيا والتاريخ والثقافة الفريدة للبلاد للإشارة إلى الجودة في الأسواق عالية القيمة سواء في الخارج أو في الداخل . ويوجد داخل مصر أيضًا مجال لتعريف المستهلكين المحليين بشكل أفضل بالمنتجات عالية الجودة والمتميزة ثقافيًا من خلال دعم الحملات التسويقية وإنشاء متاجر متخصصة ومنافذ البيع بالتجزئة وضمان أن المشتريات العامة للأغذية تأخذ في الاعتبار الأطعمة المحلية المختلفة التي تنتجها مصر.

3.5.7 دعم الشركات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة

يتطلب تحقيق الإمكانات الكاملة لقطاع الأغذية الزراعية في مصر معالجة الازدواجية في القطاع وتقليلها إلى أدنى حد وذلك من خلال تحديد طرق لتحسين ربط الزراعة التقليدية الصغيرة بالشركات الرائدة محليًا ودوليًا. وسوف يكون تحقيق المستوى الأمثل من إنتاج الغذاء ـ الذي يتطلب رأس مال كثيف كما هو الحال بالفعل ـ أسهل في قطاعات الأغذية ذات القيمة الأعلى، وخاصة بالنسبة للصادرات. ومن المهم أن تتجلى زيادة الإنتاجية أيضاً في إنتاج وتصنيع الأغذية التقليدية (الأساسية) التي تلبي احتياجات السوق المحلية في المقام الأول، وسوف

10.21608/MEAE.2025.370709.1374

يتطلب هذا دعماً موجهاً وفعالاً - ليس فقط من خلال خطط التمويل الكافية، ولكن بشكل خاص من خلال المساعدة الفنية والخدمات الإرشادية الحديثة ، بخاصة:

- **التعاونيات الزراعية**

يمكن للتعاونيات والبنية التحتية والخدمات الجماعية أن تساهم بصورة جوهرية فى تعزيز تماسك وقوة سلاسل القيمة الزراعية. ويشير الوضع الراهن للتعاونيات الزراعية إلي حالة من الضعف الشديد ، إذ ما زات تعمل فى إطار قانون للتعاون الزراعي صدر منذ أكثر من ربع قرن. وهي تركز إلى حد كبير على تنفيذ الوظائف الإدارية فيما يتعلق بالسياسات والاستراتيجيات الزراعية .(Ghonem, 2019; IFAD, 2018) وعلي ذلك يقتضي الأمر إصلاح وضع التعاونيات من خلال إصدار قانون جديد يؤكد علي استقلالها المالي والإداري، لكي تتمكن من تنفيذ المبادرات الجماعية ، مثل مراكز التجميع ومحطات التعبئة والتغليف التي يتم تشغيلها بشكل مشترك للمنتجات الغذائية الأولية وشبه المصنعة ، وذلك فضلا عن تنظيم الإنتاج الزراعي والدورة الزراعية والتجميع المحصولي واستخدام التكنولوجيا وتسويق المنتجات وغيرها من الأنشطة التي يمكن تعزيزها من خلال المنهج التعاوني((OECD et al (2021).

- **الدعم الفني والخدمات الإرشادية**

•تعتبر زيادة المساعدات الفنية أمراً حيوياً لرفع الإنتاجية في كافة المجالات. ولا يمكن لنظام الإرشاد التقليدي أن يوفر سوى جزء من المساعدة الفنية التي يحتاجها صغار المزارعين لأنه مثقل بالمهارات وأساليب التدريب التي عفا عليها الزمن بين المرشدين، فضلا عن نقص الموارد ومرافق النقل، من بين عوامل أخرى. وفي حين أن رفع مستوى خدمات الإرشاد يبدو عنصرًا مهمًا لتحسين العمليات الزراعية بين أصحاب الحيازات الصغيرة، فإن الخدمات الاستشارية الخاصة التي يقدمها مقدمو المدخلات والمشترون ومؤسسات التمويل تقتضي أيضًا استكمال نشر المعرفة والابتكار بين المزارعين في مصر. كما أن المساعدة التقنية والدورات التدريبية والتدريب المهني لتنمية مهارات أفضل مطلوبة أيضًا في قطاع التجهيز. وفي قطاع تصنيع الأغذية، من الضروري أن يبذل جهاز تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر ومركز تحديث الصناعة، جهودا متواصلة لدعم المشروعات الصغيرة في تطوير المنتجات، وتحسين الجودة، وتطوير الأعمال، والتدريب وبناء القدرات، فضلا عن الإقراض((OECD et al (2021).

- **التمويل**

هناك حاجة إلى تسهيل الوصول إلى التمويل، وخاصة بالنسبة للشركات الصغيرة ومتناهية الصغر. عززت السياسات العامة إمكانية حصول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر على التمويل في السنوات الأخيرة. ويشهد البنك الزراعي المصري، وهو المصدر الرئيسي للتمويل الزراعي، إصلاحات لتحسين خدماته وتقديمها لقطاع الأغذية الزراعية ، ويقوم بتشغيل موظفين ذوي معرفة بالزراعة والأغذية الزراعية لتلبية احتياجات القطاع بشكل أفضل. كما أبرم بنك تنمية الصادرات اتفاقية توأمة مع رابوبنك ، وهو بنك دولي متخصص في تمويل سلسلة القيمة الزراعية، ووقع عقدًا مع جهاز تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر بقيمة 50 مليون جنيه مصري ، لتقديم ائتمانات إلى المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة العاملة في مجال التصنيع الزراعي. كما أفاد البنك الوطني المصري في عام 2019 أن 14% من

10.21608/MEAE.2025.370709.1374

محفظته الائتمانية تذهب إلى الزراعة الأولية والتصنيع الغذائي، وأن حصة الإقراض المرتبط بالزراعة ارتفعت بمعدل متزايد خلال السنوات القليلة الماضية. ويهدف برنامج الفرص الاستراتيجية القطرية ، للصندوق الدولي للتنمية الزراعية، أيضًا إلى تحسين الوصول إلى شركات التمويل لتعزيز تنمية سلسلة القيمة في الزراعة (IFAD, 2018) .ومع ذلك، تحصل 2.26% فقط من شركات الأغذية الزراعية الصغيرة على قروض مقارنة بـ 21% من الشركات المتوسطة، وفقًا للجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء (2018). الأمر الذي يقتضي توسيع المبادرات الهادفة إلي التخفيف من قيود التمويل على الشركات الصغيرة - وخاصة ابتكار الأدوات التمويلية وزيادة التواصل مع الشركات غير الرسمية وتلك التي قد لا تكون قادرة على تلبية الضمانات بسهولة وليس لديها تاريخ ائتماني وغير ذلك من المتطلبات الصارمة اللازمة للحصول على الائتمان – مما يساعد علي إطلاق إمكانات الشركات الصغيرة والمتوسطة في مجال الأغذية الزراعية. وفي المقابل، فإن استخدام الخدمات الإرشادية لتحسين الثقافة المالية بين أصحاب الحيازات الصغيرة والمشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة يمكن أن يؤدي أيضًا إلى تحسين قدرتهم على الوصول إلى المؤسسات الائتمانية لتمويل احتياجاتهم. وبالإضافة إلى ذلك، يمكن لمشروعات استصلاح الأراضي الحالية أن تستوعب المزيد من صغار المنتجين ذوي القدرة المحدودة على الوصول إلى الموارد. ويتطلب ذلك استثمارات إضافية في المساعدة الفنية والخدمات الاستشارية، فضلاً عن خطط ائتمانية محددة لصغار المنتجين((OECD et al (2021).

- **دعم الشركات في مطابقة المعايير لتعزيز الجودة .**

ومن الممكن أن يؤدي تحفيز الشركات الصغيرة للوصول إلى نظام البنية التحتية للجودة - على سبيل المثال، يمكن زيادة المطابقة من خلال وضع الشروط المناسبة القروض وغيرها من أشكال الدعم والتدريب المباشر وغير المباشر.ومن المهم أيضًا تصميم خطة سداد للقطاع غير الرسمي للمشاركة. وتكون نقطة البداية هي تطوير ثقافة الجودة بين المنتجين والمستهلكين. ويمكن البدء بذلك، على سبيل المثال، من خلال حملة للترويج لسلامة الغذاء. ومن ثم فإن عرض المعدات والتكنولوجيا الجديدة المصممة لتحسين إدارة الجودة في الإنتاج والتوزيع سيصبح خطوة ثانية، تليها خطط استثمارية تعمل بالفعل على تحسين دخل الشركات غير الرسمية (OECD et al (2021)).

شكل (26): ملخص السياسات التنموية والتصديرية المطلوبة لقطاع الاغذية الزراعية.

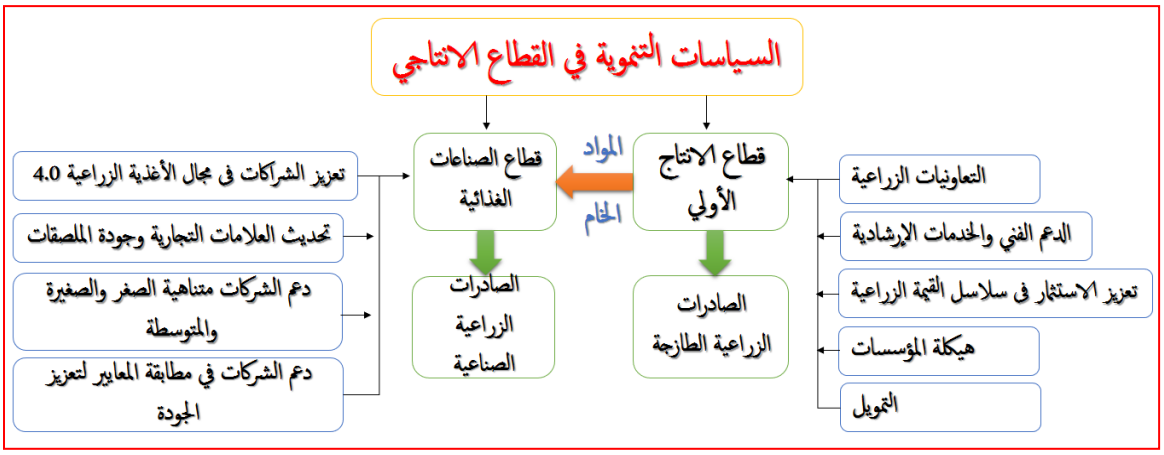

10.21608/MEAE.2025.370709.1374

6.7 خطة عمل للأنشطة والإجراءات ذات الأولوية فى القطاع الزراعي

1.6.7 السياسات الحكومية والإجراءات التنظيمية والمؤسسية ذات أولوية فى القطاع الزراعي

مجال الأولوية	الإجراء
السياسات الحكومية	• إنشاء هيئة/آلية تنسيق لمراجعة القطاع الخاص في الزراعة (على سبيل المثال، حظر وتنسيق السياسات المتعلقة باستثمارات التصدير) • توفير إمكانية الوصول إلى القروض وبرامج الدعم الحكومية الأخرى من خلال مجموعة واسعة من البنوك والمؤسسات المالية غير المصرفية(NBFI) ، بما في ذلك مؤسسات التمويل الأصغر (MFI) وشركات التأجير • بناء القدرات والإشراف عن كثب ودعم مركز خدمة المستثمرين الجديد • إنشاء موقع إلكتروني تابع لوزارة التعاون الدولي/مركز خدمة المستثمرين لدعم التواصل مع القطاع الخاص والمستثمرين • إنشاء هيئة تنسيق مع ممثلي الوزارات والأجهزة الأخرى لوضع السياسات لمستثمري القطاع الخاص لمراجعة وتنسيق السياسات المقترحة (مثل حظر التصدير)
تنظيمية	▪ إجراء عملية تخطيط/تقسيم المناطق لرسم خريطة للإنتاج الزراعي، ومناطق التصنيع الغذائي، والمراكز اللوجستية، وطرق/أنظمة النقل ▪ إصدار لوائح بشأن إصدار سندات ملكية الأراضي أو عقود الإيجار طويلة الأجل للأراضي الزراعية الجديدة، وكذلك بشأن تسجيل عقود تأجير الأراضي ▪ تعديل قانون الرهن العقاري للسماح بالحجز الإداري على الأراضي الزراعية ▪ مراجعة الإطار التنظيمي لتعزيز استخدام أنظمة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات عالية الكفاءة ▪ ضمان الإطار التنظيمي لأدوات تمويل سلسلة القيمة
مؤسسية	- بناء قدرات مركز خدمة المستثمرين الجديد، بما في ذلك استراتيجية الاتصال - بناء القدرات (الميزانية، والتفويض الواضح) لوكالة سلامة الأغذية - تعزيز نظام شهادات جودة الأغذية في البلاد - تسهيل تنمية سلسلة القيمة التي يقودها أصحاب الحيازات الصغيرة من خلال التعاون بين المزارعين، وتطوير الخدمات الاستشارية، وتدابير الوصول إلى الأسواق - تطوير نظام/خريطة معلومات للمستثمرين: توفر الموارد المائية، ونوعية التربة، وخدمة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وتوافر خدمات الدعم الأخرى - وضع إطار لإدارة الموارد المائية في الزراعة باستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والتقنيات الدقيقة - السماح بدخول مستثمري القطاع الخاص في رأس مال البنك الزراعي المصري(ABE)

10.21608/MEAE.2025.370709.1374

2.6.7 الأعمال ذات الأولوية فى المدي القصير والمتوسط

الأرض	• إصدار لوائح جديدة بشأن إصدار سندات ملكية الأراضي أو عقود الإيجار طويلة الأجل للأراضي الزراعية الجديدة • تسجيل عقود إيجار الأراضي في السجل العقاري • مراجعة البدائل المتاحة لإنشاء وكالة واحدة للأراضي تكون مسؤولة عن تسجيل الممتلكات، ورسم الخرائط العقارية، وإصدار سندات الملكية، وتقييم الممتلكات، وتوفير معلومات الأراضي للحكومة والمستخدمين الآخرين • تعديل قانون الرهن العقاري للسماح بالحجز الإداري على الأراضي الزراعي • إنشاء وكالة أراضي واحدة تكون مسؤولة عن الممتلكات، وتسجيل الممتلكات، ورسم الخرائط المساحية، وإصدار سندات الملكية، وتقييم الممتلكات، وتوفير معلومات الأراضي للحكومة والمستخدمين الآخرين
سلامة وجودة الغذاء	• ضمان تمويل هيئة سلامة الغذاء وتمكينها بشكل كامل • منح هيئة الرقابة المالية صلاحية بناء القدرات. • تعزيز نظام شهادات سلامة الغذاء
سلاسل القيمة الغذائية	• مراجعة الإطار التنظيمي لتعزيز استخدام أنظمة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ذات الكفاءة العالية (نظام تحديد المواقع العالمي(GPS) ، والقائم على الأقمار الصناعية، وما إلى ذلك) • استعراض نجاح طرائق التعاون بين المزارعين • وضع إطار لإدارة الموارد المائية في الزراعة باستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والتقنيات الدقيقة • إجراء تحسينات على ما يلي: (1) إجراء تشخيص كامل للقدرة التنافسية للأعمال الزراعية لاستكشاف خيارات إنشاء بنية تحتية تسويقية جديدة لسلاسل القيمة الرئيسية، أو منصات التجميع، أو المراكز اللوجستية؛ (2) إجراء عملية تخطيط/تقسيم المناطق لرسم خريطة لمناطق الإنتاج الزراعي، ومناطق التصنيع/المعالجة الصناعية، والمراكز اللوجستية، وطرق/أنظمة النقل: (3) إنشاء مناطق وإصدار تصاريح للطيران بدون طيار للأغراض الزراعية؛ (4) اعتماد تغييرات في الإطار القانوني لتشجيع التعاون بين المزارعين القائم على السوق؛ (5) توفير بناء القدرات لنظام البحوث الزراعية العامة (بما في ذلك زيادة استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات)؛ (6) تطوير إطار وجدوى البدائل لتقديم الخدمات الاستشارية للمزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة؛ (7) إنشاء إطار تنظيمي لتشجيع حضانة الأعمال التجارية الزراعية ▪ مراجعة البدائل: (1) البدائل المفتوحة لتشجيع البحث والتطوير في القطاع الخاص(R&D) ؛ و (2) إجراء مراجعة للبدائل المتاحة لتحديد رسوم المياه خاصة بالنسبة للمياه الجوفية
التمويل الزراعي	• إعداد الإطار وإطلاق منتجات ضمان القروض الزراعية • اتخاذ خطوات التي تتضمن: (1) السماح بدخول مستثمري القطاع الخاص إلى رأسمال البنك الزراعي؛ (2) مراجعة الإطار التنظيمي لتشجيع أدوات تمويل سلسلة القيمة؛ (3) مراجعة واعتماد الإطار التنظيمي لإنشاء بورصة للسلع أو أي منصة إلكترونية أخرى لإدارة مخاطر الأسعار • توفير إمكانية الوصول إلى القروض المدعومة وبرامج الدعم الأخرى من خلال مجموعة كبيرة من البنوك والمؤسسات المالية غير المصرفية

10.21608/MEAE.2025.370709.1374

3.6.7 إعطاء الأولوية للمنتجات الغذائية الزراعية في تنسيق معايير الجودة في أفريقيا

إن حجم وتعقيد اللوائح الفنية والتباين في ممارسات ومعايير إصدار الشهادات والاختبار والتفتيش التي تستخدمها مختلف البلدان الأفريقية لا يزال يشكل عائقا أمام التجارة بين البلدان الأفريقية. وقد تم إحراز بعض التقدم على مستوى المجموعات الاقتصادية الإقليمية في تنسيق معايير الجودة، مع التركيز بشكل خاص على المنتجات الغذائية الزراعية. وفي منطقة السوق المشتركة لشرق وجنوب أفريقيا (الكوميسا)، تمت مواءمة جميع المعايير بقطاع الأغذية الزراعية، بما في ذلك معايير البقول والسكريات والأسماك والزيوت النباتية والمانجو واللحوم المصنعة والدواجن ، ووضع العلامات على الأطعمة المعبأة مسبقًا وبقايا المبيدات الحشرية. ومع ذلك، لا تزال هناك فجوات كبيرة، ولم يتم تنسيق الجهود التي تبذلها المجموعات الاقتصادية الإقليمية بشكل كافٍ على المستوى القاري.

توفر منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية (AfCFTA) منصة للدول الأفريقية للتعاون بشكل أكثر فعالية في أنظمة البنية التحتية عالية الجودة لدعم عملية التكامل الإقليمي للقارة. ويتضمن المرفقان 6 و7 من الاتفاقية ، التزامات الدول الأعضاء بتيسير التجارة من خلال التعاون في المجالات المتعلقة بالحواجز الفنية Technical barriers)) أمام التجارة بالإضافة إلى التدابير الصحية وتدابير الصحة النباتية (Sanitary and Phytosanitary measures). وتوجد بالفعل المعايير الإقليمية الأفريقية ، مما يوفر الأساس لتعزيز تنسيق المعايير في سياق منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية. وبدعم من المنظمة الأفريقية للتوحيد القياسي (ARSO)، تمت مواءمة إجمالي 1353 معيارًا في جميع أنحاء أفريقيا، منها 345 (25%) تتعلق بالمنتجات الزراعية والغذائية.

هناك حاجة إلى استراتيجية لتحديد الأولويات لتحسين عملية تنسيق المعايير في أفريقيا. إن مواءمة المعايير مهمة معقدة تتطلب مفاوضات مكثفة ومكلفة وطويلة. ونتيجة لذلك، لن يكون من الممكن تنسيق جميع المعايير في وقت واحد، وستكون هناك حاجة إلى استراتيجية مدروسة ومناسبة لتحديد الأولويات لتعظيم تأثير تنسيق المعايير في إطار منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية.

في عام 2020، نشرت لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا ((ECAومفوضية الاتحاد الأفريقي ((AUC وARSO تقريرًا يحدد المنتجات وسلاسل القيمة ذات الأولوية لتنسيق المعايير في أفريقيا، مستنيرًا بتحليل السلع المتداولة بشكل شائع في المجموعات الاقتصادية الإقليمية، والمقارنة ومزاياها تجاه أفريقيا، وأولويات التصنيع القائمة وكتالوجات المعايير المنسقة. تم تحديد التصنيع الزراعي باعتباره سلسلة قيمة ذات ميزة نسبية في جميع المجموعات الاقتصادية الإقليمية في أفريقيا، مما يوفر إمكانات كبيرة لإقامة روابط أمامية وخلفية قوية. تم تحديد المنتجات كأولويات لتنسيق المعايير في أفريقيا إذا استوفت معيارين حاسمين: (أ) يتمتع المنتج بميزة نسبية في مجموعتين اقتصاديتين إقليميتين على الأقل، و(ب) يوجد بالفعل معيار منسق للمنتج في واحدة على الأقل من المجموعات الاقتصادية الإقليمية. ووفقا لهذه المنهجية، ظهرت المنتجات الغذائية الزراعية بشكل كبير في قائمة المنتجات ذات الأولوية الموصى بها لمواءمة المعايير، والتي شملت الأسماك ومنتجات الألبان والفواكه وعصائر الفاكهة والزيوت الصالحة للأكل والحبوب مثل الأرز والقمح والذرة والذرة الرفيعة. EDFالس التصديرية الزراعية خدمات متنوعة.

10.21608/MEAE.2025.370709.1374

ملخص

رغم ما تمخضت عنها جهود الدولة للنهوض بالصادرات الزراعيةٌ بقسميها الطازجة والمصنعة، من زيادات جوهرية فى الصادرات المصرية من الأغذية الزراعية، خاصة فى السنوات الأخيرة، فإن مستوياتها الفعلية تقل كثيرا عن نظيراُتها فى الدول المنافسة، وتقل كذلك ، وبصورة جوهرية ، عن إمكانات مصر التصديرية. وتعزي هذه الفجوة بين الإمكانات من جانب والمستوي الفعلي من جانب آخر، إلي العديد من المعوقات، من بينها ضعف استغلال الاتفاقات التجارية الإقليمية التي تربط مصر بمختلف الكتل والتجمعات التجارية الأقليمية والقارية والعالمية.

يتمثل الهدف الرئيسي للدراسة فى تحليل دور الاتفاقات التجارية الاقليمية لمصر في تحقيق الأهداف التصديرية بعيدة المدي من السلع الزراعية والزراعية المصنعة. وينبثق من هذا الهدف، الأهداف الفرعية: 1) توصيف الوضع الراهن لقطاع التصدير فى قطاع الزراعة والأغذية، 2) تقييم أداء قطاع الصادرات الزراعية الطازجة والمصنعة (الأغذية الزراعية) ومساهمته فى الاقتصاد القومي، 3) تحديد التحديات والمعوقات والمشكلات التي تواجه التصدير الزراعي الطازج والمصنع، 4) تحديد الامكانات التصديرية فى كل من المنتجات الزراعية الطازجة والمنتجات الزراعية المصنعة، 5) توصيف السياسات الزراعية والتصنيعية الغذائية والتصديرية، اللازمة لتحقيق الأهداف التصديرية القومية بعيدة المدي.

وفى هذا الإطار، تعد هذه الدراسة على قدر كبير من الأهمية فى الإطار المصري، حيث حددت الدولة أهدافا طموحة تصعد بالصادرات الكلية غير البترولية من نحو 40 مليار دولار فى الوقت الحالي إلى 145 مليار دولار بحلول 2030. وتحاول هذه الدراسة أن تستكشف السياسات المحققة لهذا الهدف فيما يتعلق بالصادرات المصرية من الأغذية الزراعية، بالتركيز على إدارة الاتفاقات الإقليمية كإحدي أدوات هذه السياسات. كما تبرز أهمية الدراسة فيما يتعلق بالربط بين القطاع الزراعي وقطاع التصنيع الغذائي فى إطار ما يطلق عليه قطاع الأغذية الزراعية. ولطالما عانت عملية اتخاذ القرار من الفصل بين القطاعين، مما أهدر الكثير من المكاسب التي كانت تتحقق من تعزيز التكامل بينهما. وبينما فى مصر يتم تصنيع نحو 10% فقط من إنتاجها الزراعي، تقوم دول نامية أخري بتصنيع أكثر من 20% من إنتاجها الزراعي، وترتفع هذه النسبة إلى أكثر من 50% فى الدول المتقدمة.

وترتبط مصر بالعديد من الاتفاقيات التجارية الإقليمية ، من أهمها، اتفاقية الشراكة بين الاتحاد الأوروبي ومصر، ومنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى (جافتا)، واتفاقية السوق المشتركة لشرق وجنوب أفريقيا (كوميسا)، واتفاقية التجارة الحرة القارية الأفريقية ، واتفاقية أغادير للتجارة الحرة ، واتفاقية التجارة الحرة بين مصر وتركيا، واتفاقية التجارة الحرة بين مصر ورابطة التجارة الحرة الأوروبية (إفتا) ، بروتوكول المناطق الصناعية المؤهلة (الكويز) ، واتفاقية التجارة الحرة بين مصر والسوق المشتركة لأمريكا الجنوبية (ميركوسور) ، وتجمع البريكس ، فضلا عن العديد من اتفاقيات التجارة الحرة والتفضيلية مع الدول العربية الفردية. وقد ألقت الدراسة الضوء علي الملامح الرئيسية لهذه الاتفاقيات.

10.21608/MEAE.2025.370709.1374

أهمية قطاعي الزراعة والصناعات الغذائية وصادرات الأغذية الزراعية فى الاقتصاد المصري

تبلغ جملة الناتج المحلي الاجمالي لقطاعي الزراعة والصناعات الغذائية 63.8 مليار دولار تمثل حوالي 16.1% من الناتج المحلي الاجمالي القومي (موزعة بين القطاع الزراعي الأولي وقطاع الصناعات الغذائية بنحو 10.8 و 4.6% علي التوالي) والبالغ 396 مليار دولار في 2023، ويقوم القطاعان مجتمعان بتشغيل 6.3 مليون عامل يمثلون حوالي 21.7% من قوة العمل القومية (موزعة بين القطاعين الأولي والصناعات الغذائية بنحو 18.3 و 3.4% علي الترتيب). بينما بلغت صادرات الأغذية الزراعية (الطازجة والمصنعة) حوالي 8.7 مليار دولار تمثل 2.19% من الناتج المحلي الإجمالي، ونحو20.7% من الصادرات الكلية فى 2023. وتشتمل هذه الصادرات على صادرات زراعية أولية (طازجة) وصادرات أغذية مصنعة بقيمة 3.9 و4.8 مليار دولار على التوالي. وقد زادت هذه الصادرات إلى 10.6 مليار دولار فى 2024، منها 6.1 مليار دولار صادرات مصنعة و 4.5 مليار دولار صادرات زراعية طازجة. ورغم ذلك، مازال هناك عجز فى الميزان التجاري للأغذية الزراعية يبلغ نحو 9.2 مليار دولار فى 2023، وذلك فى ضوء قيمة الواردات من الأغذية الزراعية بقسميها البالغة نحو 17.9 مليار دولار.

الهيكل السلعي/السوقي للصادرات المصرية من الأغذية الزراعية مع الإشارة إلى أسواق الاتفاقات الإقليمية

تصدر مصر بشكل أساسي المنتجات الخام مثل الفاكهة والخضروات والقطن والنباتات الطبية والعطرية وتستورد المنتجات الوسيطة من المستلزمات والمواد الخام لنسبة كبيرة من المنتجات الزراعية المجهزة ونصف المجهزة التي يتم تصديرها، بجانب المنتجات النهائية المصنعة، وتساهم الصادرات الطازجة والصادرات المصنعة بنحو 45%، 55% علي التوالي من جملة صادرات الأغذية الزراعية. وقد بلغت صادرات الخضر والفاكهة والطبية والعطرية نحو 42%، 37%، 16% علي التوالي من جملة الصادرات الزراعية الطازجة. وضمن هذه المجموعات الرئيسية، فإن أهم السلع الطازجة هي من الخضر البطاطس والبصل والطماطم الطازجة والمجففة ومن الفاكهة الموالح والعنب والمانجو ومن الطبية والعطرية العتر والبردقوش والريحان، بينما كانت أهم السلع المصنعة هي السكر ومصنوعاتة والخضر المحفوظة والمركزة والعصائر والمركزات ومصنعات الطماطم. أما بالنسبة للهيكل السوقي لصادرات الأغذية الزراعية، فتقع أسواق اتفاقية المنطقة الحرة العربية الكبري على قمة الأسواق المتلقية للصادرات المصرية من الأغذية الزراعية، ويليها أسواق اتفاقية الشراكة الأوروبية المصرية (الاتحاد الأوروبي)، وتبلغ الصادرات إلى هذين السوقين نحو1.4 و1.3 مليار دولار علي التوالي، أي أنهما يساهمان بنحو 21.7% و 20.8% علي التوالي من إجمالي صادرات الأغذية الزراعية عبر الاتفاقيات التجارية.

العوامل المؤثرة علي صادرات الأغذية الزراعية

تتأثر الصادرات المصرية من الأغذية الزراعية (طازجة ومصنعة) بعدد كبير من العوامل يمكن تقسيمها إلي مجموعتين، الأولي تضم العوامل المؤثرة علي الصادرات بصورة غير مباشرة ، وهي تلك التي تؤثر علي قطاعي الإنتاج الأولي والصناعات الغذائية ، وهما القطاعان المنتجان للسلع التصديرية الطازجة والمصنعة (الإنتاج التصديري أو القابل للتصديرExportable) وقد تمت مناقشة هذه العوامل لاحقا فى إطار التحديات

10.21608/MEAE.2025.370709.1374

والمعوقات والقيود المحددة للإنتاج فى القطاعين. أما المجموعة الثانية فتضم العوامل المؤثرة علي الصادرات بصورة مباشرة. وقد ركزت الدراسة علي أهم هذه العوامل وهي القدرة التنافسية للصادرات الزراعية المصرية ، والسياسات الكلية وخاصة سياسة سعر الصرف وسياسة دعم الصادرات والمؤسسات التصديرية.وقد أوضحت نتائج المؤشر المركب للتنافسية ، أن الموالح والخضر المجمدة تتمتع بقدرة تنافسية عالية. كما أوضحت الدراسة أن تخفيض قيمة الجنيه بنسبة 1% قد يؤدي إلي زيادة صادرات الأغذية الزراعية بنسبة 1.1%، وكانت قوة هذه العلاقة أشد وضوحا بصورة خاصة منذ أواخر 2016 حين تم إجراء أول "تعويم" كبير للجنيه ، وما تلاه من تخفيضات للجنيه المصري حتي التخفيض الأخير فى يناير 2024. ويعتبر دعم الصادرات (رد أعباء الصادرات) عاملا مهما كذلك فى دفع معدل نمو الصادرات. غير أن الحكومة قررت مؤخرا تخفيض مخصصات رد الأعباء بنحو 50%، وهو ما قد يؤثر سلبا علي الصادرات. وفى هذا الصدد تجدر ملاحظة أن الاستراتيجية المعتمدة فقط علي كل من تخفيض قيمة العملة المحلية ودعم الصادرات، لزيادة الصادرات ، تعد استراتيجية غير مستدامة. وعلي العكس ، تقوم الاستراتيجية المستدامة علي تعزيز الإنتاج التصديري التنافسي (Competitive export production) ، والتي توضح الدراسة محاورها الرئيسية فى الفصل الأخير.

التحديات والمعوقات والقيود الحاكمة لتحقيق الأهداف التنموية والتصديرية للأغذية الزراعية

تقوم مصر بتصنيع أقل من 10% من إنتاجها الزراعي وتصدر أقل من 1% من منتجاتها الزراعية المصنعة. وتعتبر هذه النسبة من تصنيع الإنتاج الزراعي منخفضة كثيراً إذا ما قورنت بنظيراتها فى الدول المتقدمة التي تصل إلى 50% فى فرنسا و70% فى الولايات المتحدة الأمريكية، وحتى بالنسبة للدول النامية. وعلى الرغم من أن مصر تعد واحدة من أكبر منتجي الفاكهة والخضروات في العالم ، وأكبر مصدر للموالح الطازجة في العالم، إلا أن مصر ليست على قائمة أفضل مصنعي الأغذية لأي من هذه المنتجات. ويعزي هذا الأداء المتواضع إلى العديد من العوامل، التي يرتبط بعضها بقطاعي الإنتاج الزراعي الأولي والتصنيع الغذائي، بينما يتصل البعض الآخر بالقطاع التصديري للأغذية الزراعية. وجدير بالذكر أن مشكلات الإنتاج الزراعي الأولي تنعكس بالضرورة وبصورة مباشرة على تصدير المنتجات الطازجة، وتنعكس بصورة غير مباشرة على صادرات المنتجات المصنعة التي يستخدم في إنتاجها المنتجات الأولية كمواد خام.

وتقع مشكلة ندرة الموارد المائية والأرضية على رأس التحديات التي يواجهها القطاع الزراعي. فضلا عن أنه من المتوقع أن تتزايد هذه الندرة بسبب النمو السكاني والتغيرات المناخية والسد الإثيوبي .وتأتي بعد ذلك مشكلة التفتت الحيازي وسيادة المزارع الصغيرة مما يحد من مزايا اقتصاديات الحجم.كما تعاني الزراعة في مصر من انخفاض الإنتاجية، والإفراط في استغلال الموارد المائية والأرضية، وتأخر تنمية رأس المال التكنولوجي والبشري، وانخفاض وتقلب دخول المزارعين، والإمكانات غير المستغلة لنمو القطاع القائم على التصدير.تعد المستويات الحالية للاستثمار في سلاسل القيمة الزراعية غير كافية لتحقيق الأهداف الرئيسية للتنمية المستدامة بما في ذلك القضاء على الفقر والجوع، وتعزيز وظائف أكثر وأفضل، وإدارة أفضل للموارد الطبيعية بحلول عام 2030. والفاقد الكبير على طول سلاسل القيمة الرئيسية (نصفها يأتي من الافتقار إلى البنية التحتية اللوجستية والتسويقية) ويبلغ متوسط الفاقد على طول سلاسل القيمة الرئيسية نحو 30%، ويتراوح بين

10 و50% حسب سلسلة القيمة. وينجم حوالي نصف الخسائر عن ضعف أو عدم توافر البنية التحتية اللوجستية والتسويقية

وهناك قيود أخرى تتمثل فيما يلي: (1) تفتت الحيازات الزراعية والافتقار إلى ترتيبات التجميع. ولا يسمح هذا التفتت بزيادة كفاءة الإنتاج والاستفادة بمزايا الانتاج الكبير، كما يحد من نفاذ المزارعين من ذوي الحيازات الصغيرة إلى الأسواق؛ (2) ضعف او انعدام خدمات الإرشاد بشأن الممارسات الجيدة والتكنولوجيات المناسبة، والتي من شأنها مساعدة المزارعين على تحقيق أقصى قدر من الإنتاجية (3) تخلف التعاونيات الزراعية وضعف ارتباطها بسلاسل القيمة (4) الافتقار إلى التكنولوجيات الجديدة المتاحة للمزارعين، ولا سيما صغار المزارعين، والتي لا تسمح بكفاءة إنتاج وتسويق المنتجات الزراعية. (5) لا يزال نصيب التصنيع في الزراعة منخفضا، نحو 10%. (6) ضعف مستويات التعليم والمهارات في القطاع الزراعي، حيث لا تلبي هذه المستويات، في كثير من الأحيان، متطلبات قطاعي الزراعة والأعمال التجارية الزراعية؛ (7) يمكن أن تؤدي التغيرات المناخية إلى تفاقم مشكلة الموارد المائية المحدودة، بستتبعه آثار اقتصادية سلبية كبيرة.

الإمكانات التصديرية لقطاع الأغذية الزراعية Agri-food sector' export potentials

تعد مصر دولة نشطة في النظام التجاري متعدد الأطراف كعضو في منظمة التجارة العالمية. وتتمتع بوصول تفضيلي إلى الأسواق لأكثر من 2 مليار مستهلك بفضل اتفاقيات التجارة الحرة مع الاتحاد الأوروبي وتركيا وميركوسور والكوميسا والدول العربية والسوق الأفريقية بأكملها فى ظل الاتفاقية القارية الأفريقية. ومع ذلك فإن الصادرات الزراعية المصرية الفعلية تعتبر منخفضة كثيرا بالمقارنة للإمكانات التصديرية. فعلى الرغم من الزيادة الكبيرة في صادرات مصر الزراعية خلال السنوات الأخيرة إلا ان مصر لا تحقق حالياً سوى 56% من إمكاناتها التصديرية في السلع الزراعية. وقد قدرت قيمة الامكانات التصديرية المتاحة للصادرات الزراعية حوالي 15.5 مليار دولار عام 2023، تشمل 6.8 مليار دولار فى الصادرات الطازجة و 8.7 مليار دولار فى الصادرات المصنعة، مما يبين ان ما يقرب من 9 مليارات دولار من إمكانات التصدير في المنتجات الزراعية والغذائية لا تزال غير مستغلة في مصر. وبدراسة الفرص التصديرية غير المستغلة يتضح ان صادرات الفاكهة الطازجة لديها فرص تقدر بحوالي 2.3 مليار دولار (يتصدرها البرتقال بقيمة 1 مليار دولار)، تليها الأغذية المصنعة بحوالي 1.6 مليار دولار (يتصدرها الأغذية المحضرة والزيتون المصنع)، ثم الخضر والسكر ومصنوعاته بحوالي 811 و416 مليون دولار على الترتيب.

وفى محاولة لتعزيز تقديرات مركز التجارة العالمي للإمكانات التصديرية الزراعية المصرية، استخدمت الدراسة نموذج التوازن العام التطبيقي الإقليمي لإجراء محاكاة لإزالة العوائق غير الجمركية بين مصر والتكتلات الاقتصادية الثمانية المشمولة بالدراسة للتعرف على انعكاسات التحرير العميق للتجارة على الصادرات المصرية من الأغذية الزراعية. وقد تم ذلك من خلال سيناريوهين، الأول يتمثل فى تحقيق الحد الأدني من التخفيضات فى الحواجز التجارية غير الجمركية (والذي يختلف من تكتل تجاري إلى آخر)، أما الثاني فيتمثل فى محاكاة إزالة الجزء الأكبر من الحواجز التجارية غير الجمركية (بما يعادل ثلاثة أضعاف نسب التخفيضات فى السيناريو الأول). وتظهر نتائج السيناريوهين بصورة عامة أن إزالة هذا النوع من الحواجز، فضلا عن إزالة الحواجز الجمركية(وهو ما يعني اتفاقات تجارية "عميقة" بديلا عن الاتفاقات

10.21608/MEAE.2025.370709.1374

"الضحلة") ينعكس إيجابيا على تعزيز الصادرات الزراعية المصرية (الطازجة والمصنعة)، وأنه كلما كان التحرير التجاري أكثر عمقا (السيناريو الثاني)، كلما زادت فرص التوسع فى صادرات الأغذية الزراعية. وفيما يتعلق بنتائج المحاكاة فى السيناريو الأول، تشهد الصادرات الزراعية الطازجة زيادة بنسبة 10.2%، بينما ترتفع الصادرات المصنعة بنسبة 9.7%. أما فى السيناريو الثاني فيتوقع أن تشهد الصادرات الزراعية الطازجة زيادة بنسبة 31.6%، وأن تزيد الصادرات الزراعية المُصنَّعة بنسبة 29.3%. كما توضح النتائج أن منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى هي الوجهة الأكثر استيعابًا للصادرات المصرية، حيث تشهد المنتجات الغذائية أعلى زيادة بنسبة تبلغ 257%، تليها منتجات الألبان بنسبة 231%، في حين تأتي سوق الاتحاد الأوروبي (الشراكة الأوروبية) كثاني أكبر سوق مستهدفة بنسبة نمو 68% للمنتجات الغذائية. هذه النتائج تسلط الضوء على الفوائد الكبيرة التي يمكن أن تحققها الصادرات المصرية من الأغذية الزراعية من خلال تحرير التجارة وإزالة العوائق غير الجمركية وتَحسن وُصول السلع المصرية إلى التكتلات التجارية موضوع الدراسة.

وفى ضوء التقديرين السابقين للإمكانات التصديرية الزراعية المصرية، تقدير مركز التجارة العالمي، والتقدير الناتج من محاكاة إزالة الجزء الأكبر من الحواجز غير الجمركية، فإنه يمكن التوصل إلي تقدير ثالث يجمع بين التقديرين، وذلك علي أساس أن تقدير مركز التجارة العالمي لا يأخذ فى الاعتبار إزالة الحواجز غير الجمركية. ولما كان السيناريو الثاني يشير إلي زيادة الصادرات الطازجة والمصنعة بنحو 31.6 و29.3% على الترتيب، فإن تقدير المركز يمكن أن يرتفع إلى 8.9 و11.2 مليار دولار للصادرات الطازجة والمصنعة علي الترتيب، بإجمالي 20.1 مليار دولار. وهو ما يشير إلى أن هناك إمكانات تصديرية غير مستغلة بما قيمته 11.2 مليار دولار سنويا. ويعني تحقيق هذه الإمكانات علي أرض الواقع بحلول 2030 ، الارتفاع بمعدل نمو صادرات الأغذية الزراعية إلي 12.7% سنويا بدلا من 3.4% سنويا (خلال الفترة 2010-2023).وغني عن الذكر أن مضاعفة معدل النمو علي هذا النحو يتطلب تبني سياسات إنتاجية وتصديرية جديدة يتم توضيحها في الجزء التالي ، وهي تختلف بصورة جذرية عن السياسات الراهنة.

التوصيات السياساتية الرئيسية للمضي قدما

فى ضوء نتائج الدراسة ، وتحقيقا لمضاعفة معدلات النمو فى صادرات الأغذية الزراعية المصرية (طازجة ومصنعة) واستغلال الإمكانات التصديرية غير المستغلة ، والاستفادة فى هذا المجال بالمزايا المتاحة لمصر فى إطار الاتفاقات التجارية الإقليمية ، توصي الدراسة بعدد من التوصيات ،التي يمكن تقسيمها إلي أربع مجموعات ، الأولي ، توصيات تتعلق بتنمية القطاع الزراعي الأولي ، وهي تستهدف ، فضلا عن تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية المنوطة بالقطاع، تحقيق معدلات أعلي فى نمو الصادرات الزراعية الطازجة من ناحية ، وكذلك إمداد قطاع الصناعات الغذائية بمواد خام أعلي جودة تتطابق مع مواصفات التصنيع من ناحية أخري. أما المجموعة الثانية من التوصيات فتتعلق بتنمية قطاع الصناعات الغذائية ، وهي تستهدف زيادة قدرة القطاع علي تحقيق معدلات نمو أعلي فى الإنتاج الصناعي الغذائي القابل للتصدير. بينما تتعلق المجموعة الثالثة من التوصيات، بتعزيز التكامل بين القطاع الزراعي الأولي وقطاع الصناعات الغذائية، حيث ينعكس مردود هذا التكامل بصورة جوهرية على الأهداف التنموية والتصديرية للقطاعين. أما المجموعة الرابعة من

10.21608/MEAE.2025.370709.1374

التوصيات فتتعلق بتحسين مؤشرات الأداء للقطاع التصديري فيما بعد مرحلة الإنتاج (المرحلة اللوجستية والتسويقية).

أولا: توصيات تتعلق بتنمية القطاع الزراعي الأولي

- إحداث تغييرات جذرية فى السياسات الزراعية الحالية لاسيما فيما يتعلق بالاستثمار العام، والإنفاق على البحوث والتطوير والإرشاد، والمعلومات، والتطوير المؤسسي، والتمويل. وبصفة خاصة : 1) تخصيص 10% من الاستثمار العام للزراعة (تعادل نحو 200 مليار جنيه سنويا)، 2) تخصيص 1% من الناتج المحلي الإجمالي الزراعي (تعادل نحو 16 مليار جنيه سنويا) للإنفاق على البحوث والتطوير R&D والخدمات الإرشادية والتدريب (الإرشاد المحصولي والبيطري والتسويقي والمائي والمناخي والبيئي) والمعلومات الزراعية.

- تحديث الإطار المؤسسي للقطاع الزراعي مع تبني خريطة وظيفية للقطاع تقوم علي اللامركزية (ركيزتها الأساسية إقامة تعاونيات زراعية تكون مستقة ماليا وإداريا وتعمل بمنهج القطاع الخاص) ، (قانون الزراعة، قانون التعاونيات الزراعية (متعددة الأغراض والنوعية)، قانون الموارد المائية والري، المجالس السلعية، التأمين الزراعي، الزراعة العضوية، صناديق موازنة الأسعار، .. إلخ) ، وتعزيز المؤسسات والآليات التي تدعم الروابط بين المزارعين والأسواق، بما في ذلك التسويق التعاقدي. وكذلك إنشاء مجالس وجمعيات سلعية نوعية متخصصة، إلى جانب تعاونيات المزارعين.وتكثيف الخدمات الإرشادية في شكل تدريبات لتحسين جودة منتجات التصدير وسلامتها. وتقديم دعم الدولة في شكل دعم تسويقي وتوحيد المعايير؛ وتعزيز العمل التعاوني بين المؤسسات والخدمات الإرشادية

- إطلاق مبادرات تمويل ميسر بالتنسيق مع منظمات المزارعين المؤسسات المعنية يستهدف: 1) التوسع فى تبني الممارسات الزراعية المحسنة لدي صغار المزارعين، 2) المشروعات الريفية متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة MSMEs، 3) تدوير المخلفات الزراعية، 4) تقليل الفاقد الزراعي ، 5) التوسع فى الزراعات التعاقدية ، 6) تعزيز سلاسل القيمة الزراعية ، 7) التوسع فى استخدام الطاقة النظيفة (بالتحديد الطاقة الشمسية والكهربية) فى الإنتاج الزراعي، 8) التحول الرقمي فى الزراعة.

ثانيا: توصيات تتعلق بتنمية قطاع الصناعات الغذائية

- تعزيز الشراكات التي تمكن من التحول السريع إلى نظام الأغذية الزراعية 4.0 (أي استخدام تكنولوجيات الصناعة 4.0 في الأغذية الزراعية وتشمل الرقمنة وإنترنت الأشياء والبيانات الكبيرة والذكاء الصناعي والاستشعار عن بعد وتكنولوجيا المعلومات)

- تحسين السياسات فيما يتعلق بالمشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة لضمان، لتمكينها من الاستفادة من التغير التكنولوجي والأسواق الجديدة، مع معالجة القضايا البيئية وندرة الأراضي والمياه.

- زيادة المساعدات الفنية للمشروعات فى مجال تطوبر الموارد البشرية وقوة العمل الماهرة وبيئة العمل الآمنة وتعزيز الابتكار لرفع الإنتاجية في كافة المجالات.
- ضخ المزيد من الاستثمارات فى القطاع، وتحفيز المستثمرين من خلال الإعفاءات الضريبية وتخصيص الأراضى المرفقة لإقامة المصانع بأسعار رمزية محفزة.

ثالثا: توصيات تتعلق بالتكامل بين القطاع الزراعي الأولي وقطاع الصناعات الغذائية

- تعزيز الروابط بين قطاعي الزراعة والصناعات الغذائية ، عن طريق سلاسل القيمة والزراعة التعاقدية مع إبطاء التصدير الزراعي الخام (إلغاء دعم الصادرات الطازجة وتوجيهه بالمقابل لتوسيع قاعدة التصنيع الغذائي).
- مطلوب دراسات تتناول قضايا "قطاع الزراعة والأغذية" بشكل متكامل تستهدف وسائل تعزيز الترابط والتشابك بين مكوناته من القطاعات الفرعية الثلاثة: الإنتاج الأولي من المنتجات الزراعية والصناعات الغذائية، وقطاع المدخلات الوسيطة، وقطاع نقل وتسويق المنتجات الزراعية والمصنعة ، وذلك لتحقيق هدف الارتفاع بنسبة التصنيع للإنتاج الزراعي (الأولي) من 10% حاليا إلي 20% علي الأقل.
- إجراء المزيد من دراسات سلاسل القيمة لاستكشاف مدي قوة الروابط الخلفية والأمامية (Backward and forward linkages) وسبل تعزيزها، وتصميم سلاسل القيمة الغذائية الزراعية لزيادة الميزة التنافسية من خلال التعاون بين مجموعات الفاعلين (Actors) الضالعين فى السلسلة من منتجين ومصنعين ومسوقين وشركات الخدمات الغذائية وتجار التجزئة والمجموعات الداعمة مثل شركات الشحن ومجموعات البحث والموردين.

رابعا: توصيات تتعلق بالقطاع التصديري للأغذية الزراعية (الطازجة والمصنعة)

- تعزيز العلامات التجارية الوطنية والإشارة بشكل أفضل إلى جودة وأصالة منتجاتها لزيادة القيمة السوقية وزيادة الوصول إلى الأسواق العالمية.
- الاستفادة من الاتفاقات التجارية، من خلال التفاوض، لإزالة الحواجز غير الجمركية، لتحسين التدفقات التجارية وتسهيل النفاذ (Access) إلي الأسواق
- تعزيز المؤسسات والعاملة فى مجال جودة الصادرات لمساعدة المصدرين علي الالتزام بالمواصفات المطلوبة فى الأسواق العالمية، وتحسين اعتماد معايير سلامة الغذاء، وخاصة فيما يتعلق بأسواق الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة والأسواق العربية.
- أهمية توافق السلع الزراعية والغذائية مع متطلبات الاقتصاد الأخضر والمعايير البيئية (البصمة الكربونية): خاصة فيما يتعلق بمعايير جودة الصادرات ومتبقيات المبيدات كما انه هناك العديد من

المستجدات التي ستؤثر في المستقبل القريب على القدرات التنافسية للصادرات الزراعية المصرية وقدرتها على مطابقة متطلبات الاقتصاد الأخضر والمعايير البيئية.

- زيادة إمكانية الحصول على تمويل للصناعات الزراعية، على سبيل المثال من خلال تسهيل تمويل الصادرات من المنشآت الصغيرة والمتوسطة، وتوفير تسهيلات الائتمان متناهي الصغر والتأجير الأصغر لهذه المنشآت.

- أهمية العمل على أن يتبنى المنتجون الزراعيون وشركات التصدير الزراعي والغذائي سلاسل توريد مرنة.

- زيادة اعتماد الصادرات الزراعية على الخدمات الرقمية.

- ضرورة ضبط منظومة سلاسل التوريد وتقليل الاعتماد على القطاع غير الرسمي.

- **ضرورة تحول مصر تدريجيا من الصادرات الزراعية الطازجة (الخام) إلي الصادرات الزراعية المصنعة، وذلك للأسباب التالية:**

  - التصنيع المستدام هو مفتاح تسريع النمو الاقتصادي والتنمية الاجتماعية.

  - شروط التجارة Terms of trade تعمل لصالح الدول المصدرة للمنتجات الصناعية على حساب الدول المصدرة للسلع الأولية.

  - تقتضي اعتبارات كفاءة توظيف الموارد فى مصر، خاصة فى ظل مستقبل أزمة المياه، توجيه الموارد المستخدمة فى الصادرات الزراعية (بما فى ذلك الدعم) إلي استخدامها فى إنتاج وتصدير الصناعات الغذائية وإدماجها فى سلاسل القيمة العالمية. يلاحظ أن إدخال القيمة الاجتماعية (Social value) لمياه الري فى حساب تكاليف إنتاج الصادرات الطازجة ، قد يقلب المعادلة بصورة جذرية لصالح الصادرات المصنعة.

  - توسيع نطاق الأعمال الزراعية ((Agribusiness، وخاصة الصناعات الغذائية، يساهم فى تحديث القطاع الزراعي عن طريق الروابط الأمامية والخلفية القوية.

المراجع باللغة العربية:

- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، (2019). تقرير الأنفاق والدخل والاستهلاك 2017-2018.
- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، البيانات واصدارات المتعلقة بالصناعات الغذائية.
- الشربيني، رحاب، داليا جاب، محمد السيد (2021) . افاق المستقبلية لقطاع الصناعات الغذائية في مصر في ظل التحول الرقمي "دراسة حالة لبعض المصانع في مصر." بحث مقبول للنشر في مجلة الاقتصاد الزراعي.
- المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية - وزارة التجارة والصناعة (2019). استراتيجية التنمية المستدامة، رؤية مصرية، مسودة التنمية الصناعية 2030.
- المنظمة العربية للتنمية الزراعية (2019). الزراعة والتصنيع الغذائي.
- النمر، هدي ، (2023). التوجهات التصديرية للزراعة المصرية بين الواقع والطموح ، سلسلة أوراق السياسات ، معهد التخطيط القومي.
- خديجة الأعسر ، الشيماء حجاج (2009). صادرات مصر من أهم السلع الزراعية للسوق الأورومتوسطية ، مؤتمر نحو وضع سياسات جديدة للنهوض بالقطاع الزراعي فى مصر، برعاية الفاو ، 4 أكتوبر 2009 .
- سمك، نجوى (2020). تحليل آثار فيروس كورونا المستجد على الاقتصاد المصري والسياساتالمقترحة للتعامل مع تداعياته. كلية الاقتصاد والعلوم السياسية)بحث فريقي(، جامعة القاهرة، (https://cu.edu.eg/ar/Cairo-University-News13203-.html)
- سها النمكي، سلوي عبد المنعم ، حسين سرحان (2021). دور نظم الجودة فى تنمية الصادرات الزراعية المصرية
- سيرج، كنزى (2020). استراتيجية التوطين: الصناعات التحويلية في مصر، إلى أين؟ المركزالمصري للفكر والدراسات الاستراتيجية، وحدة الدراسات الاقتصادية، ديسمبر(https://www.ecsstudies.com/12745/).
- صيام ، جمال ، زينب عبد الله، صالح نصر. (2019). التحول الرقمي في القطاع الزراعي المصري ومتضمناته للتنمية الزراعية المستدامة. المؤتمر الدولي لمعهد التخطيط القومي، الاقتصاد الرقمي والتنمية المستدامة، أبريل(https://inp.journals.ekb.eg/article_181901.html) .
- صيام ، جمال. (2022). تعميق إدماج مصر فى سلاسل الإمداد والقيمة العالمية للصناعات الغذائية، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار

- العشماوي ، خيري. (2024). تعظيم استفادة مصر من الاتفاقات الإقليمية لتنمية القطاع الزراعي، المؤتمر 31
- فاروق عناني ، ريهام سليمان ،آمال شوتري. (2022). تصنيف أهم مؤشرات القدرة التنافسية للتجارة الخارجية Intrnational Journal of Scientific Research and Sustainable Development , Vol 5 issue 2 Nov 2022
- قاسم ،علي زين العابدين (2018). تحليل الكفاءة الفنية لمشروعات الصناعات الغذائية والمشروبات والتبغ الصغيرة والمتوسطة فى مصر باستخدام تحليل مغلف البيانات ثنائي المرحلة ، المجلة المصرية للاقتصاد الزراعي ،مجلد 28 عدد3 سبتمبر 2018
- مجلس الوزراء، جمهورية مصر العربية، (2019). استراتيجية مصر 2030.
- مجلة اتحاد الجامعات العربية للعلوم الزراعية ، جامعة عين شمس القاهرة مصر مجلد 29 ، عدد 1 2021.
- محمود العضيمي ، خيري العشماوي ، محمد سيد أحمد أمال عبد الله، (2021). سياسات وآليات تنمية الصادرات الزراعية فى ظل أزمة المياه ، المؤتمر 28 ، 3 نوفمبر 2021 .
- مركز تحديث الصناعة، تقارير مختلفة.
- نادية عبد المحسن (2020). الآثار الاقتصادية لتطبيق نظم الجودة علي بعض شركات التصنيع الزراعي، المجلة المصرية للاقتصاد الزراعي، مجلد 30 العدد 2 يونيو 2020
- نصار ، سعد زكي (2020). بعض القضايا المعاصرة في السياسة الزراعية (الجزء الأول). الجمعية المصرية للاقتصاد الزراعي.
- نصار ، سعد زكي (2022). القمح والحرب الروسية الأوكرانية بعض القضايا المعاصرة في السياسة الزراعية (الجزء الثالث). الجمعية المصرية للاقتصاد الزراعي.
- وزارة الزراعة واستصلاح اراضي، إصدارات قطاع الشؤون الاقتصادية.

المراجع باللغة الانجليزية:

AbdelMonem, M., Wong, T., Elbadawy, O., Faurès, J., Tawfic, M., Abouzeid, F. & Matteoli, F. (2022). Towards climate-smart agriculture in Egypt – Scaling up sustainable practices for enhancing agrifood system resilience and adaptive capacity. Cairo, FAO. https://doi.org/10.4060/cc2917en

AfDB (African Development Bank Group). (2012). "2011–12 Interim Strategy Paper: Egypt." AfDB Regional Department, North Africa Region.

AGQ Labs and Technical Services. (2014). "Table Grapes Exporting Season Starting in Egypt.", accessed December 2016. http://www.agq.com.es/article-en/table-grapes-exporting-season-starting-egypt.

AGQ Labs and Technical Services. (2015). "Egyptian Citrus Exporting Season: Challenges and Opportunities.", accessed December 2016. http://www.agq.com.es/article-en/egyptian-citrus-exporting-season-challenges-and-opportunities.

Alhelewa, A. K. (2020).Government export support program in Egypt: Challenges and influencing factors [Master's Thesis, the American University in Cairo]. AUC Knowledge Fountain. https://fount.aucegypt.edu/etds/1774

Ashraf. (2024).Trade Liberalization with BRICS: A CGE Model of Egypt . American University in Cairo , AUC Knowledge Fountain Theses and Dissertations Student Research https://fount.aucegypt.edu/etds/2241/

Beisinger, C. Raouf, M. Thurlow, J. and Wiebelt, M. (2019). "Beyond the Business Case for Agricultural Value Chain Development, An Economy Wide Approach Applied to Egypt". International Food Policy Institute (IFPRI).Washington D.C. (https://aps.aucegypt.edu/en/articles/54/a-food-systems-approach-to-agricultural-development-in-egypt)

Crossey, S. (2017)."The Five Ts of the Global Food Supply Chain". Editor Foodservice, Network Business.(www.supplychainbeyond.com/category/foodservice/).

Decreux, Y., and J.Spies, (2016). Export Potential Assessments A methodology to identify export opportunities for developing countries. Semantic Scholar. https://www.semanticscholar.org/paper/Export-Potential-Assessments-A-methodology-to-for-Decreux Spies/a2e0541260f9b922f534bd4448c0101c9a93816f

Diaz-Bonilla, E., and J. Hepburn. (2016). "Export Competition Issues After Nairobi." in Evaluating Nairobi: What Does the Outcome Mean for Trade in Food and Farm Goods? edited by J. Hepburn and C. Bellman, 19–36. Geneva: International Centre for Trade and Sustainable Development (ICTSD).

Egypt, The Arab Republic of. (2016). National Voluntary Review on the Sustainable Development Goals: Input to the 2016 High-level Political Forum on Sustainable Development.Accessed December 2016. https://sustainabledevelopment.un.org/content/documents/10738egypt.pdf.

El-Kersh, Mohamed; Atef, Mohamed; Ali, Alaa; Farghaly, Lobna; Abderabuh, Zainab; Abdelradi, Fadi; Abdou, Khaled; Abdelaziz, Ehab; Faris, Victor; Nasr, Saleh; Nassar, Yasmin; Nassar, Zaki; Raouf, Mariam; and Wiebelt, Manfred. (2022). Investing in dates, poultry, olive, and medicinal and aromatic plants value chains in Egypt: Assessing the economy-wide impacts. MENA Policy Note 19. Washington, DC: International Food Policy Research Institute (IFPRI). https://doi.org/10.2499/p15738coll2.134986

El-Ramady, H.R., T. Alshal, A. Omara, T. El-Sakhawy (2019).Soils and Human Creation in the Holy Quran: from Point of View of Soil Science. Enviroronmental Biodiversity and Soil Security. https://www.researchgate.net/publication/331168886_Soils_and_Human_Creation_in_the_Holy_Quran_from_Point_of_View_of_Soil_Science

El-Sawalhy, H. A., El-Azayem, M. G. M. A., and E. A. Zaghloul. (2008). "Analysis of Egyptian Grapes Market Shares in the World Markets." American-Eurasian Journal of Agricultural and Environmental Sciences 3: 656–662.

FAO AMIS (Agricultural Market Information System). (2016). "Market Monitor." 4 December, accessed December 2016. http://www.amis-outlook.org/.

FAO and EBRD. 2015. "Jordan, Morocco, and Tunisia: Key Trends in Agrifood Sector". Country Highlights, FAO Investment Centre.

FAO GIEWS (Global Information and Early Warning System). (2016). Country Briefs: Egypt. November, accessed December 2016. http://www.fao.org/giews/countrybrief/country.jsp?code=EGY.

FAO, (2015)."The State of Agricultural Commodity Markets 2015-16 Trade, value chains and food security". Background paper prepared for The State of Agricultural Commodity Markets 2015-16. (http://www.fao.org/3/i5090e/i5090e.pdf).

FAO, (2022).Towards Climate-smart Agriculture in Egypt: Scaling up sustainable practices for enhancing agrifood system resilience and adaptive capacity https://openknowledge.fao.org/server/api/core/bitstreams/8327142e-2479-4035-ad46-718396257db3/content

FAO, (2020b) . Investment Forum and Capacity Building for the Promotion of Agricultural Investment in Egypt, Rome, October

FAO. (2010). "Food and Agriculture Policy Review: Egypt." Food and Agriculture Policy Review, December. Rome: Near East and North Africa Regional Network for Agricultural Policies (NENARNAP), FAO.

FAO. (2013). "Country Programming Framework (CPF), Egypt, 2012–2017." Accessed December 2016. https://www.fao.org/tc/policy-support/types-of-support/country-programming-framework/en/

FAO.(2020a). The State of Agricultural Commodity Markets, Agricultural Markets and Sustainable Development: Value Chains, Smallholder Farmers and Digital Innovations. Rome.(http://www.fao.org/policy-support/tools-and-publications/resources details/en/c/1309575/)

FAOSTAT (Food and Agriculture Organization of the United Nations: Statistical Database). (2016). "Trade Domain.Crops and Livestock Products." Accessed February 2016. http://faostat.fao. org/site/535/default.aspx#ancor.

FAS GAIN (Foreign Agricultural Service, Global Agricultural Information Network). Various dates.

Fitch, J., Thomas, W., Gomaa, M. Z., Hamada, M., and I. El Thouky. (2005). "Horticultural Export Improvement Association (HEIA): Final Evaluation [Egypt]." Report submitted to USAID/ Egypt. Cairo: Development Associates, Inc.

Gereffi, G. and Fernandez-Stark,K. (2011). Global Value Chain Analysis: A Primer. Center on Globalization, Governance & Competitiveness (CGGC), Duke University, Durham, NC.(https://www.researchgate.net/publication/305719326_Global_Value_Chain_Analysis_A_Primer_2nd_Edition)

Helmy, O. (2010). Competitiveness of Egypt in the Market for fruits and Vegetables.ECES, Working Paper, No .154, March 2010

Hoekstra, A. Y., and A.K. Chapagain. (2007). "Water Footprints of nations: Water use by people as a function of their consumption pattern" Water Resource Management, 21(35), 35-48.

Hosni, H., El-Gafy, I. K., Ibrahim, A. H., and A. S. Abowarda. (2014). "Maximizing the economic value of irrigation water and achieving self-sufficiency of main crops." Ain Shams Engineering Journal 5: 1005–1017.

ICTSD (International Centre for Trade and Sustainable Development). (2011). "Agricultural Export Restrictions Spark Controversy at the WTO." Bridges Weekly, Vol. 15, No. 12, 6 April.http://www.ictsd.org/bridges-news/bridges/news/agricultural-export-restrictions-spark- controversy-at-the-wto.

ILO, (2015). "Skills for Trade and Economic Diversification (STED) in Egypt : The Case of Food Processing Sector". Cairo Office . (https://www.ilo.org/skills/projects/sted/WCMS_550990/lang-en/index.htm).

IMC Egypt .(2006). Food Egypt Strategy Study. Terms of References 137, Final Report, May 2006.

Industrial Modernization Centre (IMC), Egypt, (2005). "Egyptian Processed Food Sector Review". A Report prepared by ECORYS-NEI , Macro & Sector Policies (Rotterdam, Holland) (https://www.yumpu.com/en/document/read/23008566/egyptian-pr ocessed-food-sector-review-imc).

ITC (International Trade Centre). (2014). "Highly Promising Outlook for Egyptian Table Grapes, by Market Insider." 22 May, accessed December 2016. http://www.intracen.org/itc/log/ market-insider/Highly-promising-outlook-for-Egyptian-table-grapes/.

Kamel, I.M, El Bilali, H (2022). Agri-Food Sustainability and Food Security in Egypt. In book: Sustainable Agriculture and Food Security https://www.researchgate.net/publication/362329178_AgriFood_Sustainability_and_Food_Security_in_Egypt

Kaplinsky, R. and Morris,M. (2002). "A handbook for value chain research". IDRC.(https://www.researchgate.net/publication/42791981_A_Handbook_for_Value_Chain_Research).

Kenneth Swanbery and Ali Assem, Potential for Delivery of Upper EgyptHorticulture& Livestock Productsto Super Markets, Food Processors and International Buyers in Egypt. Project: Agricultural Exports and Rural Incomes (AERI), USAID/Egypt

Lamb, J. E., and N. Gribi. 2002. "The Impact on Horticultural Exports of Policy Reforms Under Agricultural Policy Reform Program." Impact Assesment Report No. 22. Cairo: Abt Associates.

MALR (Ministry of Agriculture and Land Reclamation). (2014). Sustainable Agricultural Development Strategy Towards 2030. Cairo: Arab Republic of Egypt.

10.21608/MEAE.2025.370709.1374

Molden, D., Oweis, T., Steduto, P., Bindraban P., Hanjra, M. A., and J. Kijne. (2010). "Improving Agricultural Water Productivity: Between Optimism and Caution." Agricultural Water Management 97: 528–535.

Muir, J. F. (1993). "Water Management for Aquaculture and Fisheries; Irrigation, Irritation or Integration?" In Priorities for Water Resources Allocation and Management. Proceeding of the Natural Resources and Engineering Advisers Conference, Overseas Development Authority, July 1992, Southampton. London: Overseas Development Administration.

OECD et al. (2021), Production Transformation Policy Review of Egypt: Embracing Change, Achieving Prosperity, OECD Development Pathways, OECD Publishing, Paris, https://doi.org/10.1787/302fec4b-en.

OECD, (2020)."Global value chains in agriculture and food: A synthesis of OECD analysis". OECD Food, Agriculture and Fisheries Papers No.139.(https://www.oecd-ilibrary.org/agriculture-and-food/global-value-chains-in-agriculture-and-food-a-synthesis-of-oecd-analysis_6e3993f a-en).

Oweis, T. Y., and A. Y. Hachum. (2003). "Improving Water Productivity in the Dry Areas of West Asia and North Africa." InWater Productivity in Agriculture: Limits and Opportunities for Improvement, edited by Kijne, J. W., Barker, R., and D. Molden. CABI Publishing and International Water Management Institute.

Petit, M., Montaigne, E., El Hadad-Gauthier, F., Garcia-Alvarez-Coque, J. M., Mattas, K., and S. Milli, eds. (2015). Sustainable Agricultural Development: Challenges and Approaches in Southern and Eastern Mediterranean Countries., Springer-Link.

Programme, implemented by the European Bank for Reconstruction and Development(EBRD) and financed by the European Union(EU) (https://ec.europa.eu/info/sites/default/files/economyfinance/eb066_en.pdf)

PwC (PricewaterhouseCoopers). (2016). "Egypt Customs Alert: New Import

Qiang, C. Liu, Y. and Steenbergen, V. (2021)."An Investment Perspective on Global Value Chains". World Bank Group, World Bank. Washington D.C. (https://openknowledge.worldbank.org/handle/35526/10986).

Radwan, T., G. Alan Blackburn 1, J. Duncan Whyatt 1 and Peter M. Atkinson (2019), 'Dramatic Loss of Agricultural Land Due to Urban Expansion Threatens Food Security in the Nile Delta, Egypt', *Remote Sensing*, (UK: University of Southampton)

Renault, D., and W.W. Wallender. (2000). "Nutritional Water Productivity and Diets." Agricultural Water Management 45 (3): 275–296.

Reuters. (2016). "Egypt Sharply Increases Customs Duties As It Seeks to Curb Imports." 4 December, accessed December 2016. http://af.reuters.com/article/idAFKBN13T09U.

Riera, O. and Paetzold, P. (2019). "Global Value Chains Diagnostic – Country Deep Dive (Egypt)". The analysis was supported by the Value Chain Competitiveness Programme, implemented by the European Bank for Reconstruction and Development (EBRD) and financed by the European Union (EU). (https://ec.europa.eu/info/sites/default/files/economy-finance/eb06 6_en.pdf).

Said, R. and Mamdouh, A. (2018). "Services Contribution to Value Chains: A Case Study of the Egyptian Food Processing Sector".

Santos Rocha, J., Sanchez, Y. & Fathallah, H. (2023). Climate-smart policies to enhance Egypt's agrifood system performance and sustainability. Country Investment Highlights, No. 22. Rome, FAO. https://doi.org/10.4060/cc8718en

Siam, G. and T. Abdelhakeem.(2018). Analysis of the Tomato Value Chain in Egypt and Establishment of an Action Plan to Increase its Efficiency. HAL Id: hal-02143775 (https://hal.archives-ouvertes.fr/hal-02143775)

Sims, D. (2015). Egypt's Desert Dreams: Development or Disaster? Oxford: Oxford University Press. TARIC (The integrated Tariff of the European Union). 2016.

Tanrattanaphong, B. (2020). "An analysis of Thailand's processed food global value chains".Ph.DThesis,LincolnUniversity https://researcharchive.lincoln.ac.nz/handle/12462/10182

Tellioglu, I., Konandreas, P., (2017). Agricultural Policies, Trade and Sustainable Development in Egypt, Food and Agriculture Organization of the United Nations, Issue Paper, FAO.https://www.fao.org/family-farming/detail/en/c/897905/

The Egyptian Center for Economic Studies, Cairo. Working Paper No. 198, (http://www.eces.org.eg/PublicationsDetails?Lang=EN&C=12&T=1&ID=981&Services-Contribution-to-value-chains:-A-Case-Study-of-th e-Egyptian-Food-Processing-Sector)

Torayeh. N. M. (2013). "The Competitiveness of the Egyptian Agricultural Exports in the EU Market: Should Egypt diversify its trade pattern?" Applied Econometrics and International Development 13 (2): 137–156.

UN Comtrade (United Nations Commodity Trade Statistics Database). Accessed February 2016. http://comtrade.un.org.

UNDP, (2018). "Sustainable Development Goals Report: Egypt 2030".Frederic S. Pardee Center for International Futures, Josef Korbel School of International Studies, University of Denver.

USDA, (2020). "Food Processing Ingredients Report: Egypt's Growing Food Manufacturing and Processing Sector Offers Opportunities for U.S". Global Agricultural Information Network (GAIN), Report No; Eg 0006-2020. (https://apps.fas.usda.gov/newgainapi/api/Report/DownloadReportByFileName?fileName=Food20%Processing20%Ingredients_Cairo_Egypt_2020-30-03).

Vos, R. and Cattaneo, A. (2021). "Poverty reduction through the development of inclusive food value chains". Journal of Integrative Agriculture 964–978 :(4)20.(https://www.researchgate.net/publication/350403404_Poverty_reduction_through_the_development_of_inclusive_food_value_chains).

WEF (World Economic Forum). (2013). "The Global Competitiveness Report, 2013–2014." Insight Report. Geneva: WEF.

Wellons, R. L., Makary, S., and I. El Toukhy. (2005). "Egyptian Exporters Association (ExpoLink): Final Evaluation." Report for USAID Egypt.Washington, DC: USAID.

World Bank Group, (2020)."Trading for Development in the Age of Global Value Chains". World Development Report (WDR), World Bank, Washington .D.C.(https://olc.worldbank.org/content/trading-development-age-global-value-chains-wdr2020-).

World Bank Group. (2017)." Unlocking the Potential of Agricultural Sector in Egypt". Promoting Sustainable Investment in Egypt's Food Security Conference December 5.(http://www.medagri.org/docs/group/72/Sandra%20Broka.pdf)

World Bank, (2020). "Creating Markets in Egypt, Realizing the Full Potential of a Productive Private Sector". Country Private Sector Diagnostic, World Bank Group, Washington D.C. World Bank. (https://documents.worldbank.org/en/publication/documentsreports/documentdetail/288811613142382664/creating-markets-in-egypt-realizing-the-full-potential-of-a-productive-private-sector)

World Bank, (2021). Egypt, Arab Republic of Programatic Support to MALR, Accelerating the transformation of Egypt's agri-food system: Impact of investments in selected value-chains,June 28, 2021

World Bank. (1995). Project Completion Report, Arab Republic of Egypt, Beheira Provincial Potable Water Supply Project (30 June). Washington, DC: World Bank.http://data. worldbank.org/data-catalog/world-development-indicators.

World Bank. (2016). WDI (World Development Indicators). Accessed February 2016.

World Bank. (2019). Enabling the Business of Agriculture 2019. Washington, DC: World Bank. doi: 978-1-4648-1387-0. License: Creative Commons Attribution CC BY 3.0 IGO

World Bank.(2018). Egypt, Enabling Private Investment and Commercial Financing in Infrastructure. World Bank Group.
(https://www.worldbank.org/en/country/egypt/publication/egypt-enabling-private-investment-and-commercial-financing-in-infrastructure)

World Bank.(2018). Future of Food, Maximizing Finance for Development in Agricultural Value Chains https://openknowledge.worldbank.org/server/api/core/bitstreams/76707f5b-e79b-5731-8c88-bb9b6f4e5907/content April 2018

WTO (World Trade Organization). (2005). "Trade Policy Review: Egypt. Report by the Secretariat." Trade Policies and Practices by Measure, Report by the Secretariat WT/TPR/S/150.

WTO (World Trade Organization). (2016). World Tariff Profiles. Accessed December 2016.https://www.wto.org/english/res_e/booksp_e/tariff_profiles15_e.pdf.

Zwart, S. J., and W. G. M. Bastiaanssen. (2004). "Review of Measured Crop Water Productivity Values for Irrigated Wheat, Rice, Cotton and Maize." Agricultural Water Management 69 (2): 115– 133.
https://ecampusontario.pressbooks.pub/internationaltradefinancepart1/chapter/ch08-2/

10.21608/MEAE.2025.370709.1374

ملحق 1.. جداول

جدول (1): تطور الصادرات الكلية والأغذية الزراعية الطازجة منها والمصنعة خلال الفترة 2010-2023.

السنة	الصادرات الكلية	الصادرات الزراعية		صادرات الاغذية المصنعة		صادرات الاغذية الطازجة	
	مليون دولار	مليون دولار	%	مليون دولار	%	مليون دولار	%
2010	26,332	5,138	**19.5**	2,422	**47.1**	2,716	**52.9**
2011	31,582	5,278	**16.7**	2,347	**44.5**	2,931	**55.5**
2012	29,417	4,686	**15.9**	2,255	**48.1**	2,430	**51.9**
2013	28,779	5,079	**17.6**	2,643	**52.0**	2,436	**48.0**
2014	26,812	4,958	**18.5**	2,462	**49.6**	2,497	**50.4**
2015	21,859	4,849	**22.2**	2,347	**48.4**	2,502	**51.6**
2016	22,973	4,909	**21.4**	2,498	**50.9**	2,410	**49.1**
2017	26,434	4,926	**18.6**	2,573	**52.2**	2,352	**47.8**
2018	29,304	5,010	**17.1**	2,665	**53.2**	2,345	**46.8**
2019	30,505	5,397	**17.7**	2,903	**53.8**	2,494	**46.2**
2020	29,323	5,579	**19.0**	2,927	**52.5**	2,652	**47.5**
2021	43,637	6,714	**15.4**	3,694	**55.0**	3,020	**45.0**
2022	52,116	7,624	**14.6**	4,062	**53.3**	3,562	**46.7**
2023	42,052	8,691	**20.7**	4,790	**55.1**	3,901	**44.9**

المصدر: حسبت من قاعدة بيانات مركز التجارة العالمية
ITC calculations based on UN COMTRADE statistics

جدول (2): تطور الواردات الكلية والأغذية الزراعية الطازجة منها والمصنعة خلال الفترة 2010-2023.

السنة	الواردات الكلية	الواردات الزراعية		واردات الاغذية المصنعة		واردات الاغذية الطازجة	
	مليون دولار	مليون دولار	%	مليون دولار	%	مليون دولار	%
2010	53,003	10,000	**18.9**	3,289	**32.9**	6,711	**67.1**
2011	62,282	14,620	**23.5**	5,569	**38.1**	9,050	**61.9**
2012	69,866	15,189	**21.7**	5,679	**37.4**	9,510	**62.6**
2013	66,666	11,806	**17.7**	4,968	**42.1**	6,839	**57.9**
2014	71,338	14,653	**20.5**	4,838	**33.0**	9,816	**67.0**
2015	73,998	14,037	**19.0**	4,654	**33.2**	9,383	**66.8**
2016	70,670	13,561	**19.2**	5,497	**40.5**	8,064	**59.5**
2017	66,768	12,434	**18.6**	4,613	**37.1**	7,821	**62.9**
2018	81,910	13,237	**16.2**	4,616	**34.9**	8,621	**65.1**
2019	76,515	13,932	**18.2**	4,262	**30.6**	9,671	**69.4**
2020	70,437	13,782	**19.6**	4,221	**30.6**	9,561	**69.4**
2021	89,206	18,458	**20.7**	5,132	**27.8**	13,326	**72.2**
2022	96,189	20,978	**21.8**	6,077	**29.0**	14,901	**71.0**
2023	83,159	17,852	**21.5**	5,975	**33.5**	11,877	**66.5**

المصدر: حسبت من قاعدة بيانات مركز التجارة العالمية
ITC calculations based on UN COMTRADE statistics

10.21608/MEAE.2025.370709.1374

جدول (3): تطور الناتج المحلي الاجمالي والزراعي وأهميتة النسبية، ونسبة الصادرات الزراعية لكل من الناتج المحلي الاجمالي والزراعي خلال الفترة 2010-2023.

السنة	**الناتج المحلي الإجمالي**	**القيمة المضافة فى القطاع الزراعي**		**نسبة الصادرات الزراعية الى الناتج المحلي الاجمالي**	**نسبة الصادرات الزراعية الى الناتج المحلي الزراعي**
	مليون دولار	مليون دولار	%	%	%
2010	218,984	29,214	13.34	**2.35**	**17.59**
2011	235,990	32,730	13.87	**2.24**	**16.13**
2012	279,117	31,464	11.27	**1.68**	**14.89**
2013	288,434	32,519	11.27	**1.76**	**15.62**
2014	305,595	34,648	11.34	**1.62**	**14.31**
2015	329,367	37,528	11.39	**1.47**	**12.92**
2016	332,442	39,126	11.77	**1.48**	**12.55**
2017	248,363	27,286	10.99	**1.98**	**18.05**
2018	262,589	28,439	10.83	**1.91**	**17.62**
2019	318,679	34,090	10.70	**1.69**	**15.83**
2020	383,818	42,860	11.17	**1.45**	**13.02**
2021	424,672	48,569	11.44	**1.58**	**13.82**
2022	476,748	52,184	10.95	**1.60**	**14.61**
2023	396,002	45,801	11.57	**2.19**	**18.98**

المصدر: حسبت من كل من:

- قاعدة بيانات مركز التجارة العالمية.
- قاعدة بيانات وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي.

10.21608/MEAE.2025.370709.1374

ملحق 2.. برنامج رد اعباء الصادرات 2025/2024

٢- برنامج الحاصلات الزراعية :

القواعد العامة والمنظمة لبرنامج صادرات الحاصلات الزراعية على النحو الآتي:

١- تصرف المساندة للسلع الزراعة الموضحة بالبرنامج وهي الخضر والفاكهة والنباتات الطبية والعطريةوالبقول (فيما عدا الفول والعدس).

٢- يصدر المجلس التصديري للحاصلات الزراعية في كل موسم بيان بالحد الأقصي للأسعار للأصناف المتمتعة بالمساندة.

٣- بالنسبة للأصناف الحيوية يُقدم المصدر ضمن مستندات الصرف ما يُثبت أن الأصناف المصدرة من الزراعات الحيوية.

٤- يتم صرف المساندة بصفة مبدئية على أساس الفاتورة المرفقة بالشهادة الجمركية أو الحد الأقصى للأسعار للأصناف المتمتعة بالمساندة أيهما أقل، وتتم التسوية النهائية عند مراجعة الميزانية.

٥- إذا اسفرت التسوية عن فروق لصالح الصندوق يلتزم المصدر بردها أو يقوم الصندوق بالخصم من مستحقات المصدر إن وجدت.

نسب المساندة المقدمة للبرنامج على النحو التالي:

البرامج ومراحل الانتاج	خلال الفترة ٢٠٢٤/٣/١ حتي ٢٠٢٥/٦/٣٠	
	مناطق داخلية	مناطق حرة
الخضر والفاكهة والنباتات الطبية والعطرية وزهور القطف ونباتات الزينة والبقول (فيما عدا الفول والعدس)	٢,٤٠%	٢,١٠%
الأصناف الحيوية من الخضر والفاكهة والنباتات الطبية والعطرية وزهور القطف ونباتات الزينة والبقول (فيما عدا الفول والعدس)	٣%	٢,٧٠%

10.21608/MEAE.2025.370709.1374

(٢)

برنامج رد الأعباء التصديرية
في الفترة من ٢٠٢٤/٣/١ الى ٢٠٢٥/٦/٣٠

أولاً : محاور برنامج رد الأعباء التصديرية إعتبارا من مشحونات ٢٠٢٤/٣/١ الى ٢٠٢٥/٦/٣٠

- محورتعميق الصناعة (القيمة المضافة) : بحيث تتحدد قيمة المساندة للمصدر وفقا للقيمة المضافة للصادرات وتتزايد قيمة المساندة مع تزايد القيمة المضافة للصادرات، على أن يكون الحد الأدنى للقيمة المضافة ٣٥% شريطة الحصول عليها وفقا لأسلوب حساب القيمة المضافة الذي حدده القانون (٥) لسنة ٢٠١٥ ، ويستثنى من ذلك برنامج الصناعات الحرفية والحاصلات الزراعية والصناعات النسيجية والأثاث الخشبي وفقا لما ينص عليه برنامج الأثاث. على أن يتم رفع الحد الأدنى للمكون المحلي تدريجيا مستقبلا.

- محورتنمية الصعيد والمناطق الحدودية ومدينة دمياط للأثاث ومدينة الروبيكي: ويتضمن هذا المحور منح صادرات الشركات المنتجة في هذه المناطق ١٥% إضافية من نسبة المساندة الأساسية.
- محورتنمية المنطقة الاقتصادية لقناة السويس : تمنح صادرات المصانع المقامة داخل المنطقة الاقتصادية لقناة السويس ذات النسبة المخصصة للمصانع في المناطق الداخلية .

- محورتعزيز النفاذ لأفريقيا والأسواق المستهدفة :

أولا : تعزيز النفاذ للأسواق المستهدفة :

- تمنح الصادرات للأسواق المستهدفة نسبة ١٥% إضافية من نسبة المساندة الأساسية (الصين وما يتبعها إداريا مثل هونج كونج وتايوان – اذربيجان– أرمينيا– بيلاروسيا– جورجيا- كازاخستان- قيرغستان- مولدوفا- روسيا- طاجيكستان- تركمانستان– اوزباكستان– أوكرانيا–البرازيل-المكسيك- كولومبيا–الأرجنتين- بيرو- فنزويلا- تشيلي- غواتيمالا- الإكوادور- كوبا- بوليفيا–هايتي- جمهورية الدومينيكان- هندوراس- باراغواي-السلفادور- نيكاراغوا–كوستاريكا- بنما- بورتوريكو- أوروغواي- غوادلوب- مارتينيك- غيانا الفرنسية- سانت مارتن- سانت بارتيلمي– استراليا – نيوزلندا- اليابان- كوريا الجنوبية- كندا- اندونيسيا - فيتنام).

ثانيا : تعزيز النفاذ لأفريقيا :

- تمنح الصادرات إلى أفريقيا نسبة ١٥% من النسبة الأساسية إضافية إلى نسبة المساندة الأساسية .

- محورمساندة النقل / ويشمل هذا المحور برنامجين :

- برنامج مساندة النقل إلى أفريقيا : ويتضمن منح الصادرات إلى أفريقيا ٢٥% من تكلفة النقل بحد أقصى ٣٥٠ جنيه للطن من تكلفة النقل تستفيد به جميع بنود الصادرات فيما عدا السلع المستثناة وهي (البترول ومشتقاته، السلع الخاضعه لرسم الصادر، السلع السابق إستيرادها، الخامات الطبيعية مثل كتل الرخام – كتل الجرانيت، الألومنيوم الخام، الكلينكر، السلع المستثناه

10.21608/MEAE.2025.370709.1374

(٤)

من المساندة للحاصلات الزراعية في الإجتماع الثالث عشر مثل الفول – العدس – الذرة الشامية – القمح – الشعير – الأعلاف – السكر).

- تحصل المكاتب التجارية على نصف النسبة المقررة لمساندة النقل إلى أفريقيا ، باستثناء برنامج الرخام والجرانيت حيث يتم صرف المساندة للمصانع فقط .

على أن يتم تقديم صورة طبق الأصل من شهادة الصادر والفاتورة الجمركية وفاتورة شراء المنتج من مصنع مصري مسجل في ضريبة المبيعات بالنسبة للمكاتب ، والمستند البنكي الذى يفيد التحويل من الخارج وبوليصة الشحن معتمدة من الشركة الناقلة أو وكيل الناقل ، وبالنسبة للنقل البري يكتفي بإثبات بيانات وسيلة النقل على شهادة الصادر، ويتم تقديم فاتورة النولون أوإيصال السدادأو فاتورة النولون معتمدة بختم مدفوع.

على أن تكون الحصة المخصصة من موازنة الصندوق لبرنامج شحن افريقيا ٢ مليار جنيه .

- برنامج مساندة الشحن الجوي: يتم تخصيص مبلغ ٣٥٠ مليون جنيه لبرنامج مساندة الشحن الجوي مع تفويض السيد المهندس الوزير / رئيس مجلس إدارة الصندوق في إعتماد ضوابط البروتوكول فور التنسيق مع وزارة الطيران المدني والمجلس التصديري للحاصلات الزراعية ، على أن تعرض النتائج في نهاية الموسم على مجلس إدارة الصندوق لتقرير ماذا يتم خلال السنوات التالية.

- محورالزيادة في الصادرات: ويتضمن هذا المحور منح المصدرين نسبة إضافية من نسبة المساندة الأساسية على الزيادة في الصادرات ، وفقا للجدول التالي :

نسبة الزيادة في الصادرات	نسبة المساندة الإضافية مصدر كبير	نسبة المساندة الإضافية مصدر صغير ومتوسط
٢٥% فأكثر	٧,٥%	١٢%
١٥% - أقل من ٢٥%	٦%	١٥%

على أن تتقدم الشركات ببيان صادراتها سنويا "سنة مالية" معتمدا من مصلحة الجمارك أو الهيئة العامة للرقابة على الصادرات والواردات.

وتعرف الشركات الصغيرة والمتوسطة والكبيرة على النحو التالي:

- الشركات الصغيرة : التي لا تتجاوز صادراتها مليون دولار سنويا
- الشركات المتوسطة: أكثر من ١ مليون دولار صادرات حتى ١٠ مليون دولار صادرات سنويا
- الشركات الكبيرة : أكثر من ١٠ مليون دولار صادرات سنويا.

10.21608/MEAE.2025.370709.1374

٥

- محور مساندة الصادرات التى تحمل علامة تجارية مصرية:
  - تمنح الصادرات الحاملة لعلامات تجارية مصرية ٠,٦% إضافية على نسبة المساندة الأساسية على أن تتقدم الشركات بالفواتير الجمركية مثبت بها العلامة التجارية المصدرة بالإضافة إلى شهادة المعاينة الجمركية التى تثبت وجود العلامة التجارية على المنتج المصدر، وفي حالة عدم تضمين المعاينة الجمركية للعلامة التجارية تتقدم الشركة بشهادة من إحدي الشركات العالمية للفحص المعتمدة لدى صندوق تنمية الصادرات يثبت تصدير المنتج حاملا للعلامة التجارية .
  - فيما يتعلق بمستندات تسجيل العلامات التجارية الصادرة من الدول المستوردة يتعين على الشركة المصدرة توثيقها من السفارة المصرية في الخارج أو من وزارة الخارجية.
  - قصر صرف نسبة ٠,٦% - نسبة المساندة الاضافية – على صادرات المنتجات النهائية التى تمتلك علامة تجارية مصرية .
  - تعامل الشركات المصدرة المملوكة أو التابعة للشركة المالكة لعلامة تجارية مصرية ، وكذلك الشركة التي تدخل ضمن مجموعة شركات (الشركة القابضة) نفس معاملة الشركة مالكة العلامة التجارية ، على أن يتم تقديم المستندات الدالة على ذلك .
- محور البنية الأساسية للتصدير: ويتضمن هذا المحور عدد من البرامج على النحو التالي :
  - مساندة المعارض : تطبق الضوابط السابق الموافقة عليها ، ويخصص لموازنة برنامج المعارض مبلغ ٢٥٠ مليون جنيه سنويا مع تخفيض مساندة المعارض من ٦٠% الي ٤٠ %، وبالنسبة للمشروعات الصغيرة وريادة الأعمال تصبح ٦٠% فقط ، على أن يتم قصر المساندة على المعارض الدولية المتخصصة للمشاركة الجماعية أو المنفردة ، وبعثات المشترين فقط ، واستثناء المعارض التالية التى سبق للهيئة المصرية العامة للمعارض والمؤتمرات التعاقد عليها وتشمل :
    - معرض المنتجات المصرية في الأردن .
    - معرض العراق التجاري الدولي .
    - معرض داكار التجاري الدولي .
    - معارض عامة تخص الصناعات الحرفية (مهرجان الخريف بالبحرين ، معرض الجزائر الدولي ، معرض طرابلس الدولي ، معرض دار السلام التجاري الدولي)
  - ويتم تفويض وزير الاستثمار والتجارة الخارجية فيما يخص المشاركة في المعارض العامة وأي معارض أخرى مستقبلا للنظر في الموافقة على المشاركة لكل معرض على حدة بناء على دراسة تقدم بجدوى المشاركة من حيث العائد والتكلفة، وأن يتم تخفيض نسب المساندة للمشاركة في المعارض العامة وغيرها إلى ٢٠% للشركات المشاركة في جميع القطاعات، و ٤٠% للشركات الصغيرة وريادة الأعمال .
  - ويتم قصر مساندة المعارض على الشركات والمصانع المصدرة فقط ، والتأكيد على عدم استفادة المكاتب التجارية من برنامج مساندة المعارض.
  - مساندة مكافحة ذباب الفاكهة الذي تنفذه وزارة الزراعة وتراجع المبالغ المخصصة على ضوء التنفيذ.

10.21608/MEAE.2025.370709.1374

٦

ثانيا : فترة سريان البرنامج :

يسري البرنامج إعتبارا من مشحونات ٢٠٢٤/٣/١ الي مشحونات ٢٠٢٥/٦/٣٠ وفقا للجداول المرفقة ويتم تقييم النتائج سنويا.

ثالثا : تكلفة البرنامج : ٢٣ مليار جنيه (العام مالي ١) مقسمة على البرامج المختلفة وفقا للجدول التالي:

البرنامج	القيمة بالمليار جنيه
صناعات نسيجية	٤,٠٦
صناعات كيماوية	٣,١٦
حاصلات زراعية	٣,٦٥
صناعات غذائية	٣,٨٩
صناعات هندسية وسيارات	٣,١٣
صناعات مواد بناء	١,١١
صناعات الطباعة والتعبئة والتغليف	٠,٩٤٠
صناعات طبية	٠,٣٣٠
صناعة أثاث	٠,١٣٠
صناعة احذية ومنتجات جلدية	٠,٠١٧
برنامج شحن أفريقيا	٢,٠٠
برنامج المعارض	٠,٢٥٠
برنامج الشحن الجوي	٠,٣٥٠
الإجمالي	٢٣